مكتب وزير الدولة
لشؤون التنمية الإدارية

سياسات وبرامج وإجراءات

لخدمة عامة متميّزة

التقرير السنوي
٢٠١٤ – ٢٠١٥

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة
لشؤون التنمية الإدارية

سياسات وبرامج وإجراءات
لخدمة عامة متميّزة

التقرير السنوي
٢٠١٤ – ٢٠١٥

كلمة
معالي الوزير نبيل دي فريج

تبدو مسيرة التنمية الإدارية في ظلّ الأوضاع الصعبة التي يعيشها لبنان والمنطقة بمثابة الإبحار بعكس التيّار! إذ أننا نعيش في زمنٍ يسوده التخبّط، بل التفكّك وسط انقساماتٍ تنعكس شللاً، إن لم نَقُل تراجعاً في أداء مؤسسات الدولة. إلا أننا عاهدنا أنفسنا أن نبقى أمناء للوديعة التي تسلّمناها، وهي العمل بلا كَلَل لمصلحة تطوير القطاع العام اللبناني إيماناً منا بأنّ التنمية الوطنية بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبشريّة، والبيئية لا تتحقّق دون تنميةٍ إدارية تستهدف بناء قدرات الإدارات والمؤسسات العامة واستثمار الموارد التي وضعتها الدولة اللبنانية والمؤسسات الدولية المانحة بين أيدينا من أجل المصلحة العامة التي لا تستقيم إلاّ في ظلّ دولةٍ قادرة وعازمة على التغيير نحو الأفضل.

من السهل دائماً أن يوجّه المرء نقداً لأيّ عملٍ، أو مشروعٍ، أو مؤسسة. وغالباً ما نمارس في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نوعاً من النقد الذاتي بين الحين والآخَر بهدف استخلاص الدروس والعِبَر مما تحقّق وممّا لم يتحقّق. إلا أنّ الابتعاد قليلاً عن الانشغالات والخيبات اليومية والتفاصيل الجزئية، يسمح لنا بالوقوف على مسافةٍ مما أنجزه أو يسعى المكتب لإنجازه لنجد أنّ استراتيجية إصلاح وتطوير القطاع العام التي وضعها المكتب، والتي لم يكن بالإمكان تطبيقها دفعةً واحدة لأسبابٍ سياسية وغير سياسية، تشّقّ طريقها تدريجياً نحو التنفيذ من خلال مشاريع تطويرية متعدّدة تتدرج ضمن ستة برامج. بعض تلك المشاريع متصل بالأطر القانونية والتنظيمية للدولة اللبنانية، وبعضها الآخر يخدم الحكومة الإلكترونية ويسعى لاستثمار ما توفّره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فُرَصٍ لتقليص الهوّة بين الإدارة والمواطن ولربط إدارات ومؤسسات الدولة ببعضها ولتسهيل عمل الموظفين ولتدعيم إدارة المعلومات، وبعضها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم المعاصر للحوكمة الرشيدة لا سيّما في شقّها المتعلّق بالفعاليّة المؤسساتية كالتخطيط الاستراتيجي، وتعزيز إدارة وتنمية الموارد البشرية، وتبسيط الإجراءات الحكومية، وتطوير مفهوم الرقابة والتدقيق والتفتيش، وترسيخ وتعميم منطق النزاهة والسلوك الوظيفي المستقيم، والعمل على دعم البلديات في معالجة شؤونها المحلية، وتوثيق أواصر التعاون مع منظمات المجتمع المدني. وكل تلك الجهود التي تُبذل من قبل القيّمين على إدارة تلك المشاريع مع ما تحمله من تشعّباتٍ وما تتطلّبه من تفاعلاتٍ مع الجهات المستفيدة منها والمؤثرة فيها، وما تستلزمه من إجراءاتٍ تنسجم مع أنظمة المؤسسات الدولية التي تموّل مشكورةً تلك المشاريع وتعمل على التدقيق في خطوات توريدها وفقاً للمعايير التي تحدّدها، تشكّل لنا بصيص نورٍ يضيء ما يبدو على أنه نَفَقٌ طويل مُظلم نسعى جميعاً للخروج منه بأقلّ قدر ممكن من الخسائر، بل وبأملٍ دائم بمستقبلٍ أفضل.

الحداثة هي عمليّة مستمرة وليست حالة نهائية، فكيف بالحري إذا كنا نعمل في ظروفٍ معاكسة تماماً لمنطق الحداثة؟! نحن في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نعمل بهذه الروح، بل ونتمسّك بها كي تبقى حيّةً فينا ومُلهمة لنا. وما أحوجنا اليوم أن نجدّد إيماننا بمؤسسات الدولة اللبنانية التي لا غنى لنا عنها كي يبقى لنا وطن في زمن اهتزاز الأوطان!

بهذا الأمل، أقدّم للبنانيين التقرير السنوي لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ٢٠١٤-٢٠١٥ بهدف توثيق ما نعتبره منجزات أو جهود لفترة زمنية قاسية على اللبنانيين وعلى الإدارات والمؤسسات العامة اللبنانية. وإنني إذ أتوجه بالشكر لكل من يساهم معنا في دعم مسيرة التنمية الإدارية من مدراء وموظفين وعاملين في القطاع العام اللبناني وفي هذا المكتب بالذات، وفي البلديات ومنظمات المجتمع المدني، وفي المؤسسات الدولية التي وضعت ثقتها بهذا المكتب، وفي الشركات الخاصة المحلية والعالمية التي التزمت معنا بتنفيذ مشاريع طموحة لصالح القطاع العام، أجدّد ثقتي بأنّ الجهود التي تُبذل اليوم لا بدّ أن تثمر غداً.

مقدّمـــة

تابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ تنفيذ البرامج التي تم تحديدها في إطار متماسك من حيث المبررات والمتطلبات والأهداف ضمن استراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان، التي استندت إلى درس معمّق لواقع الإدارة وجردة عامة لما تم تحقيقه من مشاريع، وأخذت في الاعتبار الموارد المتوفرة والإمكانات المتاحة.

وبالاستناد إلى هذه المعطيات، انبثقت عن هذه الوثيقة مجموعة من البرامج القابلة للتطبيق ضمن الأطر الإدارية والسياسية والمالية المتوفرة، وبما ينسجم مع المهل الزمنية للهبات والقروض المقرة والمتفق عليها. وهذه البرامج هي التالية:

١. دعم الحوكمة والمساءلة والشفافية
٢. بناء قدرات الإدارة العامة
٣. استحداث آلية لإدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات
٤. تطوير إدارة الموارد البشرية وتنميتها
٥. تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن
٦. تفعيل استخدام تقنيات المعلوماتية وإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية

إضافةً إلى ذلك يقوم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذ برنامجين متخصصين بتمويل من الإتحاد الأوروبي، هما:

١. أفكار لدعم المجتمع المدني
٢. و إدارة النفايات الصلبة

وقد تميّزت هذه الفترة بكونها مرحلة الانتقال في مجالات عدة من مراحل الإعداد والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، فقد تمّ خلاله توقيع ثلاثة عقود اساسية ومهمة من حيث الحجم والأثر المتوقعين على الإدارة العامة. وتوزعت على الشكل التالي:

عقد بقيمة ٥.٥ مليون دولار اميركي يهدف إلى معالجة ملفات الأحوال الشخصية في ١١ قلما تتضمن ما يزيد عن ١٧٠٠ سجل نفوس وذلك من خلال اخضاعها لعمليات الترميم او الاستنساخ او إعادة التكوين ومن ثم تجليدها إضافة إلى تصويرها بتقنية المسح الضوئي والميكروفيلم وكل ذلك وفق معايير علمية ودقيقة.

عقد بقيمة ٩٥٠ ألف يورو يهدف إلى بناء قدرات الإدارة العامة في مجال التخطيط الإستراتيجي.

عقد بقيمة ٢ مليون دولار يهدف إلى تبسيط الإجراءات وتطوير قدرات الإدارة العامة في مجال إعادة هندسة الإجراءات الإدارية.

كما تمّ في العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ إطلاق مشروع مؤشرات الأداء لتقييم الأداء المؤسسي وذلك بالتعاون والتنسيق مع إدارة التفتيش المركزي. بالإضافة إلى استكمال اعمال المتابعة والإشراف والتنفيذ فيما يزيد عن ٦٠ مشروعاً ونشاطاً في مختلف الميادين المتعلقة بالدفع إلى الأمام في ما يتعلق بتحقيق الأهداف المنشودة لبرامج تأهيل الإدارة اللبنانية التي تم ذكرها، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- مشروع مكننة المحاكم الذي حقق تقدماً كبيراً
- مشروع الحكومة الإلكترونية
- مشروع تطوير نظام إدارة الموارد البشرية الذي يستفيد منه مجلس الخدمة المدنية بشكل رئيسي. كما يتم تطبيقه على أربعة وزارات نموذجية هي: الصحة والسياحة والصناعة والشؤون الإجتماعية.

كذلك في هذه الفترة تمت متابعة النشاطات المتعلقة بالدعم المعلوماتي المقدم للإدارة العامة واستضافة المواقع الإلكترونية وتجهيز الإدارات العامة حيث تم توقيع عقد بقيمة ١ مليون دولار وقد تم تنفيذه واستفادت منه تسع إدارات عامة. ومتابعة تنفيذ البرامج المتخصصة المتعلقة بدعم المجتمع الأهلي افكار ومشروع النفايات الصلبة.

وأخيراً وليس آخراً، استطاع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ حشد موارد إضافية من خلال توفير هبات من الإتحاد الأوروبي تزيد قيمتها عن الـ ٢٧ مليون يورو وذلك في مجالات دعم المجتمع الأهلي ودعم الضمان الإجتماعي وإدارة الإحصاء المركزي بالإضافة إلى إدارة النفايات الصلبة.

وفيما يلي عرض تفصيلي لكل من هذه البرامج الأساسية، مع الإشارة إلى ان التقرير السنوي يقتصر على عرض المشاريع الداعمة للبرامج الأساسية التي يقوم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بتنفيذها. وبالتالي، لم يتم التطرق في هذا التقرير إلى العشرات من المعاملات اليومية التي يطلب من مكتبنا إبداء الرأي او الملاحظات أو الإقتراحات بشأنها. كما لم يتطرق التقرير إلى طلبات تقديم الدعم التقني في المجالات القانونية والمعلوماتية والتوريد وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

مكوّنات قرض الصندوق العربي رقم ٢٠٠٦/٤٩٥ في ٣١ كانون الأوّل ٢٠١٥

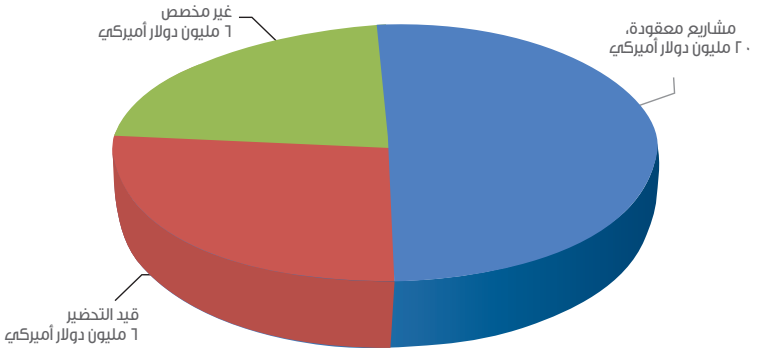

موارد مالية

هبات وقروض حالية

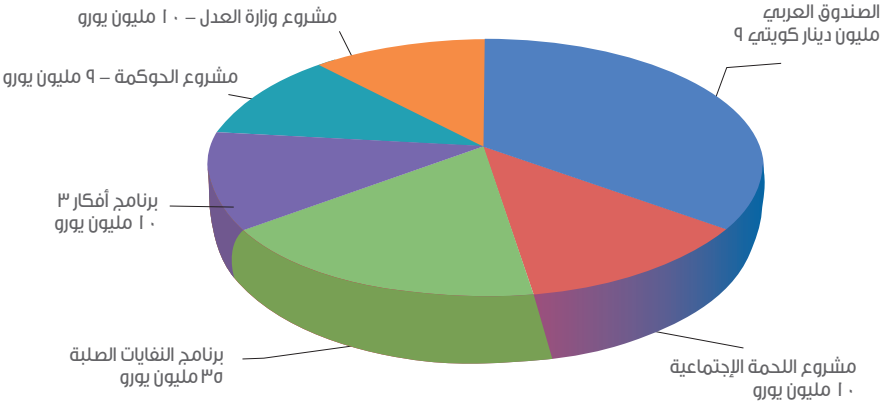

مكوّنات قرض الصندوق العربي رقم ٢٠٠٦/٤٩٥ في ٣١ كانون الأوّل ٢٠١٤

مليون دولار أميركي

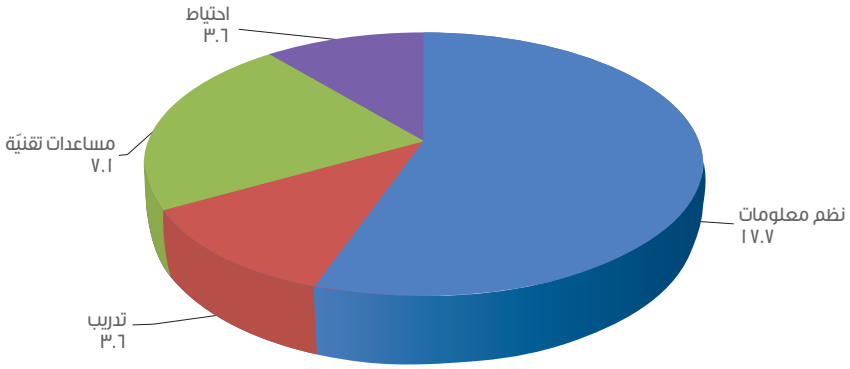

البرنامج الأول

دعم الحوكمة والشفافية

مبررات البرنامج:

تعاني الإدارة العامة من آفة الفساد التي باتت تتطلب تحركاً فاعلاً للحد منه، ومن ضعف أو غياب الرقابة والمساءلة والمحاسبة بسبب قِدَم التشريعات والأنظمة وآليات العمل المناسبة.

هدف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تحديث التشريعات والأنظمة وآليات العمل وفقاً لأفضل المعايير والتجارب في مجالات عدة: حزمة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد: الإثراء غير المشروع، قانون الصفقات العموميّة، تضارب المصالح، الحق في الوصول إلى المعلومات، وتعزيز رقابة ديوان المحاسبة المؤخرة أو ترسيخ مفهوم تحقيق الإدارات للإنجازات وقياسها وغيرها.

الجهات المشاركة:

- مجلس الوزراء
- مجلس النواب واللجان المعنيّة فيه
- الأجهزة الرقابيّة
- الإدارات العامة المعنية

المشاريع الداعمة:

- الإثراء غير المشروع
- تضارب المصالح
- حماية كاشفي الفساد لإنشاء هيئة خاصة
- الوصول إلى المعلومات
- مكافحة الفساد
- تعديل القوانين المرعية الإجراء (ذات الصلة)

المخرجات الرئيسيّة:

- إقرار إقتراحات ومشاريع القوانين المذكورة.
- تعيين وسيط الجمهوريّة.

إستناداً إلى ما تقدّم، عكف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة على إنجاز المشاريع الداعمة لهذا البرنامج وهي التالية:

1 مشروع قانون الصفقات العموميّة

الجهة المستفيدة:

جميع الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان (الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات وإتحاداتها).

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى تحديث وتوحيد إجراءات تلزيم العقود وتنفيذها، لتنطبق على جميع الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان. من ضمن أهداف المشروع أن يتم التحديث بشكل يتماشى مع التطورات والممارسات الفضلى في هذا المجال واستناداً إلى خبرات محليّة ودوليّة مشهود لها: (ثمانية آليات حديثة ومتطورة لتلزيم العقود بدلاً من ٥ آليات معتمدة حالياً). بما يتضمن ذلك من تعديل هيكليّة ومهام إدارة المناقصات واستبدالها بتسمية «إدارة الصفقات العموميّة»، لتصبح إدارة ترعى عمليات التطوير والتحديث والتدريب والتصنيف والتوجيه، بالإضافة إلى إبداء الرأي بالاعتراضات المتعلقة بقرارات إسناد الصفقات العموميّة. كما يهدف المشروع أيضاً إلى اعتماد اللامركزيّة في تلزيم العقود وإدارة تنفيذها؛ أي قيام كل إدارة بمهام ومسؤوليات عموميّة أو الجهات المختصة الأخرى وذلك من خلال إنشاء وظيفة «مسؤول توريد رئيسي» و«مسؤول توريد» في الإدارات لتولي مهام إدارة

عمليات التوريد مع إعطاء هذه الوظيفة الصلاحيّة والسلطة التي تنسجم مع هذه المهام الجوهريّة والأساسيّة كما يُضاف إليها إفساح المجال أمام اعتماد التوريد الإلكتروني.
هذا ويسعى المشروع إلى تحفيز وتوطيد التنافس العادل والسليم وفتح فرص تنافسيّة حقيقيّة وعادلة أمام مختلف القطاعات (زيادة الشفافيّة في الإعلان عن الصفقات وعن نتائجها وتفاصيلها). يُضاف إلى ذلك تشجيع التنمية المناطقيّة والتنمية المستدامة ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة (فسح المجال أمام جعل الصفقات العموميّة محركاً ودافعاً لتحقيق سياسات تنمويّة وبيئيّة واجتماعيّة واقتصاديّة).

مصدر التمويل: لا حاجة إلى التمويل.

الكلفة: لا يترتب كلفة.

شروط النجاح:

- تدريب الموظفين المعنيين بتطبيق قانون الصفقات العموميّة لاستيعاب المفاهيم وآليات العمل الجديدة وحسن تطبيقها.
- تعيين القياديين والعاملين في إدارة الصفقات العموميّة، وكذلك ملء وظيفة «مسؤول توريد رئيسي» و«مسؤول توريد» في الإدارات العامة.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون الصفقات العموميّة الذي أعدّه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة قد تمّت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ٩٨٠٦ تاريخ ١٢ كانون الأوّل ٢٠١٢. وهو قيد الدرس من قبل اللجان المشتركة.

٢ سلة مشاريع مكافحة الفساد تطبيقاً لإتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرّها لبنان UNCAC

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات.

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى تحديث التشريعات والأنظمة وآليات العمل وفقاً لأفضل المعايير والتجارب في ما يتعلق بمكافحة الفساد.
فمن جهة، اتخذت الحكومة اللبنانيّة في هذا الصدد إجراءات عمليّة لمكافحة الفساد حيث أصدر دولة رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٢٠١١/١٥٦ بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٧ والذي بموجبه تمّ تشكيل لجنة وزاريّة برئاسته لمكافحة الفساد. كما أصدر دولته القرار رقم ٢٠١١/١٥٧ الذي شكّل لجنة فنيّة برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة لمعاونة اللجنة الوزاريّة أعلاه.
وتجدر الإشارة إلى أن اللجنتين المنوّه عنهما أعلاه قد عقدتا اجتماعات عديدة إن برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء أو برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة.
هذا وبغية مواكبة عمليّة الاستعراض التي خضع لها لبنان اعتباراً من

منتصف العام ٢٠١٣ من قبل الأمم المتحدة، شكّل وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة لجنة فنيّة مصغّرة كُلّفت بإعداد الإجابات المطلوبة ضمن لائحة التقييم الذاتي وقد تمّ إرسالها إلى مكتب مكافحة المخدرات والجريمة في الأمم المتحدة (الجهاز التنفيذي للإتفاقيّة) وذلك تمهيداً لعمليّة الإستعراض وزيارة لبنان من قبل الخبراء المعنيين. كما شكّل وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة لجانًا فرعية لإعداد المطلوب حول الفصول ٢ و٣ و٤ و٥ من الإتفاقيّة. وقد تمّ نشر جميع هذه التقارير.

كذلك، وقّع وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية مذكرة تعاون مع البرنامج الاقليمي للأمم المتحدة UNDP/ACIAC من أجل تدريب وتوفير المشورة الفنية والدعم المالي اللازم لمواكبة تنفيذ الاتفاقية.

ومن جهة ثانية يشارك مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة في عمليّة مناقشة وإقرار مشاريع واقتراحات القوانين ذات الصلة بموضوع مكافحة الفساد في لجنة الإدارة والعدل النيابيّة، وتحديداً المتعلقة بالمشاريع التالية: الإثراء غير المشروع، الوصول إلى المعلومات، حماية كاشفي الفساد، إنشاء الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد وتحديث القوانين (التفتيش المركزي وديوان المحاسبة...)

إضافةً إلى ما تقدّم، يشارك مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، من خلال ضابط الإتصال المكلّف رسمياً، في الاجتماعات والمؤتمرات التي ينظّمها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة UNODC، من أجل متابعة تطبيق اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كذلك في اجتماعات الشبكة العربيّة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي انضم إليها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة منذ سنوات.

اجتماع اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد

الكلفة: لا يترتّب كلفة.

شروط النجاح:

- السرعة في إقرار حزمة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع وتعزيز دور هيئات الرقابة.
- التعاون بين كافة الجهات المعنيّة بتطبيق التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.
- ثقة المواطن بالقوانين الموضوعة حول الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، وبما يشجعه على التقدم بشكاوى جديّة من دون موجب تقسيم الكفالة.
- إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد.

٣ دراسة ترمي إلى إستحداث وحدة رقابة داخليّة في كل من وزارة الأشغال العامة والنقل، وزارة الزراعة ووزارة الإقتصاد والتجارة.

الجهة المستفيدة: وزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة الزراعة ولاحقاً جميع الوزارات.

هدف المشروع ونطاقه:

إيجاد وحدات داخل الإدارات للتدقيق بسلامة وصحة المعاملات.

يعمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة حالياً على إطلاق مشروع إنشاء وحدة رقابة داخليّة في وزارة الأشغال العامة والنقل، وزارة الزراعة ووزارة الإقتصاد والتجارة بموافقة ودعم من الوزراء المختصين، وهي بصدد زيادة توسعة المشروع ليشمل وزارة إضافية من بين الوزارات الكبرى التي لها علاقة بالمواطن والإدارات العامة والمؤسسات العامة وغيرها من هيئات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تلعب وحدة الرقابة الداخليّة دوراً هاماً في تفعيل وتطوير نشاط الإدارات وضبط سير العمل ودقته في مجال حسن الأداء وتطبيق القوانين وسلامة الإجراءات وصحة المعاملات الماليّة. وللتعريف عن دور وحدة الرقابة الداخليّة، نعرض بعض المهام المناطة بها (على سبيل المثال لا الحصر) كما تحددها أفضل الممارسات الدوليّة:

- الفحص والتحقق والتقييم لكافة أوجه النشاط المتعلقة بسلامة وصحة المعاملات والتصرفات الماليّة وإجراءات العمل؛

- الفحص والتحقيق من الإلتزام بالخطط ومستويات الأداء والأهداف المرسومة؛
- التحقق والتأكد من توفير كافة الوسائل الممكنة لسلامة عناصر الإنتاج الموظفة وصيانتها وحمايتها والمحافظة عليها؛
- التحقق والتأكد من أن استخدام عناصر الإنتاج وإجراءات العمل قد تمّت وفق التشريعات المعمول بها؛
- تقييم الأداء في كافة مجالات العمل؛
- المشاركة في أعمال اللجان بتكليف من الوزير؛
- الاستفسار والسؤال والحصول على البيانات والمعلومات وذلك في نطاق المهام المناطة بالوحدة المعنيّة؛
- التوصية باعتماد أو تعديل إجراءات وأساليب العمل التي قد تعيق أو تحول دون الأداء الفعّال والرقابة الفعّالة؛
- تقييم القرارات الإداريّة للتأكد من انسجامها مع التشريعات المعمول بها.

هذا وقد تمّ إعداد دفتر الشروط المرجعي الخاص بمشروع إنشاء وحدة الرقابة الداخليّة، كما تمّ إطلاق المناقصة لاستقطاب الاستشاريين ذوي الخبرة العالية لوضع الدراسة اللازمة لإستحداث هذه الوحدة، بما في ذلك تحديد مهامها وملاكها ومسؤولياتها، وآليات عملها، والنتائج المتوخاة، إلاّ أنّ المناقصة لم تنجح في استقطاب استشاريين بالخبرة المطلوبة، وقد انتهت مهلة الاستفادة من الهبة الأوروبية مع نهاية العام ٢٠١٤، ويقوم مكتب الوزير حالياً بإعادة إطلاق المناقصة مجدداً بعد إيجاد التمويل اللازم لها من الهبات الأخرى المتوفّرة.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح:

- صدور النصوص القانونيّة بإحداث هذه الوحدات وتحديد مهامها ومسؤولياتها وآليات عملها وملاكها.
- دعم القيادات السياسيّة والإداريّة العليا لدور هذه الوحدة في الوزارات.

٤ مشروع الرقم الوطني الموحّد

الجهة المستفيدة: الإدارات والمؤسسات العامة وكافة المواطنين.

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى اعتماد رقم تعريف موحّد لكل مواطن لاستخدامه كمرجعيّة للمعلومات الخاصة به مما يوفر آليّة فعّالة

اعتماد الإدارات العامة للرقم الموحد وإدخاله ضمن قواعد البيانات الخاصة بهم

لاستخراج البيانات وتبادلها إلكترونياً بين الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات لإجراء معاملات إداريّة بصيغة إلكترونيّة. ويترافق مع هذا المشروع اعتماد عدد من الإجراءات التي تضمن الخصوصيّة وحصر استخدام المعلومات ضمن إطار مهام وصلاحيات كل إدارة ووضع الضوابط لعدم استخدام البيانات خارج إطارها المهني والإداري. كما وتشمل الإجراءات أخذ موافقة صاحب العلاقة الخطيّة عندما يتعارض تبادل المعلومات مع القوانين التي تفرض سريّة خاصة عليها. كما تخوّل الإدارات تحديد قواعد وإجراءات التبادل المذكور بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، وقد أعدّ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة مشروع مرسوم التبادل البيني للمعلومات سنداً لأحكام القانون ٢٠١٢/٢٤١. وفي هذا السياق وبناءً على اقتراح من وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة صدر قانون رقم ٢٤١ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢.

وقد أنهت اللجنة المكلفة إعداد مسودة المرسوم التطبيقي عملها ورفعت تقريراً بذلك إلى دولة رئيس الحكومة.

مصدر التمويل: لا حاجة إلى تمويل.

الكلفة: لا يترتب كلفة

شروط النجاح:

- صدور المرسوم التطبيقي لقانون الرقم الوطني الموحّد والتبادل البيني.
- إنجاز عمليات المكننة في المديريّة العامة للأحوال الشخصيّة وتطوير قاعدة بيانات بالرقم الموحد لكل مواطن.
- اعتماد الإدارات العامة للرقم الموحد وإدخاله ضمن قواعد البيانات الخاصة بهم.
- تطوير واعتماد إطار قانوني وإداري للتبادل البيني بين الإدارات.
- اعتماد السجل التجاري كنموذج رائد للتبادل البيني.

البرنامج الثاني

بناء قدرات الإدارة العامة

مبرراته:

يلاحظ عدم قدرة الإدارة العامة على التصدي للمهام والمسؤوليات المستجدة الناجمة عن تطوير دورها ووظائفها بسبب قِدَم تشريعاتها وهياكلها التنظيميّة، والشغور في المراكز القياديّة، وضعف قدراتها في التخطيط الإستراتيجي لتحديد الأهداف والسياسات.

هدف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تحديث تشريعات الإدارات العامة والتركيز على الوظائف الاستراتيجيّة واستحداث الوحدات اللازمة لتوليّها ودعمها بالعنصر البشري المتخصص وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومراجعة أدوار ومهام هيئات الرقابة والإدرات العامة وإعادة هيكلتها.

الجهة المسؤولة: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة.

الجهات المشاركة:

- هيئات الرقابة
- الإدارات العامة
- مجلس الإنماء والإعمار

المشاريع الداعمة للبرنامج (خطة العمل)

- إعادة تحديث أدوار هيئات الرقابة والإدارات العامة والمؤسسات العامة وإعادة هيكلتها؛
- بناء القدرات المؤسسيّة، وتعزيز «وظيفة التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات»؛
- إعادة تنظيم دوائر التخطيط والبرامج وتعميم استحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة وتحديد مهامها ومسؤولياتها ودعمها بالعنصر البشري المتخصص وتكثيف تدريبهم؛
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتلزيم بعض الأنشطة (Outsourcing) ذات الطابع التشغيلي والخدماتي عند الإقتضاء.

إستناداً إلى ما تقدّم، عكف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية

الإداريّة على درس وإنجاز المشاريع الداعمة للبرنامج وهي التالية:

١ مشروع إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنيّة

الجهة المستفيدة: مجلس الخدمة المدنيّة والإدارة العامة بشكل عام.

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى تحديث تشريعات مجلس الخدمة المدنيّة بحيث يتولى إدارة الموارد البشريّة في الإدارة العامة اللبنانيّة بصورة عصريّة ووفقاً لأحدث المفاهيم والمناهج.

بعد مضي خمسين عاماً ونيّف على إنشاء مجلس الخدمة المدنيّة، بات من الضروري إعادة النظر في دور ومهام هذا المجلس، بحيث يتولى إدارة الموارد البشريّة في الإدارة العامة اللبنانيّة بصورة عصريّة، وفقاً لأحدث المفاهيم والتوجهات المعتمدة عالمياً، وأهمها:

- الانتقال من المفهوم التقليدي «**لإدارة شؤون الموظفين**» الذي كان سائداً بصورة عامة في العديد من الدول، والذي يقتصر على تطبيق ومراقبة تطبيق مجموعة من القواعد والإجراءات المختلفة في أنظمة الخدمة العامة، إلى المفهوم الحديث الذي

يشتمل على وظائف وأدوار جديدة أهمها «**الدور الإستراتيجي**» الذي يهدف إلى وضع السياسات والخطط الرامية إلى إدارة الوظائف والمهارات ضمن المنظور المرتقب لتطوير الموارد البشريّة الإداريّة، وتحديد الوظائف المستجدة، وما يلزمها من تدريب متنوع ومستمر، كما يهدف إلى مواكبة المسارات الوظيفيّة للعاملين في الإدارة، والانتقاء المبكر للقيادات الإداريّة ذات الإمكانات العالية وفقاً لأسس الجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

التكيف مع التحديات الكبيرة التي تواجه الإدارة العامة في العالم والتي تدفعها نحو العصرنة والإبتكار إستجابة لضغوطات عديدة داخليّة وخارجيّة أبرزها: منافسة القطاع الخاص، الأزمات الماليّة المتفاقمة التي تدفع بإتجاه تخفيض حجم الإدارة وضخ كفاءات جديدة فيها عبر جذب عناصر شابة واعدة لتجديد كادرات المستقبل، وتطوير قدرات العاملين في الإدارة، توصلاً لإدارة تتميز بالفعاليّة وحسن الأداء بما يضمن عملاً أفضل وإنفاقاً أقل. هذا بالإضافة إلى تزايد متطلبات المواطن في الحصول على خدمات الدولة وتقديماتها بالسرعة والكفاءة اللازمتين حيث بات التركيز أكثر على الإشباع النوعي أكثر منه على الإشباع الكمّي، وبالتالي مواكبة لآثار العولمة والإندماج على المستوى العالمي.

في ضوء ما تقدّم، تمّ بالتنسيق وبالتعاون مع مجلس الخدمة المدنيّة، إعداد مشروع قانون لإعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنيّة يواكب المتغيرات الحاصلة المشار إليها آنفاً، بما يتناسب مع الدور الجديد المطلوب من المجلس، بما يخدم الأهداف والمبادئ المذكورة أعلاه. هذا بالإضافة إلى مأسسة عمليّة الإصلاح والتنمية مما يتماشى مع المفاهيم والنظريات في علم الإدارة، والتي تدعو إلى استمراريّة ودوام عمليّة الإصلاح والتطوير ووضعها في إطارها المؤسساتي الصحيح.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون موجود لدى المجلس النيابي.

إن أبرز ما تضمنه مشروع القانون المقترح لمجلس الخدمة المدنيّة، الأمور التالية:

١. إعطاء المجلس دوراً فاعلاً في مجال رسم السياسات والإستراتيجيات في إدارة تنمية وتخطيط الموارد البشريّة في القطاع العام، مع الإحتفاظ بالدور الرقابي الراهن للمجلس لجهة التثبت من قانونيّة المعاملات والإجراءات والقرارات المختلفة المتعلقة بشؤون الموظفين والعاملين في القطاع العام المعروضة على موافقته.
٢. إعادة النظر في هيكليّة المجلس لجهة لحظ وحدات متخصصة تستطيع ممارسة مختلف الأدوار والوظائف والصلاحيات المنوطة به، لاسيّما التخطيط للوظيفة العامة.

مصدر التمويل: الموازنة العامة.

الكلفة: لا يترتب كلفة.

شروط النجاح:

- سرعة إقرار التشريعات اللازمة لمجلس الخدمة المدنيّة.
- تعاون الإدارات مع مجلس الخدمة المدنيّة على إدخال مفاهيم إدارة الموارد البشريّة الجديدة وتطبيقها.

٢ مشروع إعادة تنظيم التفتيش المركزي

الجهة المستفيدة: التفتيش المركزي ومجمل القطاع العام.

هدف المشروع ونطاقه:

تطوير دور التفتيش المركزي الذي يقتصر حالياً على الدور الرقابي، بحيث يشمل دوراً جديداً هو دور الدعم والتوجيه للإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات من خلال تقييم الأداء المؤسسي.

أبرز النقاط التي تضمنها مشروع قانون تنظيم التفتيش المركزي المعد من قبل الحكومة:

١. إدخال مفهوم تقييم الأداء المؤسسي للإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الكبرى وإتحادات البلديات، بحيث لا يقتصر دور التفتيش على الدور الرقابي، بل يتخطاه إلى دور أكثر

إلتصاقاً بالإدارة الحديثة وهو دور تقييم الأداء للتثبت من حسن استخدام الموارد البشريّة والماليّة، والتأكد من حسن تنفيذ المشاريع وخطط العمل تطبيقاً للأهداف الموضوعة.

٢. زيادة ملاك المفتشين والمفتشين المعاونين، زيادة معقولة، بما يتناسب مع زيادة الأعباء وحجم الإدارة العامة والمؤسسات العامة والبلديات. ولقد زيد العدد من ١١٧ مفتشاً ومفتشاً معاوناً إلى ١٥١، معظمهم في المفتشيّة العامة الماليّة والمفتشيّة العامة الإداريّة.

٣. تحديد شروط خاصة جديدة للتعيين لجميع وظائف الملاك من مفتش معاون إلى مفتش عام بما يتوافق وطبيعة المهام الوظيفيّة.

٤. تمّ إخراج السلطتين التقريريّة والتنفيذيّة في البلديات وإتحادات البلديات من رقابة التفتيش المركزي (أي من المرسوم الإشتراعي رقم ٢٥٩/١١٥) بما يتوافق مع أحكام المادة ١٣٧ من قانون البلديات.

٥. بعد صدور القانون ٩٨/٧١٧ (رفع الحد الأدنى للأجور...) لم يعد من حاجة إلى النص لإعطاء تعويض إجمالي للمفتشين

والمفتشين المعاونين لقاء إنقطاعهم عن أي عمل مأجور.

٦. إعطاء القوة الثبوتيّة لتقارير التفتيش المركزي، عندما تتعارض مع تقارير صادرة عن خبير محلّف.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون المتعلق بتنظيم التفتيش المركزي الذي أعدّه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، قد وافق عليه مجلس الوزراء معدلاً بموجب قراره رقم ١ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨. وقد إرتأت لجنة الإدارة والعدل تكليف جهات رقابية بإعداد مشروع بديل يتم درسه حاليًا من قبل اللجنة المذكورة.

مصدر التمويل: الموازنة العامة وقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: يتعذر تحديدها حالياً على أن تغطي نفقات تدريب القضاة والمفتشين على اعتماد مفهوم تقييم الأداء المؤسسي وتطبيق آلياته والمعايير والمؤشرات المعتمدة، وكذلك النفقات الجديدة من التعيينات المطلوبة (على المستوى القضائي والإقتصادي).

شروط النجاح:

- سرعة دراسة مشروع قانون تنظيم التفتيش المركزي وإحالته إلى مجلس النواب لإقراره.
- دعم ومساندة القياديين في هيئات الرقابة للأدوار والمسؤوليات الجديدة للتفتيش المركزي لاسيما على مستوى رؤساء الفرق والإختصاصيين.
- ملء المراكز الشاغرة في ملاك التفتيش المركزي بالعناصر البشريّة اللازمة ذات الكفاءة والخبرة لتولي المهام الجديدة في هيئات الرقابة.

٣ مشروع بناء القدرات المؤسسيّة للإدارات العامة في التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات في إطار «برنامج الحكم الرشيد» الممول من الصندوق العربي وهبة من الإتحاد الأوروبي

الجهة المستفيدة: الدولة بكامل مكوناتها لاسيّما الوزارات ومجلس الإنماء والإعمار.

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى دعم قدرات الإدارات العامة في وظيفة التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات.

بموازاة مشروع القانون الرامي إلى استحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة، والذي عرضنا لأبرز عناوينه في عنوان سابق، باشر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة بإطلاق مشروع يرمي إلى دعم قدرات الإدارات العامة في وظيفة التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات، وأُعدّت الدراسات الأوليّة ودفتر شروط مرجعي لتنفيذ هذا المشروع على مرحلتين:

المرحلة الأولى: حيث تمّ في أوائل العام ٢٠١٢ إجراء مناقصة بتمويل من قرض الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، تمّ بموجبها التعاقد مع إستشاري محلي أوكل إليه تنفيذ المرحلة الأولى في المشروع، يقضي بدرس وتحليل الوضع الراهن لموضوع التخطيط في الإدارات العامة، وإعداد منهجيّة تمكّن الإدارات العامة من إعتمادها في إعداد خططها، كما تتضمن كافة عناصر إعداد الخطط.

وكذلك تم إعداد دليل عملي يمكن للقياديين والمعنيين بشؤون التخطيط، لاسيّما وحدات التخطيط، أن تستعين به لإنجاز المهام الموكلة إليهم في هذا الموضوع. وقد استلزم تنفيذ المشروع، الذي أُنجز في نهاية العام ٢٠١٢، عقد العديد من الإجتماعات وورش العمل، التي تمّ تنظيمها من قبل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة بالتعاون مع الإستشاري، شارك فيها ممثلون عن الوزارات المستفيدة، وهي الوزارات التالية: المالية، الشؤون الإجتماعية، الصحة العامة، السياحة، البيئة، الصناعة، والزراعة.

المرحلة الثانية: بعد أن تمّ تطوير منهجيّة خاصة بالتخطيط الإستراتيجي في المرحلة الأولى من المشروع وبعد إنجاز دفتر الشروط الخاص بتطوير قدرات التخطيط الإستراتيجي في عدد من الإدارات، وأُطلقت المناقصة وفازت بنتيجتها شركة عالميّة تتميز بمواصفات عالية، وفي منتصف تشرين الثاني ٢٠١٤ تمّ التعاقد مع الشركة الفائزة التي باشرت بالعمل مباشرة بمسح أوضاع التخطيط بالوزارات الأربعة المستفيدة وهي الصحة، السياحة، الشؤون

الإجتماعيّة والصناعة، إضافةً إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة. من ثم أُلّفت فرق عمل تمّت تسميتها رسمياً للتدريب والعمل على تطوير خطة متكاملة لكل وزارة بمشاركة وإشراف الإستشاري، والقيمين في الوزارة المعنيّة. وبناءً عليه تمّ وضع برنامج تدريبي جزءاً منه نظري والآخر عملي تطبيقي، يتمّ من خلاله وضع الخطة الإستراتيجيّة لثلاث سنوات، والخطة التنفيذيّة المفصّلة لكل سنة. تتضمن الخطة التنفيذيّة تحديد دقيق للخطوات والمسؤوليات، ومؤشرات الأداء وآليّة لمراقبة وتقييم العمل.

أمّا خلال العام ٢٠١٥ فقد تمّ إنجاز كافة الخطوات المحدّدة في خطة العمل لهذه الفترة كما هو متفق عليها مع الإستشاري، وتتضمّن تدريب فرق العمل في الوزارات الأربع المستفيدة على مهارات التخطيط، ومنها التحليل الرباعي (SWOT)، وتحليل آراء أصحاب المصلحة (Stakeholders Analysis)، وأساليب العرض. كما وقامت فرق العمل، بإشراف إدارة المشروع والخبراء القطاعيين، في جمع البيانات من أصحاب المصلحة داخل وخارج كل وزارة من الوزارات المستفيدة، وتحليلها واستخلاص النتائج المفيدة منها، وتوثيقها بالتقارير التي سوف تصبّ بالخطط الإستراتيجية المنوي تنظيمها. ويعكف حالياً الخبراء وفرق العمل بالتنسيق والتعاون مع مدراء عامين كل من الوزارات المستفيدة، على وضع الرؤية والمهام والأهداف لكل وزارة، لكي يصار من بعدها إلى إنتاج الخطط التشغيلية السنوية، والتي تحدّد بالأسماء والمواقع مهام كل من الأفرقاء، والتي من شأنها في ما لو أُنجزت من أن تساهم في تحقيق الأهداف المتوخّاة.

يهدف المشروع إلى دعم قدرات الإدارات العامة في وظيفة التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات.

مصدر التمويل: قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وهبة من الاتحاد الأوروبي.

الكلفة: المرحلة الأولى: ٢٣٢ ألف دولار أميركي من قرض الصندوق العربي.
المرحلة الثانية: ٩٥٠ ألف يورو من هبة الإتحاد الأوروبي.
وقد بدأ العمل بتنفيذ المشروع في منتصف تشرين الثاني ٢٠١٤.

شروط النجاح:

- إلتزام الادارات بتنفيذ الخطة الاستراتيجية العائدة لكل منها.
- صدور مشروع قانون إحداث وحدات التخطيط في الوزارات.
- تعيين العناصر البشريّة اللازمة ذات الكفاءة والخبرة.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون إحداث وحدات للتخطيط والبرامج في الوزارات الذي أعدّه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، قد وافق عليه مجلس الوزراء بصورة مبدئيّة بموجب قراره رقم ٤ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على أن يصار إلى إدخال بعض التعديلات عليه، وقد أودع مشروع القانون مع التعديلات المطلوبة جانب رئاسة مجلس الوزراء، بموجب الكتاب رقم ٥٢٩/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/١٩.

٤ مشروع تطوير وتحديث التوريد في القطاع العام في إطار «برنامج الحكم الرشيد» الممول من الإتحاد الأوروبي

الجهة المستفيدة: الإدارة العامة.

هدف المشروع ونطاقه:
يهدف المشروع إلى مواكبة عمليّة تحديث التشريعات المرتبطة

بالتوريد وتوفير ما يلزم لوضعها موضع التنفيذ والقيام بكل الأنشطة والمشاريع المواكبة لذلك.

بموازاة مشروع قانون الصفقات العموميّة الذي أعدّه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة والذي عرضنا لأبرز عناوينه في البرنامج الأول - أطلق مكتب الوزير مشروعاً يرمي إلى مواكبة عمليّة تحديث التشريعات المرتبطة بالتوريد وتوفير ما يلزم لوضعها موضع التنفيذ والقيام بكل الأنشطة والمشاريع المواكبة لذلك. كما يهدف البرنامج إلى إعادة تنظيم وتفعيل وتمكين العاملين في مجال التوريد في الدولة للارتقاء بالإجراءات المتعلقة بالتوريد من الوضع الحالي إلى المستوى الإستراتيجي المطلوب تماشياً مع التطورات العالميّة في هذا المجال وتمكيناً للقطاع العام من أداء مهامه على أكمل وجه.

وقد بدأ العمل بالمشروع في ٣١ كانون الثّاني ٢٠١٤.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي.

الكلفة: ١,٦٠٣,٠٥٠ يورو.

شروط النجاح: تصديق مشروع قانون الصفقات العموميّة المشار إليه أعلاه أو تبنّي المراسيم التي تعمل على تطوير القوانين المرعية الاجراء ذات الصلة.

مؤتمر تحديث قانون الصفقات العمومية في لبنان

من أبرز النشاطات التي تمّ تنفيذها خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥:

- العمل على إعداد عدة مخرجات ما زالت قيد المراجعة نذكر منها:
  - إعداد ورقة عمل تتناول تحليل مشروع قانون الصفقات العمومية مع التوصيات بإدخال بعض التحسينات عليه.
  - وضع استراتيجية وطنية للمناقصات العمومية.
  - وضع استراتيجية تنفيذ نظام التوريد الإلكتروني.
  - وضع المواصفات الفنية للتوريد الإلكتروني.
  - إعداد دراسة تتناول تحليل الاحتياجات التدريبية في مجال الصفقات العمومية وإعداد خطة التدريب الرئيسية.
  - إعداد دليل تطبيقي لكيفية إجراء الصفقات العمومية.
  - إعداد دفاتر شروط نموذجية للّوازم والخدمات والأشغال.
  - إعداد مرسوم تطبيقي لإجراءات إدارة الصفقات العمومية.
  - إعداد مرسوم تطبيقي للتشريعات القائمة حول الصفقات العامة.
  - إعداد المخطّط التوجيهي للتدقيق في حسابات المناقصات العمومية.
  - إعداد مدوّنة لقواعد السلوك الأخلاقية للعاملين في مجال المناقصات العمومية.
  - وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعزيز النزاهة في المناقصات العمومية.

- عقد اجتماعات دورية بين خبراء من الشركة الاستشارية التي تنفّذ المشروع بلانيت (Planet) وممثّلين عن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وممثّلين عن الإدارات اللبنانية المعنية بقطاع التوريد، إضافةً إلى اجتماعات مع ممثّلين عن القطاع الخاص.

- عقد سلسلة اجتماعات للجنة قيادة المشروع للاطلاع على كيفية سير المشروع.

القيام برحلة دراسية إلى هنغاريا وكرواتيا بين ١٤ و١٨ كانون الأول ٢٠١٥ ضمّت ممثلين عن ديوان المحاسبة، وإدارة المناقصات العمومية، ومعهد باسل فليحان للتدريب ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وذلك بهدف الاطلاع على الإطار القانوني للصفقات العمومية في هنغاريا، والتعرّف على النظام المحدّث للصفقات العمومية في كرواتيا وعلى النظام الالكتروني للصفقات، خاصةً بعد انضمام كرواتيا للاتحاد الأوروبي.

٥ مشروع قانون إستحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة في لبنان

هدف المشروع ونطاقه:

إنشاء وحدات للتخطيط في الوزارات تتولى وضع الخطط الاستراتيجيّة في الوزارات، قائمة على رؤية واضحة المعالم وخطط بعيدة ومتوسطة المدى، بحيث تتضمن هذه الخطط المشاريع والأنشطة التي تقترح الإدارة وضعها موضع التنفيذ، مع دراسة تحليليّة لإنعكاساتها الإقتصاديّة والإجتماعيّة، وكلفتها الماليّة. كما تقوم وحدات التخطيط بإعداد البرامج واقتراح السياسات العائدة لهذه الوزارات، والمتابعة والتقييم، وذلك من أجل ضمان حسن استعمال وتوزيع الموارد المحدودة وفق أولويات مختارة بدقة في مجالات محددة.

أبرز النقاط التي تضمنها مشروع قانون إستحداث وحدات للتخطيط والبرامج في الوزارات:

١. إستحداث وحدات للتخطيط والبرامج في الوزارات، وفقاً لما يلي:
مديريات للتخطيط والبرامج في الوزارات التي تشتمل على أكثر من مديريّة عامة مرتبطة بالوزير.
مصلحة للتخطيط والبرامج في الوزارات التي تشتمل على مديريّة عامة واحدة مرتبطة بالمدير العام.

٢. تحديد مهام واضحة ومحددة لهذه الوحدات بحيث تكون متطابقة في كل الوزارات، من بينها إعداد موازنة تقريبيّة للإعتمادات اللازمة لتنفيذ الخطط، بما يساعد وزارة الماليّة على درس ومناقشة موازنات الوزارات، كما يساعد وزارة الماليّة لاحقاً على اعتماد موازنة الأداء.

٣. تحديد مسميات وظيفيّة وشروط تعيين موحدة لملاك هذه الوحدات بما يدعم هذه الوحدات بعنصر بشري متخصص ومؤهل لممارسة مهام التخطيط.

٤. تحلّ هذه الوحدات مكان دوائر ومصالح التخطيط الراهنة بتسمياتها المختلفة ومهامها المتنوعة وغير الواضحة.

٥. يتيح مشروع القانون تعيين مدير أو رئيس مصلحة التخطيط والبرامج بالتعيين أو بالتعاقد، كما يتيح المجال لتعيين الموظفين العاملين حالياً في مصالح ودوائر التخطيط في حال توفرت لديهم شروط التعيين المحددة في الجداول المرفقة بمشروع القانون ويمكن ملء باقي المراكز بالتعيين أو بالتعاقد.

٦. إن مشروع القانون في حال إقراره، يتيح تفعيل وظيفة التخطيط الاستراتيجي، وهي الوظيفة المغيّبة حالياً بشكل شبه كامل في الإدارات العامة.

يشار إلى أن مشروع القانون قد تمّ درسه ومناقشته في مجلس الوزراء، وأعيد إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بعد انتهاء ولاية الحكومة المنصرمة، وهو الآن بصدد إعادة رفعه مجدداً إلى مجلس الوزراء.

مصدر التمويل: الموازنة العامة

الكلفة: يتعذر تحديد الكلفة حالياً التي يفترض أن تغطي نفقات إحداث وحدات التخطيط وملء الوظائف اللازمة في كل منها.

شروط النجاح:

- سرعة درس وإقرار مشروع القانون.
- تعيين العناصر البشريّة اللازمة ذات الكفاءة والخبرة لتولي المهام الجديدة في وحدات التخطيط والبرامج.
- دعم السلطات والقيادات الإداريّة العليا لدور هذه الوحدات.

٦ مشروع وضع إطار قانوني وعملي لأعمال التعهيد في الإدارة والمؤسسات العامة وتحديد كافة نشاطات التعهيد فيها

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة في لبنان

هدف المشروع ونطاقه:

التعهيد هو قرار عصري ومتقدّم من قبل الإدارة للتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم منتج أو خدمة كانت مقدّمة من قبل الإدارة العامة أو ينبغي أن تقدّم من قبل الإدارة بموجب مهامها ومسؤولياتها.

أبرز النقاط التي تضمنها مشروع التعهيد:

الهدف الرئيسي الأول هو العمل كي تتوفّر لدى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية قدرات لتقديم الخدمات الاستشاريّة اللازمة لأعمال التعهيد.

الهدف الرئيسي الثاني هو مساعدة الوزارات الأساسيّة على تحديد الأنشطة القابلة للتعهيد Outsourceable.

وبالنظر إلى الأهداف التي تمّ وصفها في الفقرة أعلاه، يقوم الخبراء الاستشاريون بالتالي:

أ) مراجعة عمليات التعهيد في لبنان والتشريعات ذات الصلة، وإعداد التشريعات المطلوبة، أو إجراء التعديلات التشريعيّة اللازمة لإنشاء وظيفة دعم التعهيد وتقديم الخدمات المطلوبة.

ب) تصميم نماذج التعهيد ومتطلبات إدارتها، حاجات التدريب، ومتطلبات المعلومات والنظم.

ج) توفير دورات تدريبيّة أوليّة خاصة بالمواد المشار إليها أعلاه، لموظفي وظيفة التعهيد.

د) إجراء مسح في الوزارات الخدماتيّة لتحديد الأنشطة الأكثر قابليّة للتعهيد Outsourceable activities.

هـ) تجميع الأنشطة القابلة للتعهيد Outsourceable كما حدّدها المسح في قاعدة بيانات لاستخدامها من قبل موظفي مكتبنا المعنيين بالتعهيد.

و) دعم وظيفة التعهيد من خلال ندوات توعية، تضم «أصحاب العلاقة» والوزارات ذات الصلة؛ وغيرها من المؤسسات المعنيّة في الدولة اللبنانيّة.

يشار إلى أنّ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بصدد العمل على إطلاق مناقصة لمشروع الدراسة هذه.

مصدر التمويل: قرض الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

شروط النجاح:

- دعم السلطات والقيادات الإداريّة العليا لدور التعهيد.
- تجاوب القطاع الخاص مع مبادرة وشروط التعهيد.

V مشروع مراجعة وتعديل نظام الموظفين (المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١١٢)

هدف المشروع ونطاقه:

تعديل نظام الموظفين ليتلاءم مع إدارة عصريّة مرنة تتماشى مع تقنيات ومفاهيم إدارة الموارد البشريّة الحديثة.

لمّا كان قد مضى على صدور المرسوم الإشتراعي ٥٩/١١٢ (نظام الموظفين) عدة عقود من الزمن، ورغم إدخال العديد من التعديلات عليه، إلاّ أنه ما يزال يتطلب مراجعة أو تعديلاً لنصوصه بما يتلاءم مع إدارة عصريّة مرنة تتماشى مع تقنيات ومفاهيم إدارة الموارد البشريّة. وتجدر الإشارة إلى أنه ما زالت ترد إلى وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة بين الحين والآخر، اقتراحات تتعلق بتعديله.

ولمّا كان ينبغي مواكبة إستراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة، أصدر وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة القرار رقم ٢ تاريخ ٢٠١٢/١/٤، قضى بتشكيل لجنة من الخبراء المختصين من مجلس شورى الدولة، ومن وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، إضافةً إلى ممثلين عن الأجهزة الرقابيّة (مجلس الخدمة المدنيّة، ديوان المحاسبة، التفتيش المركزي، الهيئة العليا للتأديب) عهد إليها مراجعة نظام الموظفين وإدخال التعديلات المناسبة عليه، وتقديم صيغة جديدة تأخذ بأحدث المقاربات والمناهج المعتمدة.

وقد باشرت اللجنة أعمالها في بداية العام ٢٠١٢ وقد أنجزت اللجنة مهمتها بتاريخ ١٤ آب ٢٠١٣ حيث وضعت بنتيجتها مشروع قانون الموظفين. كما رفعت اللجنة مشروع القانون المذكور وجدول مقارنة مع الأسباب الموجبة لهذا المشروع ومحاضر الإجتماعات التي عقدتها إلى الجهات المعنيّة.

الجهة المستفيدة: موظفو القطاع العام والإدارات العامة.

مصدر التمويل: الموازنة العامة.

الكلفة: لا يترتب كلفة.

شروط النجاح: سرعة درس وإقرار مشروع نظام الموظفين الجديد.

٨ مشروع دعم الإحصاء المركزي ضمن برنامج اللحمة الإجتماعيّة

الجهة المستفيدة: إدارة الإحصاء المركزي.

هدف المشروع ونطاقه:
دعم الإحصاء المركزي في تحسين نوعيّة وكميّة المعلومات الإحصائيّة مع التركيز على تداعيات الأزمة السوريّة خاصةً في ما يتعلق بالمعلومات الإجتماعيّة والإقتصاديّة. تجدر الإشارة، إلى أنه قد جرى التوقيع على الإتفاقيّة الماليّة في ١٩ أيار ٢٠١٤ كما جرى نشر الـ Forecast notice وقد تمّ الإنتهاء من وضع دفتر الشروط «للدعم التقني» وتحضير الـ (Contract notice) الذي نُشر في ٤ شباط ٢٠١٥. كما جرى تقييم العروض التي قُدّمت وبناءً عليها، تمّ تحضير التقرير التقني وأُرسل إلى الاتحاد الأوروبي، في ٤ كانون الأول ٢٠١٥ للموافقة.

مصدر التمويل: الإتحاد الأوروبي.

الكلفة: ٥.٥ مليون يورو.

شروط النجاح:
- قدرة إستيعابيّة من قبل الإحصاء المركزي لناحية عدد الإحصائيين.
- إحترام شروط التنفيذ المالي، التقني وشروط العقد.
- تشكيل لجان المتابعة وإجتماعها بشكل دوري.
- إيجاد حل لمشكلة انتقال الاحصاء المركزي إلى مبنى آخر.

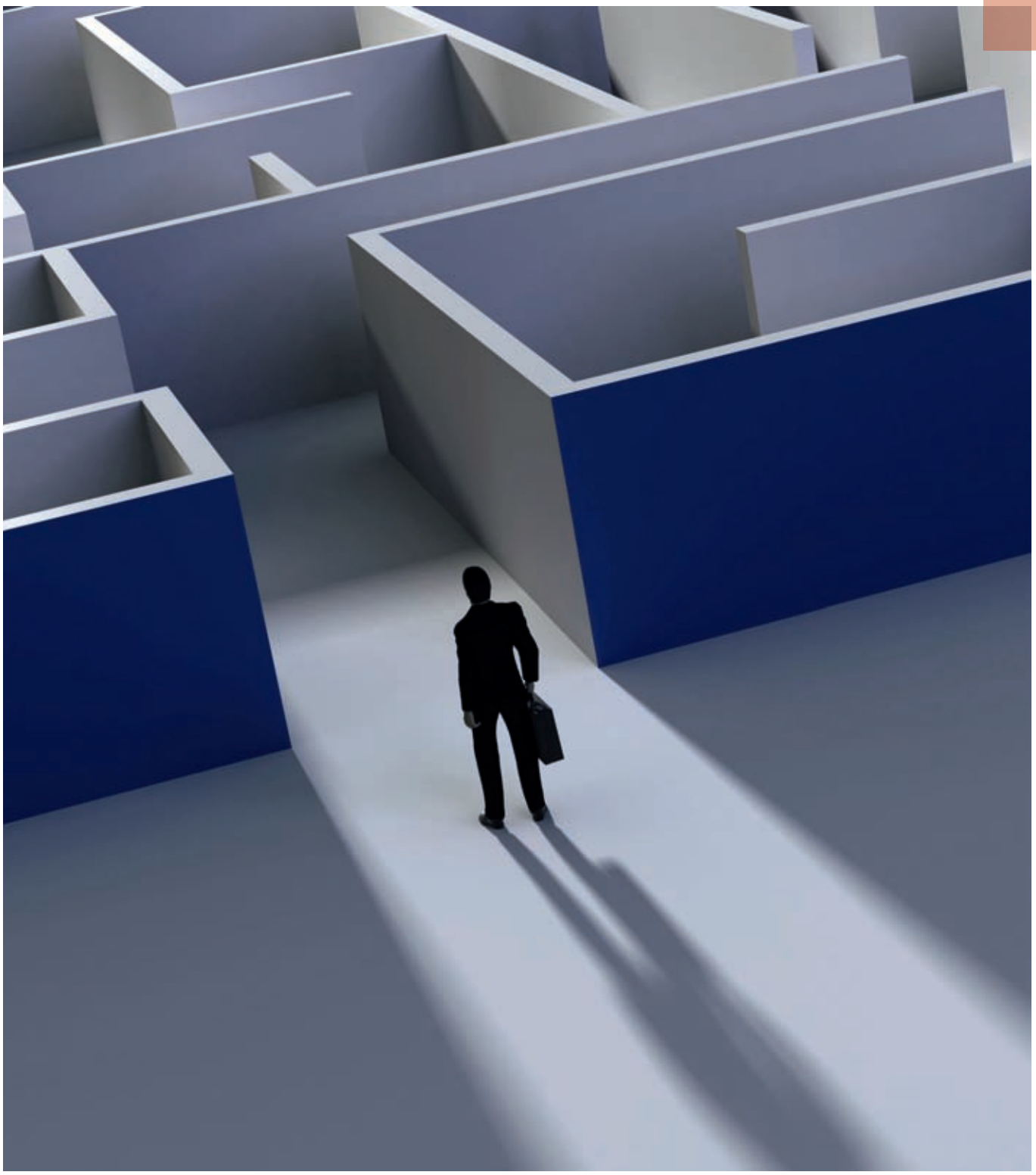

٩ مشروع قياس وتقييم الأداء القطاعي والتنظيمي

الجهة المستفيدة: إدارة التفتيش المركزي والوزارات الستة التالية: التربية والتعليم العالي(التعليم الإبتدائي)، المالية، الإقتصاد والتجارة، الصناعة، جرى استبدال المديرية العامة للمجالس البلدية والمحليّة بالمديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، الداخلية والبلديات، الأشغال العامة والنقل (المديرية العامة للتنظيم المدني).

هدف المشروع ونطاقه:

تزويد التفتيش المركزي بآليّة عمليّة، دقيقة وواضحة، تسهّل لهم القيام بعمليّة تقييم أداء الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، كلٌّ في ما يتعلق بكيفيّة القيام بالمهام الموكلة إليه، إضافةً إلى تقييم الأداء المؤسسي والقطاعي ووضع المعلومات الناتجة عنها بتصرف الوزارات المعنيّة والحكومة كقاعدة لبناء خطة إصلاح وتنمية للإدارة. وقد تمّ وضع دفتر شروط للمشروع والخبير وتمّ توقيع العقد مع الخبير السيد Ruddi Vaes. أُنجزت المهمة الأولى من المشروع والتي تتضمن:

أ) عقد إجتماع موسع مع المدراء العامين للوزارات الست المعنيّة برئاسة وزير التنمية الإداريّة ورئيس التفتيش المركزي والمفتيشات العامة (كانون الثاني ٢٠١٥).

ب) أُنجزت ورشة العمل المتعلقة بوزارة التربية والتعليم العالي (أيار ٢٠١٥).

ج) بدء العمل على وزارة المالية وأُنجزت ورشة العمل المتعلّقة بها (أيلول ٢٠١٥).

د) بدء العمل على وزارة الاقتصاد والتجارة وأُنجزت ورشة العمل المتعلّقة بها (تشرين الثاني ٢٠١٥).

هـ) بدء العمل على وزارة الصناعة (ك١ ٢٠١٥).

و) كما وجرى تمديد مدة العقد مع الخبير ٨ أشهر إضافية لتنتهي في أواخر أيلول ٢٠١٦.

مصدر التمويل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

الكلفة: ١٧٩،٥٤٢،٩٥ دولار أميركي.

شروط النجاح:

- تجاوب الإدارات المعنيّة والتزامها بتطبيق هذا المشروع وتسمية الفريق المناسب من قبلهم للمشاركة والعمل في ورشات العمل المختصة بهم.
- إلتزام التفتيش المركزي بإصدار التقارير التي تعكس الأداء الإداري للوزارات والإدارات العامة.
- تحديث البرنامج المعلوماتي داخل إدارة التفتيش المركزي لتطبيق تقييم الأداء المؤسسي القطاعي والتنظيمي معاً.
- البدء بالتطبيق التجريبي على هذه الادارات.

١٠ مشروع مساهمة وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة في سياسة الجوار الأوروبيّة

الجهة المستفيدة: وزارات الإقتصاد والتجارة، التربية والتعليم العالي، الثقافة، الإتصالات، الصناعة، الإعلام، الشباب والرياضة، والمجلس الوطني للبحوث العلميّة.

دورة تدريبية للمفتشين التربويين ولموظفي وزارة التربية في قياس وتفتيش الأداء القطاعي والتنظيمي

هدف المشروع ونطاقه:

تنمية التعاون وتعزيز الشراكة بين لبنان والإتحاد الأوروبي، والارتقاء في المشاريع اللبنانيّة لتتماشى مع المقاييس والمعايير الأوروبيّة، مما يعزز دور لبنان ويطوّر علاقته مع الإتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى تشجيع التبادل الثقافي والعلمي والتكنولوجي للوصول إلى تطوير ودعم القدرات المؤسساتيّة للإدارات المشاركة في اللجنة.

بناءً على إتفاقيّة الشراكة الأوروبيّة اللبنانيّة التي تمّ إبرامها بموجب القانون رقم ٣٧٣ تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢ وإستناداً إلى خطة العمل المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبيّة، تمّ إنشاء عشر لجان فرعيّة تعنى بتطبيق بنود إتفاقيّة الشراكة الموقعة بين لبنان والإتحاد الأوروبي، ومتابعة خطة العمل لسياسة الجوار الأوروبيّة، حيث إن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة معني بنشاط لجنتين هما لجنة الأبحاث والإبتكار والمعلوماتيّة والتربية والثقافة، ولجنة حقوق الإنسان والديمقراطيّة والحكم الرشيد.

اللجنة الفرعيّة للأبحاث والإبتكار والمعلوماتيّة والتربية والثقافة.

يرأس لجنة «الأبحاث، والإبتكار، والمعلوماتيّة، والتربية، والثقافة» معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، وهي تضم أعضاء ممثلين لكل من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، ووزارات: الإقتصاد والتجارة، والتربية والتعليم العالي، والثقافة، والإتصالات، والصناعة، والإعلام، والشباب والرياضة، والمجلس الوطني للبحوث العلميّة. تتابع اللجنة المذكورة أعمالها وهي تعقد إجتماعات دوريّة يشارك فيها ممثلي الوزارات المعنيّة يعرضون فيها المشاريع والبرامج التي تقوم بها كل وزارة، في إطار الدور المناط باللجنة، وما يتطلبه تنفيذ بعض المشاريع والبرامج من دعم تقني أو تمويل. كما يتم مناقشة خطة عمل اللجنة، والإطلاع على كيفية عمل البرامج الأوروبية وسبل تحسين أطر التعاون بين الجانبين الأوروبي واللبناني، وتطوير درجة المشاركة اللبنانية في البرامج الأوروبية المتعلقة بعمل اللجنة.

مصدر التمويل: الإتحاد الأوروبي.

شروط النجاح:

إلتزام الإدارات المعنيّة بالمقترحات والمقررات المتعلقة بعمل اللجنة وإبراز المشاريع والمنجزات الخاصة بإداراتهم التي تتلاءم مع العناوين والأولويات المعروضة في خطة عمل سياسة الجوار الأوروبيّة.

اللجنة الفرعيّة الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطيّة والحكم الرشيد.

تتابع اللجنة الفرعيّة أعمالها وإجتماعاتها، وكان آخرها الإجتماع الذي عُقد في بيروت في تشرين الأول ٢٠١٤ في المجلس الإقتصادي الاجتماعي، والذي ترأسه عن الجانب اللبناني أمين عام وزارة الخارجيّة والمغتربين بالإنابة / مدير دائرة الشؤون السياسيّة والقنصليّة، كما وضمّ قضاة يمثلون وزارة العدل، إضافةً إلى ممثلين عن وزارة الإقتصاد والتجارة، وزارة الشؤون الإجتماعيّة، وزارة الداخلية، وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، وضباط يمثلون المديريّة العامة لقوى الأمن الداخلي والمديريّة العامة للأمن العام.

أما عن الجانب الأوروبي، فقد كان ممثلاً بالمدير الإداري لشؤون شمال أفريقيا، الشرق الأوسط، شبه الجزيرة العربية، إيران والعراق في هيئة العمل الخارجي الأوروبيّة، بالإضافة إلى سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان وممثلين عن الاتحاد الأوروبي.

تناول الإجتماع المواضيع المدرجة على جدول الأعمال. أما في ما خصّ المواضيع التي تعنى بوزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة فتمّ بشأنها عرض مشاريع عدة تنفّذها الوزارة تحت إطار استراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان، التي أعدتها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة عام ٢٠١١. من ضمنها مشاريع قوانين عدة مثل مشروع بناء قدرات القطاع العام وما يتضمنه من تحضير مشاريع قوانين إنشاء وحدات المعلوماتيّة، إدارة الموارد البشريّة والتخطيط الاستراتيجي من ضمن هيكليات الوزارات والإدارات العامة وغيرها من مشاريع قوانين إعادة هيكلة لبعض الإدارات واستحداث وحدات في

إفتتاح يوم التعاون الأوروبي

بعضها الآخر، علماً أن بعض هذه المشاريع تمّ درسها وإقرارها في مجلس الوزراء وأحيلت إلى مجلس النواب لإقرارها.

تمّ أيضاً عرض عدد من المشاريع والأنشطة التي تندرج تحت عنوان الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والتأكيد على الشفافيّة التي تعمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة على وضع الدراسات اللازمة بشأنها تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ. ومنها مشاريع القوانين ذات الصلة (قانون الإثراء غير المشروع ومشروع قانون تضارب المصالح الخ.).

إضافةً إلى ما سبق، تمّ عرض مشاريع أخرى قيد التنفيذ كمشروع تقييم الأداء المؤسسي بالتعاون مع التفتيش المركزي، والمشاريع المتعلقة بالحكومة الالكترونيّة.

مشروع الأبنية الحكوميّة

الجهة المستفيدة: الدولة اللبنانيّة

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى إيجاد آليّة فعّالة واقتصاديّة لتشييد مجمعات وأبنية حكوميّة على عقارات ملك الدولة عبر شراكة فعليّة شفافة وعادلة ومجدية عبر الدولة والقطاع الخاص (مصارف ومتعهدين)، وذلك لخلق هويّة متميزة للبناء الحكومي وتقديم أبنية حكوميّة تلبّي توقعات واحتياجات الموظفين والمواطنين، لذلك أعدّت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة تقريراً حول العقارات

التي تملكها الدولة اللبنانيّة، والتي تصلح لإقامة مبانٍ حكوميّة عليها. وقد رُفع التقرير إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١١/١٠/٥. وتمّ على أثره صدور قرار بإنشاء وحدة لدى رئاسة مجلس الوزراء مهمتها التنسيق والإشراف على تنفيذ الأبنية الحكوميّة ويسعى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الى دعم هذه المبادرة وإعداد الدراسات القانونيّة والماليّة اللازمة بإنتظار الفرصة المؤاتية لإنطلاق المشروع الحيوي.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

الكلفة: تمّ إعداد الدراسة من قبل موظفي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة.

شروط النجاح:

- إيجاد آليّة شفافة وعادلة ومجدية للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- اتخاذ القرارات الإداريّة والقانونيّة المناسبة.

١٢ مشروع تقويم الأثر التشريعي

نظم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بالتعاون مع منظمة سيغما ورشة عمل حول تقويم الأثر التشريعي وأعدّت أيضاً دليلاً حول المبادئ التوجيهيّة لإعداد دراسة تقويم الأثر التشريعي، حظي بموافقة سيغما بعد مراجعته والتعليق عليه من قبل خبراء تعاقدوا معها، وقد جرت مراسلة الوزارات من أجل اختيار مشروع قانون كنموذج لاعتماده كمشروع رائد لتطبيق دراسة تقويم الأثر التشريعي عليه.

وقد اختار مكتب الوزير بالتعاون مع سيغما من ضمن عدد من المشاريع المرشحة من قبل الوزارات المختلفة مشروع قانون حفظ الطاقة وقانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، والوزارة الآن بصدد إختيار نصّ قانوني نموذجي لهذين المشروعين الرائدين، بحيث يتم الاستفادة من خبرات سيغما

لإعداد الدراسة والاستفادة خلال إعدادها من تدريب موظفي الإدارة العامة عليها.
بدأ مكتب الوزير بتنفيذ الدراسة ابتداءً من الفصل الأخير من العام ٢٠١٥. ويتوقّع أن تنتهي الدراسة منتصف العام ٢٠١٦.

أعدّت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة تقريراً حول العقارات التي تملكها الدولة اللبنانيّة

مصدر التمويل: سيغما - الوزارة.

الكلفة: لا يترتب كلفة.

شروط النجاح:

- تبني ثقافة إعداد الدراسة على مستوى الوزارات.
- صدور قانون يلزم بإعداد الدراسة لكل مشروع أو اقتراح قانون.

إجتماع لجنة تقويم الأثر التشريعي

البرنامج الثالث

برنامج استحداث
آليّة لإدارة التغيير
وتبادل الخبرات
وأفضل الممارسات

مبرراته:
إنّ البرامج الأساسيّة للإصلاح تتطلّب آليات متخصصة واستراتيجيات تسهم في إحداث التغييرات المطلوبة، استناداً إلى تجارب وممارسات إداريّة ناجحة في بعض الدول المتقدّمة.

برنامج يرمي إلى مواكبة ودعم سائر البرامج الأساسيّة لتأمين أفضل الظروف لتحقيق الأهداف والغايات المطلوب بلوغها

هدف البرنامج:
يهدف البرنامج إلى وضع آليّة متخصصة لإدارة التغيير لمواكبة البرامج الأساسيّة للإصلاح والتطوير والعمل على تطبيقها وتأمين استدامتها، وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل لتعميم ثقافة إدارة التغيير وطرح مواضيع أو مشكلات مستجدة لدرسها ومعالجتها، ووضعها بتصرف أصحاب القرار.

الجهة المسؤولة: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة.

الجهات المشاركة:
- مجلس الخدمة المدنيّة.
- المعهد الوطني للإدارة.
- القيادات الإداريّة.
- وحدات التخطيط والبرامج لدى الوزارت والمؤسسات العامة.
- وحدات إدارة الموارد البشريّة لدى الوزارات والمؤسسات العامة.
- وحدات العلاقات العامة لدى الوزارات والمؤسسات العامة.

المشاريع الداعمة للبرنامج:
- وضع إطار تنظيمي لإعداد مناهج وآليات إدارة التغيير لدى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة.
- وضع دليل لإدارة التغيير بحيث يشمل مكونات عمليات التحضير للتغيير، وخطّة لإدارة التغيير، وتنفيذها وقيادتها.
- إقامة الدورات التدريبيّة والندوات للقيادات الإداريّة حول ثقافة ومفاهيم إدارة التغيير ومضامينها.
- التنسيق مع المعهد الوطني للإدارة لإدراج موضوع إدارة التغيير في برامج الإعداد والتدريب.
- تنظيم ورش عمل لمعالجة معضلات ومشكلات مستجدة يشارك فيها أصحاب القرار وقيادات إداريّة.
- إصدار نشرات ذات علاقة بمواضيع تنمية وتحديث الإدارة العامة.

المخرجات الرئيسيّة (OUTPUTS)
- تحديد وتأهيل عناصر التغيير (CHANGE AGENTS).
- إعداد استراتيجيات عمليّة في التوعية والإقناع والمشاركة.
- ترسيخ ثقافة الدعم والتواصل لإنجاح مشروعات الإصلاح والتطوير.
- إبراز إنجازات ونجاحات الإدارة اللبنانيّة في مجال تحسين الأداء والإرتقاء بالعمليّة الإداريّة إلى مجالات التحفيز والريادة، ما ينعكس إيجاباً على السمعة الدوليّة والإقليميّة للإدارة العامة في لبنان.
- تقديم مقترحات لمجلس الوزراء تساعد على تحقيق نقلة نوعيّة في عمليات تحديث وتطوير الإدارة العامة.
- تحديث عمليّة وضع السياسات والإستراتيجيات في ضوء الصعوبات التي تعترض العمليّة الإصلاحيّة.

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج الثالث – برنامج استحداث آليّة لإدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات – وكما هو مبيّن أعلاه، هو برنامج يرمي إلى مواكبة ودعم سائر البرامج الأساسيّة لتأمين أفضل الظروف لتحقيق الأهداف والغايات المطلوب بلوغها.

وقد قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة بتنظيم حلقة تدريبيّة حول إدارة التغيير بالتعاون مع برنامج TOKTEN التابع للأمم المتحدة وقد إستفاد من هذا التدريب عدد من القياديين المسؤولين في الإدارات العامة.

البرنامج الرابع

تطوير إدارة الموارد البشريّة وتنميتها

مبرراته:

إن العنصر البشري يشكل الركن الأهم في نجاح أي إدارة أو مؤسسة في القطاعين العام والخاص على حدٍّ سواء ومن الواضح أن عمليّة الإصلاح والتطوير الإداري في لبنان لا يمكن أن تنجح إذا لم يواكبها إصلاح جدي في إدارة الموارد البشريّة؛ فالموظفون في النتيجة هم المسؤولون عن تنفيذ الإصلاحات ودعمها ومواكبتها. هذا ويلاحظ أن تطوير وتحديث إدارة الموارد البشريّة في لبنان لم يكن موضع إهتمام جدي منذ أوائل ستينات القرن الماضي، بالإضافة إلى النتائج السلبيّة للحرب اللبنانيّة على الإدارة العامة ككل بحيث أصبحت الإدارة بعد الحرب في وضع لا يمكنها من القيام بالحدّ الأدنى من الدور المطلوب منها في ظروف عاديّة فكيف بالدور الجديد المطلوب منها بعد الحرب للمساهمة في إطلاق عجلة التنمية الإقتصاديّة والإجتماعيّة.

هدف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تطوير إدارة الموارد البشريّة باعتبارها حاجة ملحة تتّسم بالأولويّة. مما يتطلب تحديث تشريعات مجلس الخدمة المدنيّة وأنظمة الوظيفة العامة والمباريات، وتفعيل التدريب الذي ينفذه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، ودعم المعهد الوطني للإدارة، وإقرار آليّة حديثة للتعيينات واعتمادها.

الجهة المسؤولة: وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة.

الجهات المشاركة:

- مجلس الخدمة المدنيّة.
- الإدارات العامة.
- المعهد الوطني للإدارة.

المشاريع الداعمة للبرنامج (خطة العمل)

- مشروع تحديث نظام الموظفين.
- تفعيل مجلس الخدمة المدنيّة عن طريق إعادة تنظيمه وتوفير العناصر البشريّة المؤهلة له.
- آليّة حديثة للتعيين في الفئات العليا تعتمد بالدرجة الأولى معايير الجدارة بدل الإعتبارات السياسيّة والمحسوبيّة.
- مسح وتحديد الإحتياجات التدريبيّة في الإدارة العامة.
- تنفيذ دورات تدريبيّة في المجالين الإداري والمعلوماتي.
- وضع مشروع توصيف الوظائف في الإدارة العامة موضع التطبيق.
- نظام حديث للمباريات يُعتمد في عمليات التعيين.

استناداً إلى ما تقدّم، عكفت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة على إنجاز المشاريع الداعمة لهذا البرنامج وهي التالية:

١ مشروع توصيف وتصنيف الوظائف

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة.

هدف المشروع ونطاقه:

سبق لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة أن أنجز مشروع توصيف وتصنيف الوظائف بالتعاون والتنسيق مع مجلس الخدمة المدنيّة، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٠، وهو اشتمل على استمارات توصيف لـ ١٤٨٩١ وظيفة في الملاك الإداري العام، تمّ إعدادها بناءً على دراسات ميدانيّة أجرتها فرق عمل متخصصة بالتعاون مع القياديين والعاملين في الإدارات العامة، بإشراف خبراء مختصين، واقترنت تلك الإستمارات في حينه بتوقيع المدراء العامين والرؤساء المباشرين المعنيين.

وبناءً على تعميم رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٨/٥ تاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٦ المتضمن الطلب إلى جميع الإدارات العامة والبلديات تنظيم بطاقات تحديد مهام للموظفين، سنداً للفقرة ٢ من المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١٧ (تنظيم الإدارات العامة) الذي ينص على ما يلي:

«إن معظم الإدارات العامة لم تبادر إلى القيام بهذه المهمة ولا تطبّق الأصول الواجب إتباعها بهذا الخصوص، حيث إن تنظيم بطاقة تحدّد مهام كل من الموظفين والعاملين من شأنه أن يؤدي إلى تسهيل قيام الموظفين بمهامهم وتسريع إنجاز المعاملات ضمن المهل المحددة، ليس فقط في الإدارات العامة بل وفي المؤسسات العامة والبلديات. كما من شأن إعداد بطاقات مهام كل من العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات أن يساعد على تقييم الأداء بشكل دقيق وأن يسهّل أعمال الرقابة الذاتيّة التسلسليّة التي يجب أن يقوم بها الرؤساء المباشرون على مهام

الموظفين التابعين لهم».
واستناداً إلى الفقرة ٢ من المادة ٤ من المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١١١ (تنظيم الإدارات العامة) التي تنص على ما يلي:
«تحدد بقرار من الوزير بعد استطلاع رأي إدارة التفتيش المركزي المهام التي يجب أن يقوم بها كل موظف، والأصول الواجب إتباعها في كل نوع من المعاملات والمهل الواجب إنجازها فيها، وتبلّغ هذه القرارات إلى مجلس الخدمة المدنيّة».
لذلك، قامت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة بإعادة إحياء هذا المشروع، للعمل على تطبيق الشق المتعلق بتوصيف الوظائف في المرحلة الراهنة، وعمدت إلى تأليف فرق عمل في الوزارات لإعداد بطاقات المهام العائدة للموظفين فيها، إستناداً إلى إستمارات التوصيف والتصنيف المشار إليها أعلاه. هذا وقد أصدر كل من وزراء: السياحة، العمل، الإعلام، الصناعة، والزراعة كلٌّ في ما يتعلق بوزارته قراراً باعتماد بطاقات المهام المشار إليها. والعمل مستمر لإنجاز بطاقات المهام في باقي الوزارات، والسعي إلى اعتمادها.

إن اعتماد بطاقات المهام في الإدارات العامة من شأنه تحقيق أهداف عدة منها:
أ) تحديد وتوضيح مهام الموظفين ومسؤولياتهم وواجباتهم.
ب) التطبيق الجدي لنظام تقييم أداء الموظفين إستناداً إلى تحديد دقيق للمهام المناطة بهم.
ج) تحديد شروط خاصة للتعيين في بعض الوظائف التي تتطلب مؤهلات علميّة ومهارات خاصة.
د) تصميم برامج تدريب تلبّي إحتياجات الموظفين في ضوء المهام المسندة إليهم.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

٢ آليّة حديثة لتعيين موظفين في الفئة الأولى باعتماد معايير الجدارة والكفاءة

الجهة المستفيدة: الوظائف القياديّة في الإدارات العامة والمؤسسات العامة.

هدف المشروع ونطاقه:
يهدف المشروع إلى ملء الشواغر في الفئة الأولى بأفضل العناصر وفقاً لمعايير واضحة يتم تطبيقها من خلال آليّة توظيف معتمدة بشكلٍ رسمي.
إستناداً لآليّة التعيين في الفئات العليا في الإدارات والمؤسسات العامة التي وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٢، يقوم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة بالتعاون الوثيق مع مجلس الخدمة المدنيّة على تطبيق بنودها في ما يتعلق بآليّة التعيين من داخل الملاك لجهة إعطاء الأولويّة في ملء المراكز الشاغرة في الفئة الأولى في الملاك الإداري العام للموظفين من الفئة الثانية من داخل الملاك الإداري، مما يتطلب إعداد مواصفات وشروط التعيين لمراكز الفئة الأولى الشاغرة في هذا الملاك بالتنسيق بين الوزراء المختصين ومجلس الخدمة المدنيّة ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة. هذا ويعدّ مجلس الخدمة المدنيّة لوائح بموظفي الفئة الثانية المؤهلين قانوناً للترفيع للفئة الأولى تراعى في إعدادها مواصفات وشروط التعيين المشار إليها أعلاه.

أما التعيينات التي أُنجزت في هذا الموضوع في الإدارات العامة ومن داخل الملاك الإداري، فهي التالية:
- مدير عام وزارة الإقتصاد والتجارة
- مدير عام الإستثمار - وزارة الطاقة والمياه
- مدير عام وزارة العمل
- مدير عام النفط - وزارة الطاقة والمياه
- مدير عام للأحوال الشخصيّة - وزارة الداخلية والبلديات
- مدير عام الإدارات والمجالس المحليّة - وزارة الداخلية والبلديات
- مدير عام الشؤون السياسية واللاجئين - وزارة الداخلية والبلديات
- مفتش عام - إدارة التفتيش المركزي
- مفتش عام صحي وإجتماعي وزراعي - إدارة التفتيش المركزي
- محافظ مدينة بيروت
- محافظ جبل لبنان
- محافظ لبنان الشمالي
- محافظ لبنان الجنوبي
- مدير عام الجمارك
- رئيس المجلس الأعلى للجمارك

– عضو المجلس الأعلى للجمارك عدد ٢
– مدير عام الحبوب والشمندر السكري – وزارة الإقتصاد والتجارة

من جهة ثانية، وبالنسبة للمراكز الشاغرة في المؤسسات العامة، يعدّ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنيّة مسودة إعلان للمراكز الشاغرة تُعرض على الوزير المختص من أجل درسها وبيان الرأي فيها. وعند الموافقة عليها يتم الإعلان عنها على موقع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، لتلقّي طلبات الترشيح من داخل وخارج الملاك. هذا، ويتولى فريق عمل في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة فرز طلبات الترشيح آلياً ويدوياً، وإيداع الوزير المختص اللوائح الرقميّة لطلبات الترشيح المقبولة، ولوائح إسميّة لطلبات الترشيح غير المقبولة مع تبيان أسباب عدم قبولها. وتعكف اللجنة المعنيّة بالتعيينات برئاسة الوزير المختص وعضويّة رئيس مجلس الخدمة المدنيّة ووزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة أو ممثل عنه بدراسة طلبات الترشيح المقبولة ووضع علامات استناداً إلى معايير تقييم تمّ اعتمادها من قبل كافة الجهات المعنيّة ومعدلاً عاماً لكل طلب ترشيح. ثم يصار على أساسها إلى وضع لائحة مصغرة بأسماء أصحاب

طلبات الترشيح المؤهلين لبلوغ المرحلة الأخيرة من الآليّة لجهة إجراء المقابلة مع اللجنة المعنيّة. ونتيجة لهذه المقابلات تختار اللجنة ثلاثة أسماء للمرشحين المقبولين التي يمكن للوزير المختص رفعها إلى دولة رئيس مجلس الوزراء لعرضها على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأن التعيين.

تجدر الإشارة إلى أنّ التعيينات في هذا الشأن شملت المؤسسات العامة التالية:

– رئيس مجلس إدارة – مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان
– رئيس مجلس إدارة – مدير عام مستشفى رفيق الحريري الجامعي
– رئيس مجلس إدارة متفرغ للمعهد الوطني للإدارة
– مدير عام المؤسسة الوطنيّة للإستخدام
– مدير عام مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانيّة
– رئيس مجلس إدارة متفرغ للصندوق المركزي للمهجرين
– رئيس مجلس إدارة متفرغ – مدير عام المؤسسة العامة للإسكان
– رئيس مجلس إدارة متفرغ (رئيس مجلس إدارة – مدير عام) لإدارة مستشفى الرئيس الشهيد رفيق بهاء الدين الحريري الجامعي الحكومي
– رئيس مجلس إدارة متفرغ – مدير الأسواق الإستهلاكيّة
– مدير عام تعاونيّة موظفي الدولة
– رئيس مجلس إدارة متفرغ – مدير عام هيئة إدارة السير والمركبات والآليات

وباستخدام الآليّة عينها عبر الإعلان على الموقع الإلكتروني لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، تمت التعيينات التالية في الإدارات العامة ولكن من خارج الملاك الإداري:

– مدير عام الآثار – وزارة الثقافة
– محافظ بعلبك/الهرمل
– محافظ عكار

وفي ما يلي جدول بتسميات الوظائف في المؤسسات العامة التي لا زالت في طور الدراسة، والتي جرى الإعلان عنها، وعدد طلبات الترشيح التي تمّ تسجيلها على موقع مكتب وزير الدولة الإلكتروني، ونتائج فرزها.

	الوظيفة/المؤسسة العامة	تاريخ إيداع الملف إلى الجهة المعنيّة	الجهة المعنيّة	حجم طلبات الترشيح
١	رئيس مجلس إدارة/مدير مستشفى تبنين الحكومي	٢٠١٥/٠١/١٦	وزارة الصحة العامة	مجموع الطلبات: ١٦ الطلبات المقبولة: ٥ الطلبات غير المقبولة: ٩ عدد الطلبات غير المستكملة: ٢
٢	مدير مستشفى تبنين الحكومي	٢٠١٥/٠١/١٦	وزارة الصحة العامة	مجموع الطلبات: ١٧ الطلبات المقبولة: ٦ الطلبات غير المقبولة: ٨ عدد الطلبات غير المستكملة: ٣
٣	رئيس مجلس إدارة/مدير مستشفى ميس الجبل الحكومي	٢٠١٥/١١/١٦	وزارة الصحة العامة	مجموع الطلبات: ٢٨ الطلبات المقبولة: ٩ الطلبات غير المقبولة: ١٤ عدد الطلبات غير المستكملة: ٥
٤	مدير مستشفى ميس الجبل الحكومي	٢٠١٥/١١/١٦	وزارة الصحة العامة	مجموع الطلبات: ٢٦ الطلبات المقبولة: ٩ الطلبات غير المقبولة:١٣ عدد الطلبات غير المستكملة: ٤
٥	رئيس مجلس إدارة/مدير مستشفى صيدا الحكومي	٢٠١٥/٧/٨	وزارة الصحة العامة	مجموع الطلبات: ٢٧ الطلبات المقبولة: ١٢ الطلبات غير المقبولة: ١٣ عدد الطلبات غير المستكملة: ٢
٦	مدير مستشفى صيدا الحكومي	٢٠١٥/٧/٨	وزارة الصحة العامة	مجموع الطلبات: ٢٢ الطلبات المقبولة: ١٠ الطلبات غير المقبولة: ١١ عدد الطلبات غير المستكملة: ١
٧	رئيس مجلس إدارة/مدير مستشفى المنية الحكومي	٢٠١٤/١١/١٤	وزارة الصحة العامة	مجموع الطلبات: ١٥ الطلبات المقبولة: ٦ الطلبات غير المقبولة: ٩ عدد الطلبات غير المستكملة: ٠

	الوظيفة/المؤسسة العامة	تاريخ إيداع الملف إلى الجهة المعنيّة	الجهة المعنيّة	حجم طلبات الترشيح
٨	مدير مستشفى المنية الحكومي	٢٠١٤/١١/١٤	وزارة الصحة العامة	مجموع الطلبات: ١٩ الطلبات المقبولة: ٧ الطلبات غير المقبولة: ١٢ عدد الطلبات غير المستكملة: ٠
٩	رئيس مجلس إدارة (متفرغ) – مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني	٢٠١٥/٤/٢٢	وزارة الأشغال العامة والنقل	مجموع الطلبات: ٢٦٠ الطلبات المقبولة: ٤٨ الطلبات غير المقبولة: ١٨٠ عدد الطلبات غير المستكملة: ٣٢
١٠	عضو مجلس إدارة (متفرغ) – مجلس الجنوب	٢٠١٤/١١/١٤	رئاسة مجلس الوزراء	مجموع الطلبات: ٣٧ الطلبات المقبولة: ٣٧ الطلبات غير المقبولة: ٠ عدد الطلبات غير المستكملة: ٠
١١	مراقب مالي عام – مجلس الجنوب	٢٠١٤/١١/١٤	رئاسة مجلس الوزراء	مجموع الطلبات: ٢٠ الطلبات المقبولة: ٢٠ الطلبات غير المقبولة: ٠ عدد الطلبات غير المستكملة: ٠
١٢	رئيس مجلس إدارة متفرغ–مدير عام، وعضوين متفرغين للمؤسسة العامة للمنشآت الرياضية والكشفية والشبابية	٢٠١٥/٠٢/٠٤	وزارة الشباب والرياضة	مجموع الطلبات: ٧٥ الطلبات المقبولة: ١٠ الطلبات غير المقبولة: ٦٥ عدد الطلبات غير المستكملة: ٠
١٣	رئيس مجلس إدارة / مدير عام للمعهد الوطني العالي للموسيقى – الكونسرفتوار	٢٠١٤/٠٧/٠٣	وزارة الثقافة	مجموع الطلبات: ٢٧ الطلبات المقبولة: ١٧ الطلبات غير المقبولة: ١٠ عدد الطلبات غير المستكملة: ٠

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

شروط النجاح: التوافق السياسي على اعتماد الآليّة الموضوعة تمهيداً لاعتمادها بشكلٍ رسمي ودائم.

٣ مشروع بناء قدرات إدارة وتنمية الموارد البشريّة في إطار «برنامج الحكم الرشيد» الممول من الاتحاد الأوروبي

الجهة المستفيدة: مجلس الخدمة المدنيّة، وزارة الصحة العامة، وزارة الشؤون الاجتماعيّة، وزارة السياحة، ووزارة الصناعة.

هدف المشروع ونطاقه:

في إطار «**برنامج الحكم الرشيد**» الممول من الاتحاد الأوروبي الذي اعتمد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة كسلطة متعاقدة لإدارته، تمّ إطلاق «**مشروع تعزيز إدارة الموارد البشريّة في القطاع العام اللبناني**» الذي يهدف إلى بناء قدرات عددٍ من الوزارات في مجال إدارة الموارد البشريّة، وهي وزارة الصحة العامة، وزارة الشؤون الاجتماعيّة، وزارة السياحة، ووزارة الصناعة بالتنسيق والتعاون الكامل مع مجلس الخدمة المدنيّة. وبعد الانتهاء من مرحلة التوريد التي تمّ خلالها تقييم العروض الفنيّة والماليّة الواردة من الشركات المتنافسة وفق معايير الاتحاد الأوروبي من قبل لجنة مشتركة من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة ومجلس الخدمة المدنيّة، **جرى تلزيم المشروع في تشرين الثاني ٢٠١٣**.

وعليه، فإنّ العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ كانا عامي تطبيق المشروع بعناصره كافة، بحيث جرى تشكيل فرق عمل لدى الإدارات المستفيدة من المشروع لمواكبة تنفيذه والمشاركة في صياغة الأنظمة التي ستنتج عنه وهي:

- نظام عصري لتعيين الموظفين بالاستناد إلى توصيف وظيفي محترف.
- نظام تقييم أداء الموظفين.
- منهجيّة مبسّطة لتقييم الحاجات التدريبية.
- آليّة مبسّطة لتقييم الأثر التدريبي.
- آليّة موضوعية لترقية وترفيع الموظفين.

كما خصّص المشروع مساحةً لاقتراح خطة لتطوير عمل المعهد الوطني للإدارة الذي يقع تحت وصاية مجلس الخدمة المدنية، وقد وافق المعهد على هذه الخطة في رسالة خطية وجّهها إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في ٢٠١٥/٤/١٢. كما جرى إعداد دراسة تهدف إلى تطوير عمل إدارة الأبحاث والتوجيه في مجلس الخدمة المدنية.

والأهم في هذا المجال أنّ العديد من الاجتماعات وورش العمل التي تناولت المواضيع أعلاه قد نُفّذت بمشاركة فاعلة من فرق العمل المعنيّة. وقد جرى وضع مشاريع الأنظمة المقترحة بالتعاون الكامل مع هذه الفرق، لا سيّما فريق عمل مجلس الخدمة المدنية.

أما ورش العمل التي تمّ تنفيذها خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ فهي التالية:

الموضوع	التاريخ	الشريحة المستهدفة
إدارة المشاريع	١٥ أيلول ٢٠١٤	وزارة الصناعة
إدارة المشاريع	٣٠ تشرين الأول ٢٠١٤	وزارة الصناعة
إدارة المشاريع	١٩ تشرين الثاني ٢٠١٤	مجلس الخدمة المدنية
حشد الدعم المالي والتفاوض مع الجهات المانحة		وزارة الشؤون الاجتماعية
منهجية تقييم الحاجات التدريبية	١٠ آذار ٢٠١٥	الإدارات الخمس المستفيدة + المعهد الوطني للإدارة
منهجية تقييم الأثر التدريبي	١٢ آذار ٢٠١٥	الإدارات الخمس المستفيدة + المعهد الوطني للإدارة
التوجهات الدولية المعاصرة في إدارة الموارد البشرية	٢٨ و٢٩ نيسان ٢٠١٥	الإدارات الخمس المستفيدة + المعهد الوطني للإدارة

نظام تقييم الأداء الوظيفي	١ تشرين الأول ٢٠١٥	الإدارات الخمس المستفيدة + المعهد الوطني للإدارة
نظام تقييم الأداء	٢١ و٢٢ تشرين الأول ٢٠١٥	الإدارات الخمس المستفيدة + المعهد الوطني للإدارة
نظام التوظيف المستند إلى الكفاءة	١٦ كانون الأول ٢٠١٥	الإدارات الخمس المستفيدة + المعهد الوطني للإدارة
علاقة تقييم الأداء بالتوصيف الوظيفي	١٧ كانون الأول ٢٠١٥	

كما تمّ تنفيذ زيارة دراسيّة إلى اليونان في إطار المشروع أعلاه بين ١٧ و٢٢ أيار ٢٠١٥ من قبل اثني عشر شخصاً من القياديين والمسؤولين الإداريين في الإدارات المستفيدة، إضافةً إلى المعهد الوطني للإدارة اطّلع خلالها المشاركون على تجربة القطاع العام اليوناني في مجال إدارة الموارد البشرية.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي.

الكلفة: ١,٦٢٧,٠٠٠ يورو.

شروط النجاح:

- إستيعاب الخبراء للأنظمة المتبعة في الإدارة العامة اللبنانيّة،
- التعاون الكامل بين وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، ومجلس الخدمة المدنيّة، والوزارات المعنيّة لإنجاح المشروع،
- تأمين الموظفين المناسبين من قبل الوزارات من أجل ضمان حسن التنسيق، والمتابعة، والتطبيق.
- حضور ورش العمل التي ينظّمها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية من خلال الشركة المتعاقدة.

٤ مشروع «بناء قدرات القضاء اللبناني»

الجهة المستفيدة: القضاة، الموظفون الإداريون التابعون لوزارة العدل، كتاب العدول، المحامون، والخبراء القانونيون.

هدف المشروع ونطاقه:

أطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة بالتعاون مع وزارة العدل ومعهد الدروس القضائيّة مشروع «**بناء قدرات القضاء اللبناني**» المموّل من الاتحاد الأوروبي. وقد تمّ توقيع العقد مع الشركة الاستشاريّة في ٤ كانون الأول ٢٠١٢. وقد كان العامان ٢٠١٣ و٢٠١٤ عامي التنفيذ بامتياز. تضمّن المشروع تقديم خدمات استشاريّة لوضع استراتيجيّة تدريبيّة يستفيد منها السلك القضائي ومعهد الدروس القضائيّة وكل مَن له علاقة بهذا السلك. كما شمل المشروع تنفيذ دوراتٍ تدريبيّة وفق الاستراتيجيّة الموضوعة، وإعداد مجموعة من المدرّبين المحليين من

خلال تزويدهم بمهارة التدريب. وقد تمّ بالفعل إعداد خطط وبرامج تدريبيّة بعد تقييم الاحتياجات، وجرى تنفيذ العديد من الدورات المتخصصة التي استفاد منها أكثر من ٩٠٠ متدرّب، وتدريب مدرّبين، وتنفيذ زيارة إلى إسبانيا للاطلاع على الدور الذي يضطلع به معهدها القضائي والبرامج التدريبيّة المُنفّذة هناك.
وقد أُنجز المشروع في ٤ كانون الأول ٢٠١٤.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي.

الكلفة: ٨٤٣,٥٠٠٠ يورو.

شروط النجاح:

- التعاون الوثيق بين مكتب الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، ومعهد الدروس القضائيّة، والاتحاد الأوروبي والشركة الملتزمة.
- إستقرار الوضع الأمني لتنفيذ الدورات التدريبيّة وفق الجدول المقرّر.
- إلتزام المتدرّبين.

٥ مشروع التدريب الإلكتروني (e-Learning)

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف مشروع التدريب الإلكتروني إلى تزويد الموظفين والعاملين في القطاع العام اللبناني بمهارات إدارية وتكنولوجية بواسطة الإنترنت، بحيث يمكن للمتدرّبين النفاذ إلى مجموعة كبيرة من المواد التدريبية المتوفّرة بشكل إلكتروني دون الحاجة إلى حضور صفوف تدريبية تقليدية في أوقات معيّنة.

وقد تمّ لهذه الغاية استدراج عروض من الشركات المهتمّة بتقديم هذا النوع من الخدمات التدريبية وفق معايير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد انتهت عملية التقييم الفنّي التي استُتبعت بمرحلة التقييم المالي في كانون الأول ٢٠١٥. ومن المتوقّع أن يتم توقيع العقد من الشركة الملتزمة في الربع الأول من العام ٢٠١٦.

مصدر التمويل: الصندوق العربي

الكلفة: ٦٠٠,٠٠٠ دولار أميركي هي الموازنة المخصّصة للمشروع.

شروط النجاح:

- تعاون منسّقي التدريب في الإدارات العامة.
- إلتزام الموظفين المنخرطين في المشروع.
- مرونة الشركة الملتزمة للتعامل مع القطاع الحكومي.
- حسن التواصل بين وزارة التنمية الإدارية وسائر الإدارات لفهم أهمية التدريب الإلكتروني والاستفادة إلى الحد الأقصى من المواد التدريبية المعروضة.

٦ مشروع قانون إستحداث مديريات للموارد البشريّة في الإدارات العامة

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة.

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف مشروع القانون إلى إدخال ثقافة إدارة وتنمية الموارد البشريّة إلى الإدارات العامة تماشياً مع التطورات التي طرأت على المفاهيم والمبادئ التي ترعى إدارة وتنمية هذه الموارد باعتبارها العنصر الأساسي الذي يحرك الإدارة ويعمل على تحقيق أهدافها. ولا بدّ في هذا المجال من تحديث التشريعات والأنظمة ذات الصلة وتجاوز الدور التقليدي المحدد للوحدات الإداريّة في الوزارات والإدارات العامة التي تعنى بشؤون الموظفين وبالمهام المنوطة بها.

تمّ إعداد مشروع قانون يرمي إلى استحداث مديريات للموارد البشريّة، يراعي مبدأ التناغم والتكامل مع مشروع قانون إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنيّة. وتضمّن مشروع القانون بعض التعديلات على صيغة مشروع القانون الذي أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٨٠٥٥ تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٩.

إن كلاً من مشروع قانون استحداث مديريات للموارد البشريّة في الإدارات العامة بصيغته الجديدة المرفقة، ومشروع قانون تنظيم مجلس الخدمة المدنيّة، يندرجان في خطة تحديث الإدارة العامة بكافة مكوناتها، والتي تعمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، بالتعاون والتنسيق مع مجلس الخدمة المدنيّة وسائر هيئات الرقابة والوزارات المعنيّة على وضعها موضع التنفيذ.

لذلك تمّ إعداد صيغة معدّلة لمشروع القانون الذي أحيل إلى المجلس وفقاً لما هو مبيّن أعلاه، يتضمن إحداث مديريّة للموارد البشريّة في الوزارات، وفي المديريّة العامة لرئاسة الجمهوريّة وفي المديريّة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وديوان المحاسبة والتفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب، وإدارة الإحصاء المركزي، على أن تتولى هذه المديريات وظائف ومهام تندرج في إطار المفهوم المعاصر لإدارة الموارد البشريّة وفق ما هو مبين في المادة (٣) من مشروع القانون.

تجدر الإشارة إلى أن الصيغة الجديدة لمشروع إحداث مديريات للموارد البشريّة الذي تمّ إعداده أودع جانب حضرة رئيس لجنة الإدارة والعدل بموجب الكتاب رقم ٤٥٨/ص تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢١ وهو تضمّن تعديلات لتوضيح بعض أحكامه، لاسيّما ما يتعلق بتعريف إدارة وتنمية الموارد البشريّة (المادة الأولى)، وتحديد وظائف ومهام مديريّة الموارد البشريّة (المادة ٣). كما جرى تحديد شروط التعيين الخاصة لوظيفة مدير الموارد البشريّة وراتبه في الجدول رقم (١) و(٢). وتشير الصيغة الجديدة إلى أن هذه الوظيفة تتطلب مؤهلات وخبرات عالية بالنظر إلى المهام والمسؤوليات المناطة بها، والتي لا يمكن استقطابها إلاّ من خلال التعاقد وبراتب يتلاءم مع الدور المطلوب من شاغليها. كما جرى تحديد تسميات وظائف الفئة الثالثة في مديريات

الموارد البشريّة وشروط التعيين الخاصة بها، مع تحديد لأبرز مهامه ومسؤولياتها في الجدول رقم (٣) بحيث تكون ملاكات هذه المديريات التي ستصدر استناداً إلى القانون عند إقراره، بمراسيم تُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المختص، موحّدة ومتناسقة (المادة ٦). كما نصّت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن لا تتضمن هذه المديريّة هيكليّة محددة، بل يؤلف العاملون فيها فريق عمل لإعطائه مرونة في الأداء وسرعة في التكيف مع المستجدات.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

شروط النجاح:

- مصادقة مجلس النواب على مشروع القانون.
- توفير الدعم الفني للإدارات العامة من أجل إنشاء مديريات للموارد البشريّة تعمل وفقاً لصلاحياتها الجديدة.
- توفير العنصر البشري المناسب.
- حسن التنسيق بين المديريات من جهة ومجلس الخدمة المدنيّة، من جهة ثانية.

- الاستفادة من مشروع بناء قدرات إدارة وتنمية الموارد البشريّة في إطار «برنامج الحكم الرشيد» المموّل من الاتحاد الأوروبي.

٧ تنظيم دورة تدريبيّة حول «إدارة التغيير» بالتعاون مع TOKTEN-UNDP ومجلس الإنماء والإعمار

المبررات: من أجل مواكبة برنامج الحوكمة الذي يتولّى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إدارته، والذي يتطلّب اعتماد تغييراتٍ في النمط التقليدي للإدارة، ومن أجل المساهمة في تنفيذ استراتيجية إصلاح وتطوير الإدارة اللبنانية، جرى التعاون مع برنامج TOKTEN-UNDP ومجلس الإنماء والإعمار من أجل المساعدة في نقل خبرات أصحاب الاختصاص من اللبنانيين في الخارج إلى موظفي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

هدف البرنامج: تهدف الدورة التدريبية التي نُفّذت في كانون الأول ٢٠١٥ إلى دعم الإدارات العامة في تحديد القوى الضاغطة باتجاه التغيير والمحاذير التي تبديها الجهات المعنية به، ومراحل إدارة التغيير، وأثر التغيير المُستحدث على العنصر البشري، وإعداد إستراتيجية لإدارة التغيير.

الجهة المستفيدة: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

مصدر التمويل: TOKTEN-UNDP وموازنة الحكومة.

٨ المساهمة في الأعمال التأسيسيّة لإنشاء الشبكة الوطنيّة للتدريب وتنسيقها

المبررات:

تتعدد الجهات التي توفر خدمات تدريبيّة للقطاع العام اللبناني. لذلك وجب إقامة منتدى يجتمع في إطاره ممثلون عن مراكز ومعاهد وأجهزة التدريب وسائر أشخاص القانون العام في القطاع العام اللبناني، إضافةً إلى ممثلين عن الوحدات الإداريّة للتدريب والتعليم والموارد البشريّة وشؤون الموظفين وممثلين عن الجهات الرسميّة المعنيّة بخدمات التدريب في القطاع العام من أجل تبادل الخبرات وتنسيق الجهود الآيلة إلى تطوير مهارات الموظفين. وعمدت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة إلى التنسيق مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بشكلٍ خاص ومع العديد من الإدارات من أجل إطلاق الشبكة الوطنيّة للتدريب. وقد جرى وضع إعلانٍ تأسيسي للشبكة مع مسودّة برنامج عمل لأنشطتها.

وقد أرسل معالي وزير التنمية الإدارية في ٢٠١٤/١٠/٩ كتاباً رسمياً إلى الإدارات ليحثّها على تبنّي الإعلان. وتوالت خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ أجوبة الإدارات، بحيث تبنّت الإدارات التالية الإعلان التأسيسي (إلى جانب وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومعهد باسل فليحان): المعهد الوطني للإدارة، الجيش اللبناني (كلية فؤاد شهاب)، المركز التربوي للبحوث والإنماء، مصرف لبنان، المجلس الأعلى للجمارك، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، وزارة البيئة، وزارة الصناعة، مركز تدريب تعزيز أمن المطار، إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية، ومجلس الإنماء والإعمار.

أما الأنشطة التي استضافها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في إطار أنشطة الشبكة فهي التالية:

- لقاء مع وفد من مديرية الإدارة العامة والخدمة المدنية الفرنسية في ٢٨ و٢٩ أيار ٢٠١٥.
- عرض التجربة الفرنسية في مجال التشبيك بين الجهات التدريبية في ١٥ و١٦ حزيران ٢٠١٥.
- ورشة عمل حول تقييم الأداء في ١٠ و١١ أيلول ٢٠١٥.

كما نسّق المكتب زيارة إلى فرنسا نفّذها ٧ أعضاء من الشبكة في إطار بروتوكول التعاون الموقّع بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان ووزارة اللامركزية والخدمة العامة في فرنسا، وذلك بين ١٤ و١٨ أيلول ٢٠١٥.

الهدف:

تعزيز ثقافة التدريب في القطاع العام، تعزيز التعاون بين معاهد وأجهزة التدريب ووحدات الموارد البشريّة في القطاع العام، وبناء قدرات أعضاء الشبكة في مواضيع إدارة الموارد البشريّة والتدريب.

مصدر التمويل:

يتولى كل عضو من أعضاء الشبكة تمويل النشاط الذي يتبناه.

٩ توقيع ترتيب إداري بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان ووزارة اللامركزية والخدمة العامة في فرنسا

هدف ونطاق النشاط:

وقّع معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان الأستاذ نبيل دي فريج ومعالي وزيرة اللامركزية والخدمة العامة في فرنسا السيدة ماريليز لوبرانشو ترتيباً إدارياً في بيروت في ٢٦ أيلول ٢٠١٤ يهدف الى تبادل الخبرات في مجال السياسات التدريبية الموجّهة إلى القطاع الحكومي وإلى تحديث الوظيفة العامة في لبنان، وتعزيز القدرات في مجال إدارة الموارد البشرية في القطاع العام في لبنان، دعم الجهات التدريبية في القطاع العام، وتبسيط الإجراءات والتخطيط.

وقد تمّ تنفيذ عدة أنشطة خلال العام ٢٠١٥ وتحديداً إستقبال وفد فرنسي في بيروت للاطلاع على إطار عمل الشبكة الوطنية للتدريب في لبنان وشرح التجربة الفرنسية في هذا المجال. كما تمّ تنظيم زيارتين إلى فرنسا، واحدة في أيلول ٢٠١٥ شارك فيها أعضاء من الشبكة اللبنانية، وأخرى في تشرين الثاني ٢٠١٥ شارك فيها أعضاء فريق عمل مشروع إدارة الموارد البشرية الذي يديره مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والمؤلّف من المكتب ومن مجلس الخدمة المدنية.

إجتماع الشبكة الوطنية للتدريب

١٠ توقيع بروتوكول تعاون بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان ووزارة تطوير القطاع العام في المملكة الأردنية الهاشمية

هدف ونطاق النشاط:

وقّع معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان الأستاذ نبيل دي فريج ومعالي وزير تطوير القطاع العام في المملكة الأردنية الهاشمية د. خليف الخوالدة مذكرة تعاون بين الجانبين في العاصمة الأردنية عمّان في ١٢ آب ٢٠١٥. تهدف هذا المذكرة إلى تبادل الخبرات في مجال إصلاح وتطوير القطاع الحكومي، وإدارة وتنمية الموارد البشرية، والتخطيط الاستراتيجي، وتبسيط الإجراءات، وإعادة الهيكلة.

مصدر التمويل:

موازنة كل طرف وفقاً لطبيعة النشاط

١١ توقيع بروتوكول تعاون بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في المملكة المغربية

هدف ونطاق النشاط:

وقّع معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان الأستاذ نبيل دي فريج ومعالي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلّف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في المغرب الأستاذ محمد مبديع مذكرة تعاون في بيروت في ٣٠ آذار ٢٠١٥. تهدف هذه المذكرة إلى وضع إطار للتعاون الثنائي يرتكز على برامج ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين في مجال إصلاح وتطوير القطاع الحكومي، والحوكمة والمساءلة، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات.

مصدر التمويل:

موازنة كل طرف وفقاً لطبيعة النشاط.

١٢ توقيع مذكرة تعاون بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان والمجلس الثقافي البريطاني

هدف ونطاق النشاط:

وقّع معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان الأستاذ نبيل دي فريج ومديرة المجلس الثقافي البريطاني السيدة دونا ماكفاون بوتوكول تعاون في إطار مشروع «القرارات الدامجة حول التكافؤ والمُساءلة الاجتماعية» (IDEAS)، المموّل من الاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في عملية صُنع وتطبيق السياسات العامة بالتعاون مع القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني، وهو مشروع تستفيد منه ستّ بلدان، بينها لبنان.

وفي إطار هذا البروتوكول، جرى تدريب شخصين من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على «كيفيّة تدريب موظفي القطاع العام على إدماج المُعوّقين في صنع وتنفيذ السياسات العامة» (Training of Trainers). وبعدما أنجز الشخصان المعنيّان الدورة التدريبية، عمد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى نقل الخبرة إلى الإدارات العامة من خلال تنفيذ ورش عمل تناولت الموضوع في آذار وأيار من العام ٢٠١٥. وكان من أبرز النتائج التي أفضت إليها هذه الورش تأمين ممر آمن للمقعدين في مبنى ستاركو. وقد رعى معالي الوزير دي فريج الحفل الختامي للمشروع في كانون الأول ٢٠١٥.

ومن الأنشطة المنفّذة في إطار بروتوكول التعاون، زيارة إلى أوكرانيا شارك فيها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال المدرّبة الرئيسية التي تولّت نقل خبرتها إلى الإدارات في لبنان، بحيث تمّ تبادل الأفكار والخبرات مع مدرّبين من دول أخرى.

الجهات المستفيدة:

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والإدارات العامة

مصدر التمويل:

الاتحاد الأوروبي

البرنامج الخامس

تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن

مبررات البرنامج:

إن الإجراءات البيروقراطيّة المعقّدة وأساليب العمل التقليديّة والمركزيّة الشديدة المعتمدة في العمل الإداري تسبّب في إرهاق المواطن وفي التأخير في إنجاز معاملاته والحصول على الخدمات بالجودة المطلوبة، إضافةً إلى أن الشكاوى التي يتقدّم بها لا تلقى المعالجات والحلول الملائمة والسريعة.

هدف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تبسيط الإجراءات العائدة للمعاملات الأساسيّة التي يحتاجها المواطن ورجال الأعمال والمستثمرين، وتقريب الإدارة من المواطن بالعمل على تفعيل دور البلديات (اللامركزيّة الإداريّة) والوحدات الإقليميّة (اللاحصريّة الإداريّة) من خلال إسناد دور أكبر للبلديات وللوحدات الإقليميّة في استقبال وإنجاز المعاملات، والتوسع في تفويض الصلاحيات وإنشاء الشباك الواحد (One Stop Shop) في عدد من الإدارات لتسهيل تعاطي المواطن مع هذه الإدارات، وتحديث نظام الشكاوى.

الجهات المشاركة

- مجلس الخدمة المدنيّة – إدارة الأبحاث والتوجيه.
- التفتيش المركزي.
- وزارة الداخلية والبلديات.
- الإدارات العامة والمؤسسات العامة.
- البلديات.

المخرجات الرئيسيّة:

- تبسيط مجموعة من المعاملات الأساسيّة العائدة للمواطن وإنجاز إجراءاتها مع مكننة بعض مراحلها عند اللزوم، ومعتمدة بقرار من الوزير المختص.
- تدريب مراقبي إدارة الأبحاث والتوجيه وفريق عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة المعني، وشبكة الموظفين في الإدارات العامة المكلفين بموضوع تبسيط الإجراءات، وامتلاكهم لتقنيات ومفاهيم تبسيط الإجراءات وإعادة هندستها.
- إحداث الشبّاك الواحد في عدد من الإدارات العامة وتجهيزه.
- وضع نظام عصري لمعالجة شكاوى المواطنين معتمد ومطبّق في الإدارات العامة.
- تحديد المعاملات التي يتوجب نقل صلاحيّة درسها وإنجازها إلى البلديات والوحدات الإقليميّة ودعمهما بالموارد اللازمة، لاسيّما التقنيّة والمعلوماتيّة منها.
- تصميم لبوابة الحكومة الالكترونيّة (E-Government Portal) يتيح عرض المعلومات بطريقة أكثر وضوحاً وفعاليّة.

المشاريع الداعمة:

- تبسيط مجموعة من المعاملات الأكثر اتصالاً بالجمهور ورجال الأعمال والمستثمرين كافة في إطار خطة العمل التي حدّدها مجلس الوزراء في قراره رقم ١٠٦ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩ والذي تمّ تأكيده بتعميم رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١٠/١٠ تاريخ ٢٠١٠/٣/١١. وتلحظ خطة عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، إعطاء الأولويّة في درس وتبسيط معاملات الإدارات التي لها اتصالاً واسعاً مع الجمهور لاسيّما: وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الشؤون الاجتماعيّة، وزارة الزراعة، وزارة السياحة، وزارة الصناعة، وزارة الصحة العامة، ووزارة البيئة.
- تدريب المعنيين على تقنيات تبسيط الإجراءات وإعادة هندستها بالاستعانة بالمعلوماتيّة.
- تجهيز مكاتب الشبّاك الواحد في الإدارات العامة وتدريب العاملين فيها على مهارات الاتصال مع الجمهور.
- إعداد نظام عصري لتلقّي ومعالجة شكاوى المواطنين.
- إعداد نظام يتضمن معايير واضحة لتحديد المعاملات الممكن إسنادها وإنجازها من قبل الوحدات الإقليميّة.
- إعداد نظام يتضمن معايير واضحة تسمح بالتوسع في تفويض الصلاحيات بما يخفف الأعباء عن القيادات الإداريّة العليا.
- تصميم وتحديث بوابة الحكومة الالكترونيّة (E-Government Portal) في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة، لتسهيل نفاذ المواطن إلى المعلومات العائدة للمعاملات الإداريّة.

ورشة عمل لمشروع تبسيط الإجراءات

النتائج المتوقعة:

- استحصال المواطن على الخدمات الحكوميّة وإنجاز المعاملات التي يتقدم بها، بسهولة وسرعة، وفي أقرب موقع من إقامته، وبالجودة التي يتوقعها.
- امتلاك فرق العمل المعنيّة بتبسيط الإجراءات، المهارات والخبرات اللازمة للتعاطي مع المعاملات ذات الإجراءات المعقدة والطويلة.
- ٣ مكاتب شبّاك واحد على الأقل، تمّ إنشاؤها وتفعيلها، يتعاطى المواطن مع الإدارات المعنيّة حصرياً من خلالها.
- إنشاء بوابة الحكومة الالكترونيّة، التي تقدّم المعلومات بطريقة جذابة وواضحة للمواطن للاستفادة من خدماتها.

١ مشروع تبسيط الإجراءات الإداريّة في الوزارات والإدارات العامة في لبنان

الجهة المستفيدة: الإدارات والمؤسسات العامة.

هدف المشروع ونطاقه:

- تبسيط أو إعادة هندسة الإجراءات الإداريّة التي تسبب العبء الأكبر على المواطنين والمؤسسات التجاريّة.
- وضع إطار على الصعيد الوطني لتلبية جميع احتياجات تبسيط الإجراءات الإداريّة في الوزارات والادارات العامة ضمن نهج فعّال ومنهجي يضمن معايير الجودة وخفض التكاليف.
- يجري العمل على إطلاق مناقصة للتعاقد مع شركة استشاريّة لتنفيذ المشروع.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح: التعاون من قبل الوزارات والادارات العامة المستفيدة.

٢ مشروع تقديم مساعدة تقنيّة لتبسيط الإجراءات الإداريّة في الوزارات التالية: الشؤون الاجتماعيّة، السياحة، الصحة العامة، والصناعة

الجهة المستفيدة: الوزارات الأربع.

هدف المشروع ونطاقه:

يتمثل الهدف العام للمشروع بالمساهمة في تطوير الإدارة العامة

في الجمهوريّة اللبنانيّة من خلال تحسين جودة وسهولة الوصول إلى الخدمات العامة في أربع وزارات هي: الصحة، السياسة، الشؤون الإجتماعية والصناعة.
بدأ العمل بالمشروع بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٤.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي.

الكلفة: ٢,٢٠٠,٠٠٠ يورو.

شروط النجاح: التعاون من قبل الوزارات المستفيدة.

٣ مشروع تبسيط ومكننة التراخيص السياحيّة في وزارة السياحة ـ المرحلة الأولى

هدف المشروع ونطاقه:

- رسم إجراءات التراخيص السياحيّة بشكلها الحالي وتحديد الأطر القانونيّة التي تحكم هذه الإجراءات.
- تحديد العقبات ومواطن الضعف ووضع توصيات أوليّة لتبسيط إجراءات التراخيص.
- تقييم احتياجات الهيكل التنظيمي والوظائف وآليات سير العمل وتوصيف الوظائف بهدف إنشاء «الشباك الموحد» في وزارة السياحة.

تمّ إنجاز المرحلة الأولى من المشروع بنجاح وعلى أثر ذلك تمّ إطلاق المرحلة الثانية للمشروع.

مصدر التمويل: منظمة التمويل الدوليّة IFC.

شروط النجاح: التعاون من قبل الوزارات والادارات المستفيدة.

٤ مشروع تبسيط ومكننة التراخيص السياحيّة في وزارة السياحة ـ المرحلة الثانية

الجهة المستفيدة: وزارة السياحة.

هدف المشروع ونطاقه:

- مساعدة وزارة السياحة في تحديد الاتجاهات الاستراتيجيّة المتعلقة بالدور التنظيمي والوظيفي للوزارة في ضوء الأهداف المحددة مع الأخذ في الاعتبار الخبرات الدوليّة الناجحة، وبالتالي، صياغة استراتيجيّة تحدّد رؤية عامة لصالح وزارة السياحة في ما يتعلق بالوزارة والأنشطة السياحيّة الشاملة.
- وضع تصاميم مبسّطة للتراخيص التي تمّ رسم إجراءاتها في المرحلة الأولى من المشروع.
- تعديل الإطار القانوني والتنظيمي وفقاً لتصاميم التراخيص المبسّطة.

تمّ تسليم التصاميم والاقتراحات والتوصيات من قبل الشركة الاستشاريّة.

كما جرى العمل على تعديل أحكام المرسوم رقم ٤٢٢١ العائد لتحديد الشروط العامة لإنشاء وإستثمار المؤسسات السياحيّة. بالإضافة إلى تعديل أحكام المرسوم رقم ٩٤٢٨ المتعلق بتأليف اللجنة السياحيّة الاستشاريّة وتحديد صلاحياته وذلك بناءً على الاقتراحات والتوصيات من قبل الشركة الاستشاريّة.

مصدر التمويل: منظمة التمويل الدوليّة.

شروط النجاح:
التعاون مع وزارة السياحة لصياغة نهائيّة لتعديل أحكام المرسوم ٤٢٢١ المعدل لأحكام المرسوم رقم ٧٠/١٥٥٩٨ العائد لتحديد الشروط العامة لإنشاء واستثمار المؤسسات السياحيّة.

البرنامج السادس

تفعيل استخدام تقنيات المعلوماتيّة وإنشاء بوّابة الحكومة الإلكترونيّة

مبررات البرنامج:

إن الإصلاح الإداري لا يمكن أن يكون منجزاً وفعالاً (Effective and Efficient) إلاّ إذا كان لتكنولوجيا المعلومات دور أساسي في مواكبة عمليّة التنمية والإصلاح لتحديث أدوات العمل والتي تسمح برفع مستوى الرقابة، وتسهيل تقديم وإنجاز المعاملات من المواطن ورجال الأعمال، وتحديد المرحلة التي وصلت إليها بدقة، وبإعطاء إحصاءات دقيقة حول المعاملات المنجزة والتي لم تنجز وأسباب عدم إنجازها، كما أنها (أي تكنولوجيا المعلومات) يمكن أن تحصي عدد المراجعات والشكاوى في كل إدارة.

هدف البرنامج:

يهدف برنامج الحكومة الإلكترونيّة إلى تحديث الإدارة العامة ونقلها من العمل وفقاً للإجراءات البيروقراطيّة التقليديّة إلى أساليب عمل حديثة تعتمد على إدارة المعلومات والمعرفة والتواصل والتركيز بشكل كبير على المخرجات والنتائج وخدمات المواطنين ومجتمع الأعمال. هذه النقلة النوعيّة تتطلب تغييراً ليس فقط في الشبابيك الأماميّة (Front Desk) للإدارات لتحسين الخدمات للمواطنين، بل تتطلب أيضاً توفر آليات للتبادل البيني (Interoperability) بين قواعد البيانات وإعادة هندسة الإجراءات الأساسيّة داخل الإدارات وعبرها.

الجهات المشاركة:

- اللجنة الوزاريّة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- وزارة الداخلية والبلديات بما يتعلق بالرقم الموحّد للمواطن.
- وزارة الماليّة بما يتعلق بالدفع الالكتروني.
- جميع الوزارات والإدارات الرسميّة التي ستعتمد المعاملات الالكترونيّة.

المخرجات الرئيسيّة:

- مركز معلومات الحكومة الالكترونيّة (Data Center).
- بوابة الحكومة الالكترونيّة وإطارها القانوني (E-Government Portal).
- إطار التشغيل البيني بين الإدارات (Interoperability Framework).
- تحديد طرق استخدام المواطن لتقنيات وآليات عمل الحكومة الالكترونيّة.
- العمل مع الإدارات لمكننة سير المعاملات بعد تبسيط إجراءاتها.
- العمل مع الإدارات لإنشاء الشبابيك الموحدة.
- إدارة التغيير بما يخص الحكومة الالكترونيّة.

النتائج المتوقعة:

- وضع لبنان على خارطة الدول التي لديها خدمات عامة إلكترونيّة وذلك من خلال تحسين تصنيفه العالمي.
- إمكانيّة إنجاز عدد من المعاملات الأساسيّة العائدة للمواطنين ولرجال الأعمال إلكترونياً.
- إمكانيّة تبادل المعلومات بين الإدارات إلكترونياً.

١ المرحلة الأولى لبوّابة الحكومة الالكترونيّة

هدف المشروع ونطاقه:

وضع بالخدمة بوابة الحكومة الالكترونيّة التي تتضمن:
www.dawlati.gov.lb

- **معلومات حول المعاملات**
  - معلومات حول المعاملات الاداريّة
  - موضوع المعاملة
  - المستندات المرفقة
  - آليّة سير العمل
  - مدة الانجاز
  - الرسوم المتوجبة
- **استمارات إلكترونيّة**
  - استمارات إلكترونيّة للتحميل
  - استمارات إلكترونيّة للطباعة
  - استمارات إلكترونيّة للتعبئة والطباعة
- **مفهوم «دولتي»**
  - خدمات خاصة حسب فئات المستخدمين: مواطن، موظف، مغترب، أجنبي، قطاع الأعمال، قطاع المهن.

- إمكانيّة تخزين إلكتروني لأوراق خاصة تُستعمل في المعاملات كبطاقة الهويّة، رخصة قيادة السيارة وغيرها.

- **قنوات متعددة للاستعمال**
  - الكمبيوتر
  - الهواتف الذكيّة
  - الشباك الموحّد للإدارات العامة

- **تطبيقات للهواتف الذكيّة**
  - (Android / Apple / Blackberry)
  - معلومات حول المعاملات الاداريّة
  - تتبّع المعاملات

- **خدمات إلكترونيّة - وزارة الخارجيّة والمغتربين**
  - وثائق الولادة
  - طلب اكتساب جنسيّة
  - التنازل عن الجنسيّة
  - وثائق الزواج
  - وثائق الطلاق
  - وثائق الوفاة
  - ولادات غير شرعيّة

- **خدمات إلكترونيّة - المديريّة العامة للأمن العام**
  - شطب خادمة
  - إبدال رقم جواز سفر على سمة دخول
  - إفادة مغادرة
  - تجديد سمة دخول
  - إلغاء سمة

- **خدمات إلكترونيّة لجميع الادارات**
  - شكاوى المواطنين
  - متابعة المراسلات بين الادارات
  - متابعة المعاملات داخل الادارات وبين الادارات
  - إلغاء معاملة

- **خدمات إلكترونيّة - وزارة الزراعة**
  - طلب استيراد شتول مثمرة أو تزيينيّة أو نصوب، التفاحيات - الحمضيات - الزيتون - اللوزيات
  - شهادة منشأ
  - طلب إذن صحي مسبق لاستيراد الدواجن ومشتقاتها
  - طلب إذن لاستيراد أحصنة
  - طلب رخصة استيراد أدوية بيطريّة
  - إعطاء ترخيص لتعاطي مهنة استيراد الأدوية الزراعيّة
  - طلب الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة بيع الأدوية الزراعيّة من العموم
  - إعطاء ترخيص لتعاطي مهنة تعبئة وتوضيب الأدوية الزراعيّة «Packaging»
  - طلب الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة تحضير الأدوية الزراعيّة Formulation
  - طلب الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة تعهّد استعمال الأدوية الزراعيّة (تعقيم بالمواد الغازيّة للخشب ومواد التعبئة الخشبيّة)
  - طلب الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة تعهّد استعمال الأدوية الزراعيّة (تعقيم التربة بالمواد الغازيّة)
  - طلب الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة تعهّد استعمال الأدوية الزراعيّة (رش الأدوية الزراعيّة على الأشجار وفي الحقول)
  - طلب ترخيص لتعاطي مهنة صنع الأدوية الزراعيّة
  - طلب الحصول على إجازة استيراد مستحضرات طبيّة بيطريّة ومعقمات ومطهرات ومزيدات علفيّة
  - طلب علم وخبر باستيراد الحليب المجفف والمركّز والسائل
  - استيراد الجبنة البيضاء
  - إصدار شهادات صحيّة لتصدير الحيوانات أو المشتقات الحيوانيّة
  - طلب تسجيل مؤسسة لاستيراد المواشي الحيّة
  - طلب الحصول على التسجيل الصحي لمصانع المنتجات الغذائيّة من أصل حيواني
  - الكشف الصحي على الحيوانات المستوردة إلى لبنان
  - طلب رخصة قطع أشجار

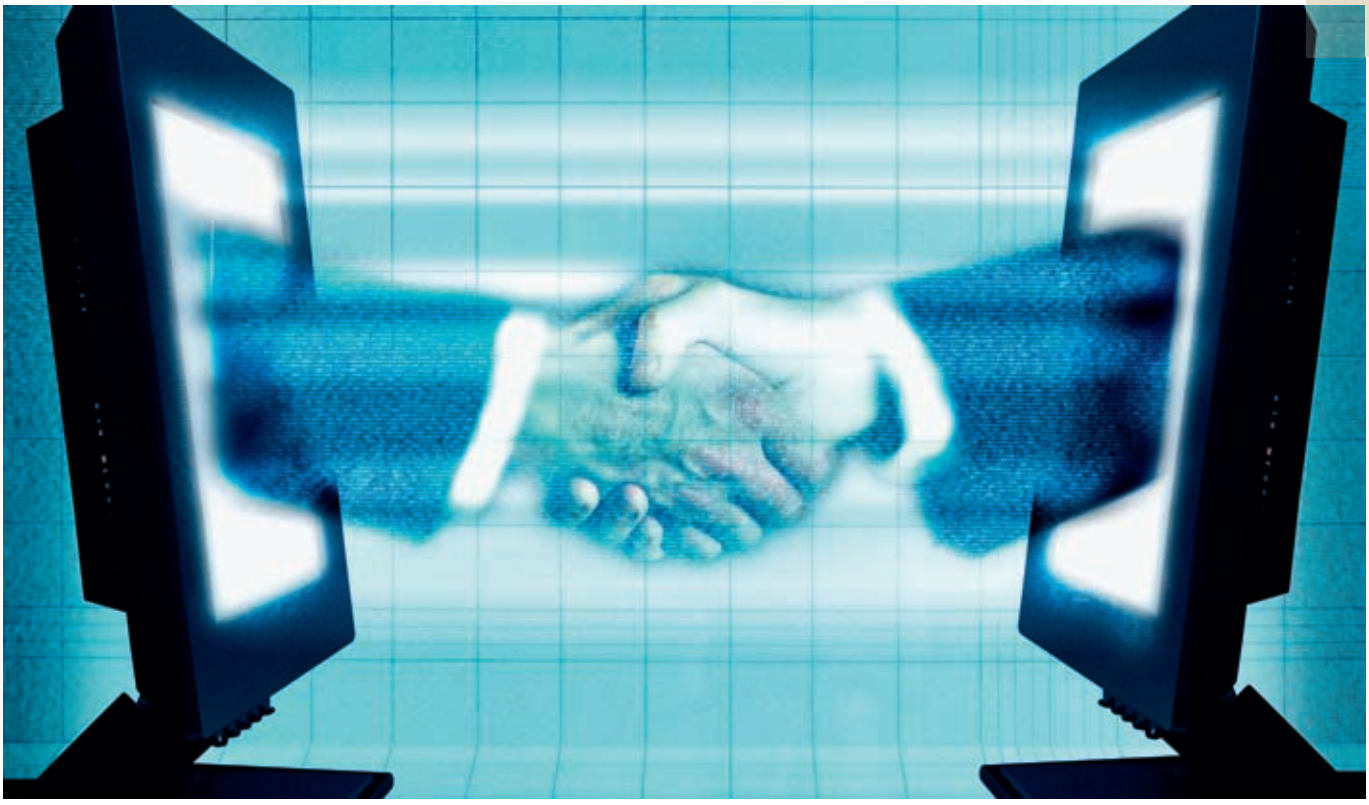

- طلب رخصة لهواية الغوص تحت الماء
- إذن مزاولة مهنة الهندسة الزراعيّة
- طلب ترخيص بمزاولة مهنة الطب البيطري

وضعيّة المشروع:

- تمّ إطلاق بوّابة الحكومة الالكترونيّة في شهر أيلول ٢٠١٣
- تمّ إطلاق الخدمات الالكترونيّة مع المديريّة العامة للأمن العام في شهر حزيران ٢٠١٤
- يتمّ التحضير مع وزارة الخارجيّة والمغتربين لإطلاق الخدمات الالكترونيّة للمغتربين
- يتمّ التحضير مع وزارة الزراعة لإطلاق الخدمات الالكترونيّة المتعلقة بها

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ١,٢٥٠,٠٠٠.٠٠ يورو.

شروط النجاح:

- جهوزيّة البنى التحتيّة.
- جهوزيّة الإدارات معلوماتياً وبشرياً.

٢ مشروع المرحلة الثانية من بوابة الحكومة الالكترونية

الجهة المستفيدة:

كل الادارات التي لديها جهوزية لتأمين الخدمات الالكترونية عبر بوابة الحكومة الالكترونية «دولتي»

هدف المشروع ونطاقه:

- بما يتعلق بالموقع الالكتروني (www.dawlati.gov.lb):
  - تحسين واجهة الاستخدام وتحديداً مساعدة المواطن للوصول بسرعة إلى المعلومات المتعلقة بالمعاملات والخدمات الالكترونية.

- إمكانية استعمال الخدمات الالكترونية من قبل موظفي القطاع العام أو أي جهة أخرى نيابةً عن المواطن.
- التحقق من هوية المواطن عبر التواصل الالكتروني بقواعد بيانات المديرية العامة للأحوال الشخصية أو المديرية العامة للأمن العام.
- توحيد إيصالات المعاملات لكل الادارات.
- تحسين التواصل مع المواطن (وسائل التواصل الاجتماعي).

- بما يتعلق بتطبيقات الهواتف الذكية:
  - تحسين واجهة الاستخدام.
  - تحسين عملية البحث عن معاملة أو خدمة إلكترونية.
  - إضافة بعض الخدمات الأخرى مثل: رسوم السير السنوية، مخالفات السرعة، ...
  - إضافة بعض المعلومات الموجودة على «دولتي»: دليل Directory، أسئلة وأجوبة FAQ's، اتصل بنا Contact Us، أخبار إدارية News، أرقام مفيدة Useful Numbers.
  - إضافة خدمة إرسال معلومات للمواطن (Notifications) على سبيل المثال: أخبار الادارة، توفّر خدمة إلكترونية جديدة، قوانين أو مراسيم تطبيقية جديدة، وغيرها.

- بما يتعلق بالدفع الالكتروني:
  - إدخال المعلومات المتعلقة بالطوابع والرسوم المطلوبة لكل خدمة (Billing Information) لتأهيلها للدفع الالكتروني.
  - إدخال المعلومات المتعلقة بحسابات الادارات في مصرف لبنان.
  - تصميم وتأهيل وتأمين جهوزية بوابة الحكومة الالكترونية لعملية الدفع الالكتروني عبر عدة أساليب (بطاقات الائتمان، البطاقات المدفوعة سابقاً، وغيرها).

- زيادة عدد الخدمات الالكترونية وفقاً لحاجة وجهوزية الادارات

وضعية المشروع:
بصدد كتابة دفتر الشروط.

مصدر التمويل:
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة:
٣.٠٠٠.٠٠٠ – ثلاثة ملايين دولار أميركي.

شروط النجاح:
جهوزية الإدارات لتأمين الخدمات الالكترونية (تأمين القرارات الادارية اللازمة، تأمين الموارد البشرية المواكبة لهذه الخدمات، بناء القدرات للموظفين، وجود البنى التحتية المعلوماتية).

٣ مشروع إطار التبادل البيني والشباك الموحد للسجل التجاري

١- مشروع إطار التبادل البيني والشباك الموحّد للسجل التجاري (القصيرة الأمد - المرحلة الأولى)

هدف المشروع ونطاقه:
إن التبادل البيني للمعلومات والمستندات بين الادارات العامة يُعتبر من الاجراءات الأساسية التي تخفّف الروتين الإداري عن كاهل المواطن والمؤسسات العامة، بحيث تتولى الادارة الحصول على المعلومات أو المستندات المطلوبة من المواطن والمؤسسات العامة، وذلك عبر آلية للتبادل البيني للمعلومات بدلاً من تكبّد المواطن عناء الحصول على تلك المستندات بالنيابة عن الادارة. ويمكن تصوّر الحل الأمثل لخدمة المواطن

عبر قيامه بتقديم طلب واحد لإدارة واحدة ولمرة واحدة والحصول على المعاملة المطلوبة دون تكبّد عناء القيام بعدة معاملات للحصول على تلك المعاملة.

تهدف استراتيجية الشباك الموحّد للسجل التجاري إلى توحيد عملية تسجيل جميع الأشخاص المعنوية والطبيعية «الكيانات القانونية» الخاضعة للتسجيل في السجل الموحّد للسجل التجاري في لبنان وجعلها متوفرة (online) أي عبر شبكة الانترنت. والاستراتيجية مقسّمة إلى ثلاثة أقسام: قصيرة، متوسطة وطويلة الأمد.

هذا المشروع هو من ضمن قسم القصيرة الأمد الذي يتكوّن من التسجيل عبر محام مسجّل لدى نقابة المحامين (online) أو ورقياً للكيانات القانونية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري مع مراعاة النصوص القانونية النافذة (أي لا حاجة لتعديل قوانين في المرحلة القصيرة الأمد).

أما نطاق عمل هذا المشروع (القصيرة الأمد - المرحلة الأولى) فيقتصر على تحضير الاجراءات الموحّدة، وقواعد تبادل المعلومات إلكترونياً عبر التبادل البيني بين السجل التجاري ووزارة المالية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

سوف ينتج هذا المشروع ثلاث مخرجات (وثائق) وهي:

- الإصدار الأول من إطار التبادل البيني (Lebanese Interoperability Framework – LGIF eGovernment)،
- تصميم البنى التحتية للتبادل البيني (architecture)،
- تصميم السجل الموحّد للكيانات القانونية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري وقيام التجارب على كيفية نقل المعلومات (data) من الإدارات المعنية.

وضعية المشروع:
إستلام الإنجازات

مصدر التمويل:
مؤسسة التمويل الدولية – البنك الدولي

الكلفة:
١٥٠,٠٠٠ د.أ

شروط النجاح:
- التزام الادارات بتبادل المعلومات.
- اعتماد الرقم الموحّد للتعريف عن المواطن.
- إنشاء اتفاقيات مستوى الخدمة بين الإدارات المعنية.

٤ مشروع إنشاء «الشباك الموحّد» للسجل التجاري

الجهات المستفيدة:

الجهة	الدور
وزارة العدل	الجهة المسؤولة والمستفيدة من المشروع والتي تعمل على استدامة السجل التجاري وتطويره،
وزارة المالية	تتولى تزويد الأشخاص المعنويين (الشركات) بالرقم الموحّد وإنشاء ملف ضريبي للشركة الجديدة وتنفيذ عمليات دفع الرسوم والضرائب إلكترونياً،
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	يتولى قبول انتساب الشركة للصندوق عند تسجيلها إلكترونياً،
وزارة الإقتصاد والتجارة	تتولى تسجيل الشركات الأجنبية والربط مع مديرية حماية المستهلك ودائرة الشركات ومصلحة حماية الملكية الفكرية،

الجهة	الدور
مصرف لبنان	يتولى الجانب المتعلق بمقاصة الدفعات الالكترونية والربط مع مركزية المخاطر،
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية	يتولى تمويل المشروع من قبل الصندوق العربي وإدارته وإسداء الاستشارات الفنية،
نقابة المحامين	هي صلة الوصل والتنسيق مع المحامين المتقدمين بالمعاملات،
رئاسة مجلس الوزراء	تتولى التنسيق بين جميع الجهات المختصة وإصدار منظومة التبادل البيني.
وزارة الداخلية والبلديات	تتولى إدارة رقم التعريف الموحّد لكل مواطن أمام الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات،

هدف المشروع ونطاقه:

تكمن رؤية تطوير السجل التجاري – خلال مراحل تطوير متتالية – إلى تحسين البيئة العملية وإلى تحويله إلى نقطة الاتصال الوحيدة بين الشركات والقطاع العام. في المرحلة الأخيرة من الرؤية، يصبح السجل التجاري نقطة الاتصال الوحيدة أو «الشباك الموحّد» للتفاعل الالكتروني بين القطاع الخاص والقطاع العام بهدف تقليص حجم الكلفة والإدارة في تقديم الخدمات.

يتضمن هذا المشروع المرحلة الأولى من التصوّر السابق وهو إنشاء «شباك موحّد» للسجل التجاري والتي تسمح لمقدّم الطلب بتقديم الوثائق الموحّدة والمبسّطة اللازمة مرة واحدة وفي مكان واحد. وبعد تلقّي الوثائق وإجراء التدقيق الأوّلي، تُرسل المعلومات المتضمّنة في الوثائق إلكترونياً إلى كافة الإدارات المعنية في القطاع العام. ومن شأن هذه الطريقة تقليص جمع المعلومات غير اللازمة وتفادي الأخطاء عند تقديم وتسجيل المعلومات عند إنشاء وعند تيويم المعلومات المتعلقة بالشركات. كما أنه ضمن نموذج «خدمة الشباك الواحد»، لا يحتاج مقدّم الطلب إلى التصريح بالمعلومات نفسها أمام عدة مؤسسات، ومن شأن هذا النموذج تقليص احتمال وقوع الأخطاء في المعلومات والناتجة عادة من جراء إعادة طباعة ونسخ المعلومات من مكان إلى مكان، إضافةً إلى تطوير خدمات جديدة مثل تقارير عن عدد الشركات وأنواعها، الخ..

يتضمّن المشروع تطوير البرمجيات التالية، وتركيبها وتسليمها وتقديم الدعم التقني لها خلال فترة زمنية تحدَّد لاحقاً. هذه البرمجيات المتعدّدة تؤلّف معاً «نظام الشباك الموحّد للسجل التجاري» (CROSS):

- نظام التبادل البيني (أي تبادل المعلومات إلكترونياً بين الإدارات)
- نظام تسجيل الشركات لدى السجل التجاري (خاص بتسجيل وتعديل الشركات)
- نظام إعطاء الرقم الموحّد للشركات
- حماية الولوج إلى الشباك الموحّد وأنظمة السجل التجاري من إداريين ومحامين
- البوابة الالكترونية للسجل التجاري (للتفاعل مع الجمهور)
- تنظيف المعلومات المتعلقة بالشركات في جميع قواعد البيانات
- التبادل البيني بين السجل التجاري وبوابة الحكومة الالكترونية
- حماية الولوج للأنظمة على المستوى الوطني (أي أن يتمكن المواطن من الولوج إلى أي خدمة إلكترونية تقدّمها أي وزارة بواسطة طريقة تعريف موحّدة)

وضعية المشروع:

بصدد كتابة دفتر الشروط.

مصدر التمويل:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة:

٢.٧٠٠.٠٠٠ –مليونين وسبعمائة ألف دولار أميركي.

شروط النجاح:

- جهوزية الادارات لاعتماد إطار التبادل البيني
- التوافق على من يملك المعلومات المتبادلة
- جهوزية السجل التجاري ونقابة المحامين لاعتماد المشروع ومواكبته

٥ مشروع مكننة المحاكم (بيروت)
Software Design & Development

الجهة المستفيدة: وزارة العدل – المحاكم

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى مكننة إجراءات العمل في المحاكم القضائيّة والإداريّة والخاصة من خلال تنفيذ تطبيقات البرمجيّات – نظام إدارة الدّعاوى ونظام إدارة الملفّات، وتطبيقات إنتاجيّة الأعمال. يتضمّن المشروع مكننة الإجراءات المدنيّة والجزائيّة والإداريّة والمحاكم الخاصّة، أي مكننة جميع محاكم التمييز والإستئناف والدّرجة الأولى والنّيابات العامّة وقضاء التّحقيق ومجلس شورى الدّولة ودوائر التّنفيذ.

وضعية المشروع:

١. تمّ توقيع عقد المشروع مع الشّركة المنفّذة في شهر تشرين الثّاني ٢٠١٢؛
٢. تمّ الانتهاء من مراحل تحليل الاحتياجات بحسب القانون ومقتضيات العمل القضائي؛
٣. تمّ الانتهاء من مراحل تصميم تطبيقات البرمجيّات بحسب نتيجة تحليل الاحتياجات؛
٤. تمّ تنظيم ورشة عمل في تموز ٢٠١٣ بحضور الوزراء المعنيّين ومجلس القضاء الأعلى وممثلي الإدارات العامّة والقضاة حيث تضمّنت الورشة عرض موجز حول المشروع بالإضافة إلى نظرة عامة عن تقدّم العمل؛
٥. تمّ الانتهاء من مرحلة تطوير تطبيقات البرمجيّات والنّظم وتمّ التّخطيط لإطلاق مرحلة التّدريب على معرفة استعمال الكمبيوتر يليها التّدريب على تطبيقات البرمجيات والنظم. كما يتم التّحضير لإطلاق ورش عمل للكتبة والمحامين للتّوعية عن المشروع وتحضير كتيّبات ومواد تعريفيّة إضافيّة عن المشروع؛
٦. يصار حاليًا إلى مطابقة النّظم المنفّذة مع التّصاميم الموضوعة والموافق عليها ليصار إلى تنقيحها والبدء بمرحلة التّدقيق من قبل المستخدمين الفعليين للنظم. كما يصار حاليًا إلى تنزيل النظم على خوادم مركز البيانات الرئيسي في قصر عدل بيروت والمركز الرديف في محكمة الجديدة.

مصدر التمويل: هبة من الإتحاد الأوروبي

الكلفة: ٤,١٩٢,٠٠٠ يورو

شروط النجاح:

١. التزام وزارة العدل بالتّنفيذ الناجح لهذا المشروع لتطبيق الأهداف الأساسيّة للخطة الرئيسيّة للمحاكم (Master Plan)؛
٢. دعم وزارة العدل لهذا المشروع واتّخاذ خطوات إيجابيّة لتعديل أو تبسيط إجراءات المحاكم متى وأين تدعو الحاجة؛
٣. تأمين الموارد البشريّة اللازمة لإدارة وتشغيل الأنظمة والأجهزة المعلوماتيّة؛
٤. تأمين الاعتمادات الماليّة المطلوبة لضمان استمراريّة التّشغيل والعمل بالأنظمة والأجهزة وتغطية التّكاليف الدوريّة في هذا المجال؛
٥. وضع آليّة حوكمة للنظم مشتركة بين الجهات المعنيّة، لا سيّما مجلس القضاء الأعلى ومجلس شورى الدّولة ووزارة العدل.

٦ مشروع توحيد نماذج استمارات المعاملات الإدارية ووضعها بصيغة إلكترونيّة على المواقع الإلكترونيّة المناسبة

الجهة المستفيدة: وزارة العدل، وزارة الدّاخلية والبلديات، وزارة الأشغال العامّة والنقل، وزارة التّربية والتّعليم العالي، وزارة الصحة العامّة، وزارة الاقتصاد والتّجارة، وزارة الزّراعة، وزارة العمل، وزارة الإعلام، وزارة الطّاقة والمياه، وزارة السّياحة، وزارة الشّباب والرياضة، وزارة الشّؤون الاجتماعية، وزارة الصّنّاعة، وزارة الشّباب والرّياضة، ووزارة الثقافة.

هدف المشروع ونطاقه:
تمّ تنفيذ المشروع على مرحلتين. ترمي المرحلة الأولى من المشروع إلى توحيد ١٠٠ نموذج استمارة إداريّة، من حيث الشكل والمظهر وتحويلها إلى نماذج تفاعليّة توضع على شبكة الإنترنت («طباعة ثم ملء» أو «ملء ثم طباعة») تسهيلاً لتعبئتها من قبل المواطن مما يوفّر الوقت، ويقلّص الجهود، ويحدّ من الأخطاء أثناء تعبئة الاستمارات. كما يحدّد المشروع المعايير والمبادئ التوجيهيّة الموحّدة لكل النماذج.

المرحلة الثّانية من المشروع تهدف إلى تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهيّة الموحّدة لنماذج استمارات المعاملات الحكوميّة على ٨٠ استمارة جديدة وتحديث تعليمات عن كيفيّة ملء الاستمارات وضمّها إلى الـ ١٨٠ استمارة الموحّدة.

وضعية المشروع:
١. تمّ الانتهاء من تنفيذ عقدي المشروع حيث تمّ توحيد ٢٠٧ استمارة وتحويلها إلى نماذج تفاعليّة؛
٢. تمّ نشر النماذج التفاعليّة لمعاملات وزارة الصحة العامّة، ووزارة الاقتصاد والتّجارة، ووزارة الزراعة ووزارة الإعلام، ووزارة الطّاقة والمياه، ووزارة السّياحة على موقع وزارة الدّولة، كما قامت بعض هذه الوزارات بنشر النماذج التابعة لها على مواقعها الالكترونيّة؛
٣. تمّ الانتهاء من تنفيذ عقود المشروع في نيسان ٢٠١٣؛
٤. يصار حاليًا إلى استلام عدة طلبات تعديل نماذج من الإدارات المعنيّة حيث يصار إلى تقييم التعديلات والتّنسيق مع إدارة الأبحاث والتّوجيه لتطبيق التّعديلات الموافق عليها من قبل إدارة الأبحاث والتّوجيه.

مصدر التمويل:
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الكلفة: قيمة عقد المرحلة الأولى ١٩٠,٠٠٠$ دولار أميركي
قيمة عقد المرحلة الثانية ١٠٢,٠٠٠$ دولار أميركي

شروط النجاح:
١. التزام وزارة الدّولة لشؤون التنمية الإداريّة وبالتّعاون مع الوزارات المعنيّة بتبنّي المعايير والمبادئ التوجيهيّة النّاتجة عن المشروع، واعتماد النماذج الموحّدة والمبسّطة؛
٢. دعم الوزارات المعنيّة لهذا المشروع واتّخاذ خطوات إيجابيّة لتعديل أو تبسيط الإجراءات فيها لدى الضّرورة؛
٣. تعيين منسّق عن كل من الوزارات المعنيّة بالمشروع للتيويم الدائم للاستمارات؛
٤. مواكبة وموافقة إدارة الأبحاث والتّوجيه لاعتماد الاستمارات وضمان تطبيق المعايير المتّفق عليها على جميع استمارات المعاملات الإداريّة.

٧ مشروع خزّان للمشاريع المعلوماتيّة ICT Projects Repository

الجهة المستفيدة: الدولة اللبنانيّة (كدعم لصنع القرار)، المواطن، الأوساط الأكاديميّة، الباحثين، المستثمرين، الخبراء الميدانيّين، صناعات القطاع الخاص والجهّات المانحة.

هدف المشروع ونطاقه:
بمبادرة من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة تمّ العمل على نظام web ليحتوي على جميع المشاريع المعلوماتيّة. يهدف النّظام إلى وضع جميع المشاريع المعلوماتيّة على موقع خاص على شبكة الإنترنت للعموم على أن يتم تيويم المعلومات من قبل الإدارات المعنيّة.

وضعية المشروع:
١. المشروع جاهز للتّطبيق بانتظار قرار إداري.

مصدر التمويل: تمّ تنفيذ المشروع من قبل فريق تكنولوجيا المعلومات في وزارة الدولة من دون تمويل خارجي.

٨ مشروع مركز البيانات الرئيسي ومركز استرداد النسخ الاحتياطي والبنية التحتيّة والتجهيزات في وزارة العدل Hardware & Infrastructure Data Center, Disaster Recovery Center

الجهة المستفيدة: وزارة العدل – المحاكم

هدف المشروع ونطاقه: الهدف العام للمشروع هو دعم وزارة العدل في مساعيها للتحديث وزيادة كفاءة ومصداقيّة وقدرة النّظام القضائي في لبنان من خلال إنشاء مركز معلومات رئيسي (Data Center) في بيروت ومركز بديل لاسترداد النسخ الاحتياطي/الكوارث (Backup Disaster Recovery Site) وتزويد محاكم بيروت، الجديدة وجونيه بالتجهيزات المعلوماتيّة والبنية التحتيّة والربط الإلكتروني بمركز البيانات الرئيسي والمركز الاحتياطي.

وضعيّة المشروع:
١. تمّ توقيع العقد مع الشّركة المنفّذة، وانطلق تنفيذ المشروع في ١ آذار ٢٠١٤؛
٢. تمّ إنجاز الخرائط لجميع المواقع والموافقة عليها في حزيران ٢٠١٣ والعائدة لتوزيع نقاط الاتّصال (Data Drops) على المكاتب بعد إضافة مواقع جديدة على المشروع: مجلس شورى الدّولة، ودائرة التّنفيذ والسّجل التّجاري ومحاكم السّير في مبنى الجارودي في بيروت؛
٣. إنجاز تنفيذ البنية التحتيّة لمركز المعلومات الرّئيسي (Data Center) في وزارة العدل في آب ٢٠١٤ مع ما يتضمّنه ذلك تركيب كل من: أسقف مستعارة (False Ceiling)، أرض مرتفعة (Raised Floor)، مكيّفات (HVAC)، نظام إطفاء الحرائق (Fire Suppression)، نظام المراقبة (CCTV System)، نظام التحكم بالوصول (Access Control)، نظام

الكشف عن تسرّب المياه (Water Leak Detection System)، مولّد كهربائي وغيرها.

٤. إنجاز تنفيذ البنية التحتيّة في مركز استرداد النسخ الاحتياطي (Data Recovery Center) في قصر عدل الجديدة في أيلول ٢٠١٤ مع ما يتضمّنه ذلك تركيب كل من: أسقف مستعارة (False Ceiling)، أرض مرتفعة (Raised Floor)، مكيّفات (HVAC)، نظام إطفاء الحرائق (Fire Suppression)، نظام المراقبة (CCTV System)، نظام التحكّم بالوصول (Access Control)، نظام الكشف عن تسرّب المياه (Water Leak Detection System)، مولّد كهربائي وغيرها.

٥. إنجاز تنفيذ البنية التحتيّة لمركز المعلومات الرّئيسي (Data Center) في وزارة العدل في آب ٢٠١٤ ومركز استرداد النّسخ الاحتياطي (Data Recovery Center) في قصر العدل – الجديدة في أيلول ٢٠١٤؛

٦. إنجاز تنفيذ الشبكة المعلوماتيّة LAN في قصر العدل – الجديدة، محكمة جونيه ومبنى الجارودي في بيروت في تشرين الثّاني ٢٠١٤ مع ما يتضمّن ذلك من تركيب وتخصيص لكل من مولّد كهربائي وFirewalls، Storage، Switches routers، Servers، وغيرها، وانطلق العمل في تنفيذ الشّبكة في قصر العدل – بيروت على أن تستكمل بشكل نهائي بعد إنجاز أعمال التّأهيل القائمة؛

٧. إنجاز الربط الإلكتروني بين مركز المعلومات الرئيسي في وزارة العدل، مركز استرداد النسخ الاحتياطي في قصر عدل الجديدة، المحاكم في قصر عدل الجديدة ومحكمة جونيه.

مصدر التمويل: هبة من الإتحاد الأوروبي

الكلفة: ٣,٢٣٢,٨١٥ يورو

شروط النجاح:

١. دعم وزارة العدل لهذا المشروع واتخاذ خطوات فعّالة لإنجاح المشروع؛

٢. توسيع وإضافة عناصر لوحدة تكنولوجيا المعلومات في وزارة العدل وتوفير ميزانيّة كافية للقيام بعمليات التّحسين المستمر وإدارة النظم المعلوماتيّة في المحاكم؛

٣. إعادة تأهيل المكاتب في بيروت (من الأثاث اللازم، والغرف، والمبنى...) بغية ضمان تنفيذ فعّال للمشروع؛

٤. تأمين الاعتمادات المطلوبة لتأمين ربط المحاكم بمركز المعلومات الرئيسي في وزارة العدل ومركز استرداد النسخ/الاحتياطي في قصر عدل الجديدة عبر الشبكة العريضة WAN التابعة لأوجيرو؛

٥. تقييم الاعتمادات الدوريّة المطلوبة لضمان استمراريّة التّشغيل والعمل بالأنظمة والأجهزة لتغطية التّكاليف الدوريّة في هذا المجال والعمل على رصدها في موازنة الوزارة.

٩ مشروع تجهيز العديد من الإدارات العامة بخوادم مركزيّة متطوّرة وأجهزة كمبيوتر وأمان وماسحات ضوئيّة وطابعات وتوابعها

الجهات المستفيدة: القصر الجمهوري، مجلس النواب، وزارة الدفاع الوطني، وزارة الأشغال العامة والنقل، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الشؤون الاجتماعية، المؤسسة العامة للاسكان، مجلس شورى الدولة، محافظة جبل لبنان، محافظة الجنوب، الأسواق الاستهلاكية، التفتيش المركزي، تعاونية موظفي الدولة، مصلحة مياه الليطاني، وزارة الزراعة، مجلس الخدمة المدنية ووزارة التنمية الادارية.

هدف المشروع ونطاقه:

نفّذ مكتب وزير الدّولة لشؤون التنمية الإداريّة خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية مجموعة مشاريع مكننة ناجحة وواسعة النطاق لعدة وزارات ومؤسسات عامّة. ويواصل المكتب دعمه وإشرافه على هذه المشاريع بالإضافة إلى تدريب موظفين إضافيين على استعمال الحلول المنفّذة انسجاماً مع خطّة العمل الموضوعة من قبل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة حول تفعيل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها، ودعم الادارات العامة التي تقوم بتطوير وتحديث أساليب العمل من أجل خدمة أفضل للمواطن.

من هنا برزت الحاجة لإطلاق مناقصة لتلبية حاجات عدد من الإدارات لتجهيزات معلوماتيّة، وتشير النّشاطات التي تمّ

وصفها في وثيقة المناقصة إلى حاجات تطوير و/أو حاجات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لمختلف الإدارات والمؤسّسات العامّة. يغطّي المشروع: التّوريد والتّركيب والتّجهيز الكامل لمختلف مكوّنات أجهزة الكمبيوتر والأجهزة التّابعة لها والأنظمة والبرامج الجّاهزة.

وضعيّة المشروع:

١. بدأ العمل بالمشروع في منتصف العام ٢٠١٥؛
٢. تمّ وضع دفتر الشّروط والمواصفات التقنيّة في أيلول ٢٠١٥؛
٣. تمّت عملية إطلاق المناقصة في أوائل تشرين الأول ٢٠١٥؛
٤. تمّت عملية فض العروض في أواخر تشرين الثاني ٢٠١٥؛
٥. سوف تنجز عمليّة التقييم للعروض وتوقع العقود مع الشركات المنفّذة في أوائل العام ٢٠١٦.

مصدر التمويل:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الكلفة: ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

شروط النجاح:

١. دعم الإدارات المعنيّة لهذا المشروع واتخاذ خطوات فعّالة لإنجاحه من خلال الاستفادة القصوى من التّجهيزات في دعم الإدارات، لا سيّما في استخدام البرامج والنّظم المعلوماتيّة المتخصّصة في عمل الإدارات؛
٢. حرص فريق العمل التّقني من الإدارات على صيانة التجهيزات.

ب. مشروع نظام أرشفة مستندات المديريّة العامّة للأحوال الشخصيّة في وزارة الدّاخليّة والبلديّات

الجهة المستفيدة: وزارة الدّاخليّة والبلديّات – المديريّة العامّة للأحوال الشخصيّة (١١ قلم نفوس)

هدف المشروع ونطاقه:

يضمّ مشروع الحفظ والتحويل الرقمي لسجلات ووثائق ١١ قلم تابع للمديريّة العامّة للأحوال الشخصيّة، من خلال ترميم السّجلات والملفّات والمستندات المهترئة، وحفظ وتحويل رقمي لسجلات،

نفّذ مكتب وزير الدّولة لشؤون التنمية الإداريّة خلال السنوات الماضية مجموعة مشاريع مكننة ناجحة وواسعة النطاق

ومستندات وملفّات الأقلام الإحدى عشر المحدّدة في المشروع وذلك لتحسين إجمالي لحفظ السّجلات والملفات والمستندات.

وضعية المشروع:

١. تمّ توقيع العقد مع الشّركة المنفّذة وانطلق تنفيذ المشروع في تموز ٢٠١٤ حيث سيمتد المشروع على ٣٦ شهرًا؛
٢. تمّ الانتهاء من العمل على المرحلة الأولى للمشروع وفق دفتر الشروط الذي يتطلّب في المرحلة الأولى من المشروع قيام الشركة المنفّذة بمسح ميداني دقيق لإعداد السجلات وحالتها وفق معايير معيّنة، مع حق التعديل في الإعداد، لذلك، قد قامت الشركة بالمسح الميداني، وأفضى المسح الدقيق إلى فروقات في أعداد السجلات وحالتها والتي يستوجب أخذها بعين الاعتبار لحسن تنفيذ المشروع؛
٣. قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتحضير وإصدار (بعد الحصول على موافقة الجهة المانحة) طلب التعديل «Change Order» مع الشركة المنفّذة الذي يلحظ الفروقات في أعداد السجلات وحالتها كما في سعر العقد ومدّة الإنجاز؛ تمّ توقيعه في ١ أيلول ٢٠١٥.
٤. يجري العمل حالياً على وضع مخطط العمل التّفصيلي للتّنفيذ المرحلة الثانية.

مصدر التمويل:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الكلفة: $١,١٣٢,٧١٢.٦٢ + (Change order)
$٥,٤٢٨,٩٠٠.٠٠ دولار أميركي

شروط النجاح:

١. إلتزام المديريّة العامّة للأحوال الشخصيّة بتنفيذ المشروع، وبتعميمه في المستقبل على الأقلام الأخرى في المديريّة؛

٢. دعم المديريّة لهذا المشروع، واتّخاذ خطواتٍ فعّالة لضمان تنفيذه؛
٣. تُطلِع المديريّة والشركة المنفّذة على أيّ دراسةٍ متعلّقة بها تتناول تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؛
٤. تأمين المديريّة أماكن العمل والكهرباء للشّركة المنفّذة في الأقلام المعنيّة؛
٥. التزام فريق عمل المديريّة العامّة للأحوال الشخصيّة والأقلام المعنيّة بالعمل عن كثب مع الشّركة المنفّذة وفريق عمل مكتب وزير الدّولة لشؤون التنمية الإداريّة.

١١ مشروع تزويد مصلحة سكك الحديد والنّقل المشترك بنظام معلوماتي لترصّد، وضبط ومراقبة حركة الأسطول على كافّة خطوط لنقل باستخدام تقنيّة الـ GPS

الجهة المستفيدة:
وزارة الأشغال العامة والنّقل،
مصلحة سكك الحديد
والنّقل المشترك

هدف المشروع ونطاقه:
يهدف المشروع إلى تزويد مصلحة سكك الحديد والنّقل المشترك بنظام معلوماتي لترصّد، وضبط ومراقبة حركة الأسطول على كافة خطوط النّقل باستخدام تقنيّة الـ GPS.

وضعية المشروع:
١. تمّ الانتهاء من تحضير الشروط التقنيّة والتعاقديّة للمشروع وتمّ الحصول على موافقة الصندوق العربي؛
٢. تمّ إطلاق المناقصة عبر دعوة مباشرة لعدد من الشركات المتخصّصة في هذا المجال لتقديم عروض تقنيّة وماديّة؛
٣. تمّ توقيع العقد مع الشركة المنفّذة وبدأ العمل بالمشروع في شهر تشرين الأوّل ٢٠١٤ حيث سيمتد المشروع على ٣٨ شهرًا.
٤. تمّ توقيع العقد مع شركة المنفّذة للمشروع في ٢٠١٤/١٠/٢٧.
٥. بدأ العمل في المشروع في ٢٠١٤/١٠/٢٨ (Kick-Off meeting).
٦. تمّ تجهيز ٤٧ آليّة بجهاز GPS وتجهيز المصلحة بنظام التتبّع ومراقبة حركة أسطول وخطوط النقل GPS tracking system وتمّ تدريب المستخدمين على كيفيّة استخدامه.
٧. يجري العمل حاليًّا على استكمال تجهيز المصلحة، من ضمن المشروع change order، بتجهيز ٤٧ آليّة بجهاز «RFID»، برنامج رصد المحطات، وبرنامج تحكّم ومراقبة السرعة الزائدة.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الكلفة: ٦١,٨٠٣,١٥٠ ليرة لبنانية

شروط النجاح:
١. الدعم المستمر من مصلحة سكك الحديد والنّقل لهذا المشروع؛
٢. تأمين المصلحة خدمة دائمة للإنترنت بالسّعة المطلوبة؛
٣. تعيين فريق عمل من المصلحة لمتابعة العمل على هذا النظام.

١٢ مشروع تزويد العديد من الادارات العامة بنظام Antivirus

الجهة المستفيدة:
الادارة العامة.

هدف المشروع ونطاقه:
نفّذ مكتب وزير الدّولة لشؤون التنمية الإداريّة خلال السنوات الماضية مجموعة مشاريع ناجحة لشراء رخص برامج تشغيلية للإدارات العامة من خلال Enterprise Agreements. هذه البرامج يتمّ شراؤها من خلال عقود بالتراضي بعد استقصاء أسعار لأن الموردين لهذه البرامج محدودي العدد. وقد أثبتت هذه التجربة نجاحاً لأنها تؤدي إلى توحيد معايير البرامج وإلى تخفيض في الكلفة. وفي الطار نفسه يهدف المشروع إلى شراء ٤٠٠٠ رخصة Antivirus لمدّة أربع سنوات لمصلحة الادارات العامة حيث سوف يؤدي هذا الأمر إلى النتائج التالية:
١. انخفاض تكلفة تراخيص مكافحة الفيروسات؛
٢. توحيد الإجراءات والسياسات المتعلقة بالأمن المعلوماتي؛
٣. سهولة وسرعة بدء تطبيق الاجراءات المتعلقة بالأمن المعلوماتي؛

٤. إدارة مركزية لبرامج مكافحة الفيروسات من ضمن الدعم التقني للإدارات من خلال مكتب الدعم التقني المركزي في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية؛

وضعية المشروع:

١. تمّ الانتهاء من تحضير دفتر الشروط والمواصفات التقنيّة في انتظار موافقة الجهة المانحة.

مصدر التمويل: الصّندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الكلفة: ٨٥,٨٠٠ دولار أميركي

شروط النجاح:

١. دعم الإدارات المعنيّة لهذا المشروع من خلال الاستفادة القصوى من البرامج وبدء تطبيقها؛
٢. حرص فريق العمل التّقني من الإدارات على صيانة البرامج من خلال تنزيل التحديثات (signature updates).

١٣ مشروع إصدار السياسة التوجيهيّة الأمنيّة لنظم المعلوماتيّة في الدولة اللبنانيّة National Cyber Security Policy Guidelines

الجهة المستفيدة: الإدارة اللّبنانيّة

هدف المشروع ونطاقه:

حيث إنّ معظم الإدارات والمؤسسات العامّة في لبنان تعتمد الوسائل الإلكترونيّة في حفظ بياناتها، وحيث إنّ لهذه البيانات أهميّة كبرى لدى كل إدارة ويجب المحافظة عليها من التّلف أو السّرقة، كما يجب حماية الأنظمة والشبكات المتعلّقة بمعلومات الإدارات من الإختراق أو التّوقف عن العمل مما يسبّب في توقّف الإدارة عن أداء مهامها بشكل مناسب وفعّال، قام مكتب وزير الدّولة لشؤون التّنمية الإداريّة، وبناءً على توصية اللجنة الوطنيّة للأمن السيبراني التي تمّ تشكيلها من قبل مجلس الوزراء عام ٢٠١٢، بتنفيذ مشروع يهدف إلى إصدار النّموذج الأوّلي من السياسة التوجيهيّة الأمنيّة الوطنيّة والتي سوف تعنى بتوضيح معظم جوانب الضّعف الفني والتقني في إدارة المعلوماتيّة وأنظمتها. وتعمد إلى شرح الآليّة والمنهجيّة التي يجب أن تُعتمدا في تطبيق إجراءات الأمن المعلوماتي وكيفيّة حماية البيانات والأنظمة والشبكات بالإضافة إلى أجهزة العاملين على هذه الأنظمة والأماكن الماديّة التي يتم حفظ تلك البيانات فيها. كما ننوّه إلى أن هذه السياسة تمّ تأليفها اعتماداً على معايير NL ISO 27001 و NL ISO 27002 المعتمدة من قبل مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية LIBNOR، بالإضافة إلى أساسيات الأمن المعتمدة في شهادة CISSP وذلك بالإقتباس من منشورات شركة Wiley-Sybex المتعلقة بهذا الموضوع.

يتمثّل الهدف العام للمشروع بتمكين الإدارات والمؤسسات العامّة من اتباع طرق موحّدة لحماية محيطها المعلوماتي من خلال الالتزام بمعايير وسياسات معلوماتيّة أمنيّة محدّدة لهذه الغاية.

وضعيّة المشروع:

عمد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة بنشر ملف هذه السياسة التوجيهيّة على موقعه الإلكتروني ويمكن تحميله والإطلاع عليه بغية اعتماده كقاعدة للإنطلاق نحو بيئة معلوماتيّة آمنة في الإدارات العامة على الرابط التالي www.omsar.gov.lb/cybersecuritypolicy، وبذلك تتمكّن كل إدارة من إنشاء السياسة الأمنيّة الخاصة بها انطلاقاً من التوجيهات الواردة في تلك السياسة التوجيهيّة الأمنيّة لنظم المعلوماتيّة حيث إنها مبنيّة على أحدث المعايير والمواصفات المعتمدة عالمياً.

كما تمّ نشر ملف يحتوي نماذج أسئلة (Security Checklist) على الرابط نفسه يمكن من خلالها معرفة مستوى الأمان المعتمد من قبل كل إدارة وتكون كمؤشّر لكل إدارة يمكنها من الإنطلاق نحو تحديد المعايير التي يجب اعتمادها في سياساتهم الأمنيّة.

مصدر التمويل والكلفة:

تمّ تنفيذ المشروع من قبل فريق تكنولوجيا المعلومات في وزارة الدولة من دون أي تمويل أو كلفة خارجيّة.

شروط النجاح:

١. انسجام كافّة المسؤولين في الإدارات مع هذه السياسة وإصدار التّعليمات التي تفرض تطبيق هذه السياسة الأمنيّة؛
٢. استجابة المسؤولين التقنين في القطاع المعلوماتي للتّعليمات الصادرة والبدء بتحضير الخطوات العملانيّة والمعايير الخاصّة بتطبيق هذه السّياسة الأمنيّة بما يتناسب مع كل إدارة

وواقعها المعلوماتي الحالي؛

٣. مراقبة تطبيق هذه السّياسة في كل إدارة من قبل المسؤولين عن ذلك وتذليل كافّة العقبات التي قد تعترض توافق التّطبيق مع إنتاجيّة العمل للوصول إلى وضع خطوات عملانيّة فعّالة في هذا المجال؛

٤. المساعدة في تطوير هذه السّياسة من قبل الإدارات وذلك بإرسال التّعليقات والتّوضيحات والعقبات الحاصلة إلى وزارة التّنمية الإداريّة بغية العمل سويًّا على تعديل هذه السّياسة لرفع مستوى أمن المعلومات في جميع الإدارات وعلى كافّة المستويات.

١٤ مشروع تعزيز الضمان الاجتماعي - Reinforcement of the Social Security

الجهة المستفيدة: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

هدف المشروع ونطاقه:

المشروع يدعم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في المجالات التالية:

- وضع الرؤيا والتوجهات الإستراتيجيّة وتشمل التمركز المستقبلي للصندوق وتعزيز التوقعات فيما يعود لمصلحة المستفيدين من الضمان.
- وضع مؤشرات الأداء الرئيسيّة بما يتناسب مع قدرات الصندوق وتعزيز إنتاجيّته بصورة تؤدّى فيها الخدمة وفقاً لمؤشرات أداء (KPI).
- التنظيم الإداري:
  - استحداث الهيكليّة الإداريّة والتنظيميّة.
  - المراقبة والتقييم.
  - توصيف الوظائف والمهام بصورة مهنيّة.
- تعميم شموليّة الضمان الصحي لمختلف فئات المجتمع وفقاً لخطوات ومشاريع تعزّز التكامل والاندماج.
- تبسيط الإجراءات القائمة من خلال اعتماد أنظمة المكننة لزيادة الانتاجيّة.
- استحداث إدارة متطورة للدراسات الإكتواريّة ودراسة البيانات الإحصائيّة والاستفادة منها من خلال وضع برامج وآليات، بالإضافة إلى إعداد كوادر متخصصة تؤمّن المساهمة في تحسين إداء الصندوق بصورة عمليّة.
- وضع نظام خاص للموارد البشريّة يتجاوب مع احتياجات المؤسسة المرحليّة والمستقبليّة بشكل يؤمّن الانتقال من نظام المستخدمين إلى نظام إدارة الموارد البشريّة مع العمل على استحداث إدارة ارتقابيه للموارد البشريّة تساهم في تحديد الاحتياجات المستقبليّة.

وضعيّة المشروع:

- تمّ الانتهاء من إنجاز دفتر الشروط والميزانيّة والموافقة عليهما من قبل الإتحاد الأوروبي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما تمّ البدء بمرحلة التقييم الإداري.

مصدر التمويل: هبة من الإتحاد الأوروبي

الكلفة: ٣,٨٠٠,٠٠٠ يورو

شروط النجاح:

- التزام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالتّنفيذ الناجح لهذا المشروع لتطبيق الأهداف الأساسيّة للخطة الرئيسيّة (Master Plan)؛
- دعم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لهذا المشروع؛
- تأمين الموارد البشريّة اللازمة لإدارة وتشغيل الأنظمة والأجهزة المعلوماتيّة.

برامج متخصصة ممثلة مظ الإفاد ا لوروب ه

برنامج أفكار

مبرراته:

تضع استراتيجيّة تطوير وتنمية الادارة العامة في لبنان عدم إشراك الادارات والمؤسسات العامة لهيئات المجتمع الأهلي في مناقشة السياسات والبرامج والمشاريع، في سياق المشكلات الأساسيّة التي تواجه الادارة العامة في لبنان.

وعلى الرغم من الالتزام وروح المبادرة وبعض أوجه التعاون مع القطاع العام فإن مؤسسات المجتمع الأهلي تحتاج إلى مزيد من الدعم لتأثير أكبر وفاعليّة أجدى واستمراريّة أمتن. وذلك بهدف الوصول إلى سدّ الثغرات القائمة لديها على مستوى الحوكمة والتخطيط والتوثيق والمراقبة وتعزيز القدرات البشريّة.

هدف البرنامج:

يهدف برنامج أفكار إلى دعم المجتمع المدني اللبناني وتعزيز قدرات هيئاته، لدعم التزامها مفهوم الحوكمة وقيمها وممارساتها ويطمح إلى إرساء أسس شراكة عمليّة – من أبرز وجوهها التشبيك – بين المنظمات غير الحكوميّة نفسها من جهة، وبين المجتمع المدني والقطاع الحكومي من جهة ثانية.

الجهات المشاركة

- هيئات المجتمع المدني.
- وزارات معنيّة بالبرنامج.

المشاريع الداعمة

- تعزيز المجتمع المدني اللبناني من خلال دعم أكثر من ٥٠ مبادرة للمجتمع المدني اللبناني في مجالات: دولة القانون والحوار ومساعدة الجماعات المهمّشة بين العام ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ (أفكار ١ وأفكار ٢) وفي الدعم الاقتصادي والاجتماعي (أفكار ٣).
- إقامة ١٣ دورة تدريب في مجالات التخطيط وكتابة المشاريع وإدارة الفريق والوقت والتشبيك والاعلام وغيرها لحوالي ٣٠٠ متدرب من المؤسسات الأهليّة خلال الفترة المذكورة آنفًا.
- إقامة ١٢ لقاءً حوارياً حول مواضيع تهمّ القطاع الأهلي شارك فيها قرابة الـ ٥٠٠ شخص خلال الفترة المذكورة آنفًا.
- تنظيم دورات تدريب لمسؤولين في مكتب وزير الدولة للتنمية الاداريّة (سابقة ومتوقعة) بهدف تطوير الأداء.

المخرجات الرئيسيّة

- تقييم مشاريع مقدّمة من الهيئات الأهليّة ضمن استدراج للعروض.
- اختيار مشاريع فائزة تشتمل على مبادرات هادفة إلى التنمية والاصلاح على المستوى الاقتصادي – الاجتماعي وإلى مكافحة الفساد.
- تمويل المبادرات الفائزة ومواكبة تنفيذها وتأمين الدعم التقني المناسب لتتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- تدريب الطاقات البشريّة ضمن هذه المؤسسات انطلاقًا من دراسة تحدّد الحاجات. وتتولى هذه المساعدة التقنيّة شركة يتم التعاقد معها لهذه الغاية على أن يشمل التدريب موظفين في القطاع العام معنيين بالعمل مع قطاع المجتمع المدني.
- تدريب مسؤولين في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الاداريّة لمتابعة المشاريع (إدارة، متابعة، تقييم ورسملة).

المشاريع المنجزة أو قيد الانجاز ٢٠١٤ – ٢٠١٥

١- تعديل الاتفاقيّة الماليّة المتعلقة ببرنامج أفكار (٣) من ضمن اتفاقيّة تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطيّة في لبنان وإقرارها في مجلس الوزراء بعد زيادة قيمة الهبة الأوروبيّة

هدف المشروع ونطاقه:

تحدد الاتفاقيّة المعدلة مع الاتحاد الأوروبي الإطار الإجرائي والتنفيذي للتمويل الأوروبي الثالث لبرنامج أفكار بعد رفع المبلغ الاجمالي المخصص له إلى عشرة ملايين يورو وتمديد مهل التنفيذ. وتصوغ الأحكام التقنيّة والاداريّة التي تحدد الهدف العام والأهداف الخاصة للبرنامج وسبل إدارته على كل المستويات.

وضعيّة المشروع:

أقرّ مجلس الوزراء تعديل الاتفاقيّة بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٥ ويجري التنسيق مع وزارة الماليّة لاستصدار مرسوم قبول الهبة.

دورة تدريبية بعنوان «لقرارات دامجة حول التكافؤ والمساءلة الإجتماعية»

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي

الكلفة: عشرة ملايين يورو

شروط النجاح:

- يستلزم استصدار مرسوم الهبة مزيداً من التنسيق مع وزارة المالية في ظل وجود بعض المعوقات الناجمة عن كون الاتحاد الأوروبي يدفع من قيمة الهبة مباشرةً للجهات المستفيدة من جمعيات وشركات.
- يحتاج تطبيق الاتفاقيّة إلى استعداد القطاع الحكومي والمؤسسات الأهليّة للتعاون في ما بينها كأساس للشراكة بين الطرفين حول قضايا مشتركة.

أفكار ٣: دعم مبادرات لمنظمات غير حكوميّة في مجالات الاصلاح والتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى تعزيز الاصلاح والتنمية في المجال الاقتصادي - الاجتماعي وإلى ترسيخ مقاربات جديدة بين الحكومة والسلطات المحليّة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال دعم الشراكات والتشبيك بين المنظمات غير الحكوميّة نفسها من جهة ومع القطاعات الأخرى من جهة ثانية. ويأخذ في الاعتبار نتائج النزوح السوري وتأثيراته على المجموعات المضيفة. أما نطاق العمل فيشمل دعم الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتربويّة. من هنا، فهو يركز على تفعيل ديناميكيّة اقتصاديّة تعمل في مجالات البيئة والاستهلاك المستدام والزراعة والسياحة والقطاعات التكنولوجيّة. كما يهتم بزيادة فرص العمل ولاسيّما في المناطق الريفيّة وتشجيع المشاريع التي تهم الفئات المهمّشة في المجالات القانونيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والطبيّة. ويترك المشروع المجال للمبادرات الهادفة إلى تطبيق قواعد الحكم الرشيد من خلال توعية المواطنين على أهميّة تطبيق مبادئه في الادارة العامة ومشاركة منظمات المجتمع المدني في المسائل المرتبطة بالتنمية.

وضعيّة المشروع:

وُضعت الخطوط التوجيهيّة التي يجب أن تلتزم بها المنظمات غير الحكوميّة خلال تقديم مبادراتها وتمّ إطلاق استدراج للاقتراحات حيث جرى بنتيجة استقبال ٧٣ مشروعاً. وعملت لجنة مؤلّفة من خبراء في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية

حفل توقيع شرعة بلدات التجارة العادلة في لبنان

الإداريّة على تقييم الطلبات بحضور مراقبين أوروبيين وقد تمّ اختيار ٢٨ مبادرة للتنافس في مرحلة ثانية تمهيداً للتعاقد مع الجمعيات وتنفيذ المشاريع المقدّمة.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي

الكلفة: ٦,١٠٠,٠٠٠ يورو (كلفة الاستدراج الأول للاقتراحات وفق الاتفاقيّة الموقّعة)

شروط النجاح:

- لعل أبرز شروط نجاح المبادرات يكمن في مضمونها من جهة وكيفيّة تطبيقها من جهة ثانية. لذا من الضروري أن تقدّم المنظمات غير الحكوميّة مشاريع تتمتّع بالمستوى المطلوب وتطابق الحاجات الموجودة. ومن الأهميّة بمكان أن تهتم المنظمات بالتعاون والتشبيك في ما بينها وفق أصول وأساليب واضحة.
- أما على الصعيد التنفيذي فإن من ضرورات النجاح إحترام إستحقاقات الوقت لجهة: إطلاق استدراج الاقتراحات وتوقيع العقود ووصول المبالغ الأوروبيّة إلى الجمعيات.
- من جهة ثانية فإن على أصحاب المشاريع أن يحترموا التزامهم الخطط المرسومة منذ البداية وأن يتقيدوا بالاجراءات الأوروبيّة التي يدار المشروع وفقاً لها.

٢- أفكار ٣: متابعة ومراقبة تنفيذ المجموعة الأولى من المشاريع والعقود الموقّعة مع المنظمات غير الحكوميّة

هدف المشروع ونطاقه:

تهدف جولات المتابعة والمراقبة إلى حسن تنفيذ المشاريع الفائزة في مرحلة استدراج الاقتراحات. وتتركز على التطبيقات الحاصلة لخطط العمل للتأكد من احترامها المهل الزمنيّة المحددة وتقييم التقنيات المتّبعة للوصول إلى الأهداف المدرجة في المشاريع وعقودها. وتسمح هذه الجولات بتصحيح الأخطاء المحتملة والتدخّل لمعالجتها عند الضرورة.

جلسة إعلام وتوضيح للمجتمع المدني

إفتتاح مركز تجميع الزيتون في لبنان

وضعيّة المشروع:
يتولى فريق برنامج أفكار هذا المشروع بعدما أُرجئت عمليّة اختيار شركة تتولى القيام بالمساعدة التقنيّة من تدريب وتمكين ومتابعة، وذلك نظراً للتعديلات التي طرأت على الاتفاقيّة الماليّة وانعكاساتها على التطابق الزمني بين إطلاق عمل الجمعيات وعمليّة إطلاق استدراج العروض لشركات المساعدة التقنيّة.

التمويل: لا تمويل.

كلفة المشروع: لا كلفة.

شروط النجاح:
- يتولى فريق أفكار هذا المشروع لضمان نجاح المبادرات القائمة أو في الحد الأدنى تجنّب المطبات والثغرات التي قد تعترضها ويحتاج لذلك إلى مزيد من الدعم على مستوى تأمين الوسائل العمليّة لتنفيذ مهماته على الأرض (كالنقل على سبيل المثال لا الحصر).
- يحتاج الفريق إلى تعزيز خبراته وتدعيمها لجهة تطوير أساليب المتابعة والتقييم خلال دورات تدريبيّة متخصصة وذلك من أجل أداء أرفع وأقوى.
- يتطلب الوجود في بعض المناطق مثل بعلبك والهرمل وطرابلس توفُّر الحد الأدنى من الأمن والاستقرار من أجل سلامة الفريق بما يسمح باستكمال مهامه.
- يتوجب تحفيز المنظمات المنفذة للمشاريع على كشف أوراقها والتحلي بالشفافيّة اللازمة من أجل تقييم صحيح للمنجزات الجارية.

٣- أفكار ٣: المساعدة التقنية في المتابعة والمراقبة وتمكين التدريب

هدف المشروع ونطاقه:
تعزيز مهارات العاملين في منظمات المجتمع المدني وفي القطاع العام في مجال الادارة والتنمية الاقتصاديّة وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد لكي يشكلوا عناصر ناقلة للتنمية والاصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

وضعيّة المشروع:
بنتيجة استدراج العروض التي أطلقها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، وبعد عملية تقييم اضطلع بها اختصاصيون من الوزارة بحضور مراقبين أوروبيين، جرى اختيار شركة تتولّى مهام المساعدة التقنية وتمّ التعاقد معها، وسوف تقدّم الشركة الفائزة خدمات الدعم لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية في متابعة مشاريع المنظمات غير الحكومية الفائزة ضمن استدراج الاقتراحات الثاني. كما ستنظّم وسائل وآليات التدريب والتمكين في المجالات المطلوبة.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي.

الكلفة: ١,٠٠٠,٠٠٠ يورو.

شروط النجاح:
- إن اختيار المؤسسة التي ستتولى التدريب بحيث تتمتع بالمعرفة والتنظيم والكفاءة هو من بديهيات شروط النجاح في مشروع التمكين والتدريب. من هنا أهميّة تطابق العروض المقدّمة مع دفتر الشروط لتحديد خطة العمل والمهام التي يناط بها الخبراء العاملون في إطارها، على أن تكون أولى خطواتها دراسة الحاجات الميدانيّة للجمعيات

وللموظفين الحكوميين العاملين معها. وانطلاقاً من هنا تحدد المواد التدريبيّة اللازمة على أن يكون المدربون على مستوى عالٍ من الكفاءة والمعرفة.

- أن تلحظ الخطة التطبيقيّة للشركة حاجة الفريق العامل على برنامج أفكار مع الجمعيات إلى تعزيز إمكاناته وقدراته في مجالات الادارة والتدريب والتقييم.
- أما بالنسبة إلى المتدربين أنفسهم فيجب عليهم الاعتراف بنقاط ضعفهم وحاجتهم إلى ردم الثغرات الموجودة بالتمكين والتدريب. وتنعكس دورات تدريب العناصر البشرية العاملة على المشاريع دعماً لقدرات المؤسسات وهيكلياتها.

برنامج إدارة النفايات الصلبة

مبرراته

انطلاقاً من مهام وصلاحيات وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في زيادة قدرات الإدارات العامة بما فيها الإدارات المحلية وتطوير عملها والخدمات التي تقدّمها للمواطن، وبعد الطلبات الملحّة التي وردت إلى الوزارة من رؤساء البلديات واتحاد البلديات والجهات المانحة، نظراً للوضع الذي يمرّ به لبنان، والنجاحات السابقة للوزارة في تنفيذ مشاريع عائدة للنفايات الصلبة، قرّرت الوزارة المضيّ بتنفيذ برامج حيوية وملحّة للمجتمعات المحلية بشكل خاص وللبيئة بشكل عام، وقبول هبتين جديدتين من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٣٥ مليون يورو لتحديث القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة. يضاف إلى ذلك حاجة البلديات الماسّة إلى التمويل اللازم والمعرفة التقنية في هذا المجال بما يخص: التخطيط، وضع الدراسات الفنية المراقبة، التنفيذ والإدارة والتشغيل.
بناءً على ما تقدّم، كان لا بدّ من تنفيذ هذا البرنامج.

هدف البرنامج

يهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات البلديات واتحاد البلديات في مجال إدارة النفايات الصلبة، وحل جزء من المشكلة التي يعاني منها لبنان في ما يتعلّق بقطاع النفايات الصلبة والذي يتأثّر بشكلٍ أو بآخر بكثافة النزوح السوري، وتمويل مشاريع استثمارات في هذا المجال، وذلك لإتاحة المجال للقيام بتطوير نوعي لعمل الهيئات والمجالس المحلية ولرفع مستوى الخدمات التي تقدّمها للمواطن، وخلق فرص عمل من خلال هبتين من الاتحاد الأوروبي، تمّت الموافقة عليهما من قبل مجلس الوزراء عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وتبلغ قيمتهما الاجمالية ٣٥ مليون يورو.
يغطّي التمويل:

- إدارة النفايات الصلبة على أنواعها، وهي النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية.
- المشاريع التي تشكّل نظاماً متكاملاً لإدارة النفايات الصلبة أو تكون جزءاً من هذا النظام، كالعمليات التالية: الفرز وإعادة التدوير، والطمر الصحي من خلال إنشاء وتجهيز معامل فرز وتسبيخ ومطامر صحية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم إعداد الدراسات الهندسية التفصيلية لكافة المشاريع، والاستحصال على رخص البناء لها من السلطات المختصة قبل المباشرة ببنائها.

إنّ الهبة الأولى والمعرّفة بـ SWAM1 والتي تبلغ قيمتها ١٤ مليون يورو مخصّصة لمناطق عكار والبقاع. أمّا الثانية والمعرّفة بـ SWAM2 والتي تبلغ قيمتها ٢١ مليون يورو فهي مخصّصة لكافة المناطق اللبنانية ما عدا بيروت وجبل لبنان.

وقد تمّ تحديد المواقع على أساس المخطّط العام للحكومة اللبنانية المقترح من وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار والموافق عليه من مجلس الوزراء عام ٢٠٠٦ وتعديلاته عام ٢٠١٠.

ويتضمّن البرنامج تنفيذ حملات توعية وتدريب حول عملية فرز النفايات من المصدر والإدارة المتكاملة للنفايات في عدد من المشاريع التي ينفّذها المكتب. تتضمّن حملات التوعية ندوات بيئية في البلدات حول إدارة النفايات الصلبة المنزلية، ورش عمل لتدريب القيّمين على إدارة النفايات في البلدة، دورات لتدريب المدرّبين، زيارات إلى منشآت إدارة النفايات القائمة في لبنان، حملات توعية في وسائل الإعلام والإعلان، تصميم طباعة وتوزيع كتيّبات، بروشور، ملصقات، بوستر عن كيفية تحسين إدارة النفايات الصلبة، إنتاج فيلم وثائقي عن النفايات الصلبة والحلول الممكنة.

الجهات المشاركة

- وزارة الداخلية والبلديات
- وزارة البيئة

- مجلس الإنماء والإعمار
- البلديات المستفيدة

المشاريع الداعمة

الخطة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة التي وافق عليها مجلس الوزراء عام ٢٠٠٣ وتعديلاتها عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٠ ومشاريع القوانين (إدارة النفايات الصلبة) والمراسيم، لا سيّما المرسوم رقم ٣٨٦٠ المتعلّق بصيانة وتشغيل المعامل التي تمّ إنشاءها.

المخرجات الرئيسية

١- بناء معامل لفرز وتسبيخ النفايات.
٢- توسيع وتجهيز معامل قائمة.
٣- تجهيز بعض المعامل بالمعدّات الحديثة والمتطوّرة في معالجة النفايات.
٤- بناء وتجهيز مطامر صحية.
٥- إطلاق حملات توعية للفرز من المصدر وتوعية الأهالي حول مواضيع البيئة ومعالجة النفايات.
٦- دعم البلديات بتشغيل وصيانة المعامل لثلاث سنوات ومن الموازنة العامة للدولة.
٧- معالجة ما يقارب ٢.٨٤٥ طن من النفايات يومياً، أي حوالى ٦٠٪ من كمية النفايات الناتجة في لبنان.
٨- تنفيذ قسم كبير من الخطة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة.
٩- تخفيض سعر كلفة معالجة الطن الواحد من النفايات عبر إطلاق مناقصات عمومية مفتوحة وتحديد سقف التمويل مسبقاً.

إفتتاح معمل لمعالجة النفايات الصلبة في بعلبك

المشاريع المنجزة أو قيد الإنجاز ٢٠١٤ – ٢٠١٥

١. تسليم جميع معامل معالجة النفايات التي أُنشئت وجُهّزت من خلال هبة الاتحاد الأوروبي أرلا (١٤.٢٠٠ مليون يورو)

خلال الفترة الزمنية ما بين ٢٠١٤ – ٢٠١٥ تمّ الانتهاء من تسليم جميع معامل معالجة النفايات إلى البلديات واتحاد البلديات بما في ذلك معمل معالجة النفايات المنزلية في النبطية. وقد شملت هبة أرلا كل من معامل المعالجة التالية للنفايات المنزلية:
بلدية أنصار، اتحاد بلديات صور، بلدية الخيام، بلدية خربة سلم، بلدية قبريخا، اتحاد بلديات المنية، بلدية مشمش، بلدية بعلبك، اتحاد بلديات الفيحاء – طرابلس، اتحاد بلديات الشقيف النبطية، اتحاد بلديات الشوف السويجاني، وبلدية العباسية (معمل للنفايات الطبية).

هدف مشروع آرلا ونطاقه

يهدف البرنامج إلى تمويل مشاريع استثمارات مقدّمة من البلديات في قطاع إدارة النفايات الصلبة، وذلك من خلال إنشاء وتجهيز معامل لمعالجة النفايات، تزويد البلديات بآليات لجمع ونقل النفايات، تجهيز بعض المعامل بالمعدات الحديثة والمتطورة في معالجة النفايات، إطلاق حملات توعية للفرز من المصدر وتوعية الأهالي حول مواضيع البيئة ومعالجة النفايات،
وذلك من خلال هبة من الاتحاد الأوروبي، تمّت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء عام ٢٠٠٥، وتبلغ قيمتها ١٤.٢ مليون يورو.

وضعية المشروع

لقد تمّ إنجاز جميع النشاطات المشار إليها أدناه.

مصدر التمويل

الاتحاد الأوروبي
١٤.٢٠٠ مليون يورو

شروط النجاح

١. المراقبة الحثيثة لتشغيل وصيانة المعامل من اتحاد بلديات أو البلديات، وبدعم من وزارة التنمية الادارية.
٢. تشييد مطامر صحية للعوادم الناتجة عن نشاط المعامل.
٣. استدامة التمويل من الموازنة العامة.

٢. الهبتان الجديدتان SWAM1 & SWAM2 لمشاريع جديدة في مجال إدارة النفايات الصلبة:

ا- SWAM1

خلال هذه الفترة، وكما تمّ ذكره أعلاه، ونظراً للحاجة الملحّة لمشاريع في مجال إدارة النفايات الصلبة، خاصةً في المناطق التي تأثّرت أكثر من غيرها بالنزوح السوري، تمّ تحديد مشاريع جديدة في مناطق عكار والبقاع، وقد صدر قبول الهبة بموجب المرسوم رقم ٧٣٥ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢: «إبرام اتفاقية هبة بين الحكومة اللبنانية ممثّلة بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ومجلس الإنماء والإعمار والمفوضية الأوروبية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي لتمويل مشروع «تحديث القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة في منطقتي البقاع وعكار في لبنان».

هدف المشروع ونطاقه

يهدف SWAM1 إلى:

- **إنشاء وتجهيز مطامر صحية في كل من:**
  - عكار: اتحاد بلديات ساحل القيطع
  - البقاع: بلدية بعلبك

- البقاع: اتحاد بلديات البحيرة – جب جنين

- **إنشاء و/أو توسيع وتجهيز معامل فرز وتسبيخ لكل من:**

- البقاع: اتحاد بلديات البحيرة – جب جنين: تكملة وتجهيز معمل فرز وتسبيخ
- البقاع: بلدية زحلة: تحديث معمل الفرز الحالي وإنشاء وتجهيز معمل تخمير
- البقاع: بلدية بعلبك: توسيع معمل الفرز والتسبيخ الحالي
- عكار: اتحاد بلديات ساحل القيطع: إنشاء وتجهيز معمل فرز وتخمير

- **وضعية المشروع**

١. **تمّ تحضير وإمضاء مذكرات وضع موضع التنفيذ** مع كل من البلديات واتحاد البلديات المستفيدة:

- اتحاد بلديات البحيرة – جب جنين
- بلدية زحلة
- بلدية بعلبك
- اتحاد بلديات ساحل القيطع

٢. **تمّ تحضير وإطلاق حفل الاعلان عن الهبتين**

٣. **تمّ وضع دفتر الشروط للاستشاري** لوضع الدراسات الفنية والاشراف بما يخص النشاطات التالية:

- دراسة الأثر البيئي للمطامر الصحية لسرار وجب جنين،
- التثبّت (Validation) من صحّة الدراسة الفنية الموضوعة لمطمر بعلبك ومن ثم الاشراف على التنفيذ،
- تحضير الدراسات الفنية لتوسعة معمل بعلبك ومن ثم الاشراف على التنفيذ،
- تحضير الدراسات الفنية لمطامر عكار وجب جنين ومن ثم الاشراف على التنفيذ.

٤. **تمّ تحضير دفتر شروط وإطلاق مناقصة للاستشاري لوضع الدراسات الفنية والاشراف على:**

- معامل المعالجة في جب جنين وزحلة

تمّ اختيار الاستشاري وانتهت الدراسات

حفل إطلاق برنامج النفايات الصلبة

٥. **تحضير المواصفات الفنية للمعدّات لزوم معامل جب جنين وزحلة**

مصدر التمويل

الاتحاد الأوروبي

١٤ مليون يورو

شروط النجاح

١. التزام المستفيدين في تنفيذ المشاريع.
٢. استمرار القبول السياسي للمشاريع.
٣. استقرار الوضع الأمني.
٤. الاختيار الصحيح للاستشاريين والمقاولين.
٥. استدامة التمويل من الاتحاد الأوروبي.
٦. استدامة تمويل التشغيل من الموازنة العامة.

SWAM2 -II

خلال هذه الفترة تمّ التحضير للهبة الثانية بقيمة ٢١ مليون يورو مع الاتحاد الأوروبي لتغطية باقي الأراضي اللبنانية وفقاً للخطة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة التي طرحتها وزارة البيئة ووافق عليها مجلس الوزراء في قراراته رقم ١ بتاريخ ٢٠٠٦/٠٦/٢٨، ورقم ٨٨ تاريخ ٢٠٠٧/١١/١٠، وذلك نظراً للحاجة الملحّة.

وقد تمّت الموافقة عليها من قبل الاتحاد الأوروبي ومن ثم من مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ٧ تاريخ ٢٠١٥/٠٨/٢٧، وقد أُبرمت اتفاقية الهبة بين الحكومة اللبنانية ممثَّلة بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ومجلس الإنماء والإعمار والاتحاد الأوروبي لتمويل مشروع «تحديث القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة في لبنان» في ٢٠١٥/٩/٨.

هدف المشروع ونطاقه

يهدف SWAM2 إلى:

- **إنشاء وتجهيز مطامر صحية في كل من:**

– اتحاد بلديات صور والنبطية وبنت جبيل،

- **إنشاء و/أو توسيع وتجهيز معامل فرز وتسبيخ لكل من:**

– اتحاد بلديات زغرتا، الكورة، وبنت جبيل، الفيحاء طرابلس
معمل تسبيخ وتوسعة معمل الفرز الحالي
– بلدية الضنية
– مسالخ لبلدية صيدا

وضعية المشروع

تمّ إطلاق المشروع

مصدر التمويل

الاتحاد الأوروبي
٢١ مليون يورو

شروط النجاح

١. التزام المستفيدين في تنفيذ المشاريع.
٢. استمرار القبول السياسي للمشاريع.
٣. استقرار الوضع الأمني.
٤. الاختيار الصحيح للاستشاريين والمقاولين.
٥. استدامة التمويل من الاتحاد الأوروبي.
٦. استدامة تمويل التشغيل من الموازنة العامة.

٣. صيانة وتشغيل المعامل

لما كان في العام ٢٠١٠ مجلس الوزراء قد وافق في القرار رقم ٣٤ تاريخ ٢٠١٠/٤/٦ على تمويل تشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة التي ينفّذها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، وقد تمّ إصدار المرسوم رقم ٣٨٦٠ تاريخ ٢٠١٠/٤/١٦ يحدّد فيه المساهمة المالية لتسديد المبالغ المستحقّة للبلديات.

ولما كانت معظم هذه المبالغ قد سُدّدت بعد مراقبة تشغيل وصيانة المعامل عن كثب من خلال زيارات ميدانية كثيفة قام بها فريق عمل برنامج النفايات الصلبة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، وذلك للتأكّد من حسن إدارتها، وسير العمل فيها ومدى تقيّد المشغل والبلدية بالشروط الفنية المتفق عليها. وكذلك المحافظة على البيئة وعلى السلامة العامة من خلال عمليات الفرز والطمر.

وحيث إنّ هذه التجربة قد أثبتت نجاحاً، إن من الناحية البيئية أو من خلال المساهمات المالية التي استفادت منها بعض البلديات أو الاتحادات للسنة الرابعة على التوالي، فقد قرّر مجلس الوزراء الموافقة على طلب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، على تمديد مدّة المشروع وزيادة موازنته ليستفيد عدد أكبر من البلديات والاتحادات.

وضعية المشروع

خلال الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٥ تمّ إنجاز دفاتر الشروط لتشغيل معامل النبطية طرابلس وبعلبك والشوف سويجاني.
كما ابتدأ تشغيل معمل مشمش – في قضاء عكار الذي كان قد باشر بفرز النفايات مطلع الفصل الثالث ٢٠١٤، كذلك معمل بعلبك والشوف السويجاني في العام ٢٠١٥.

أمّا وضع المعامل التي يتم تشغيلها فهي كالتالي:

لائحة معامل فرز وتسبيخ النفايات الصلبة قيد التشغيل

بلدية / اتحاد بلديات	القدرة الاستيعابية	بدء العمل	الوضع الحالي	تعليقات إضافية
أنصار	١٠ طن /اليوم	٢٠١٠	لا يعمل	متوقّف منذ ٢٠١٣
اتحاد بلديات صور	١٨٠ طن /اليوم	٢٠١١	يعمل	
الخيام	٢٥ طن /اليوم	٢٠١٠	يعمل	
خربة سلم	١٠ طن /اليوم	٢٠١١	يعمل	
قبريخا	١٥ طن /اليوم	٢٠١٢	يعمل	
اتحاد بلديات المنية	٧٧ طن /اليوم	٢٠١٣	سوف يعمل	متوقّف منذ ٢٠١٥، سوف يبدأ العمل في نيسان ٢٠١٦
بلديّة مشمش	١٠ طن /اليوم	٢٠١٤	يعمل	
اتحاد بلديات الفيحاء – طرابلس	٣٥٠ طن /اليوم	٢٠١٦	لا يعمل	تفعيل المعمل في ٢٠١٦، علماً أنه تمّ إرساء المناقصة
اتحاد بلديات الشقيف – النبطية	٢٥٠ طن /اليوم	٢٠١٦	يعمل	
اتحاد بلديات الشوف السويجاني	٤٠ طن /اليوم	٢٠١٥	يعمل	
بلدية بعلبك	١٥٠ طن /اليوم	٢٠١٥	يعمل منذ تشرين الأول ٢٠١٥	

أما في ما يخص مساهمة الدولة اللبنانية، تجدون أدناه جدول يلخّص المساهمات المقدّمة حتى إعداد هذا التقرير، وقد بلغت قيمتها ٤,١٠٧,٨٣٦,٤٩١ ل.ل. ملخّصة كالآتي:

مساهمة الدولة اللبنانية

	تحويلات ل ل			المجموع ل ل
المشروع	**مجموع ٢٠١٣**	**مجموع ٢٠١٤**	**مجموع ٢٠١٥**	**٣ سنوات**
أنصار	٢٢,٥٥٨,٩٨٣	٠	٠	٢٢,٥٥٨,٩٨٣
اتحاد بلديات صور	٨١٩,٩٥٢,٦٤٧	٨١٤,٣٧٠,١٠٩	٥٧٢,٩٠٦,٠٠٠	٢,٢٠٧,٢٢٨,٧٥٦
الخيام	١٦٥,٢٨٥,١٠٣			١٦٥,٢٨٥,١٠٣
خربة سلم	٩٧,١٦٦,٣٥٦	١٠٧,٧٨٦,٢٤٨	٨٧,٩٦٧,٠٠٠	٢٩٢,٩١٩,٦٠٤
قبريخا	١٨٨,٥٠٩,٨٦٠	١٩٢,١٣٤,٦٤٣	١٤٧,٠٥٠,١٠٠	٥٢٧,٦٩٤,٦٠٣
اتحاد بلديات المنية	٣٠٣,٤١٣,٧١٢	٤٨٧,٩١٣,٦٨٩	٠	٧٩١,٣٢٧,٤٠١
بلديّة مشمش		٧٠,٢٤٧,٠٤١	٣٠,٥٧٥,٠٠٠	١٠٠,٨٢٢,٠٤١
المجموع	١,٥٩٦,٨٨٦,٦٦١	١,٦٧٢,٤٥١,٧٣٠	٨٣٨,٤٩٨,١٠٠	٤,١٠٧,٨٣٦,٤٩١

مصدر التمويل
الدولة اللبنانية
١٥ مليون + ٣٦ مليون دولار

شروط النجاح
١. تأمين النفايات الناتجة عن كامل بلديات الاتحادات بشكل يومي ومستمر.
٢. المراقبة الفعّالة والدورية للملتزم الذي يشغّل المعمل وتطبيق دفتر الشروط حرفياً.
٣. استكمال تجهيز المعامل عند اللزوم بالمعدات الضرورية لتحسين عمليات التسبيخ.
٤. تكبير منطقة استقبال وفرز النفايات عند اللزوم وتزويدها بالمعدات الحديثة.
٥. إنشاء مطامر صحية للعوادم.
٦. المراقبة الفعّالة والدورية للملتزم الذي يشغّل المعمل وتطبيق الشروط الفنية الواردة في كتاب معالي الوزير رقم ٦٠٢/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦.
٧. استدامة تمويل التشغيل من الموازنة العامة للدولة.

تحقيق الأهداف والمخرجات
لقد حقّقت برنامج معالجة النفايات الصلبة في وزارة التنمية من هبة أرلا وغيرها من البرامج نجاحات عدة على أكثر من صعيد، إن من جهة تحقيق الأهداف أو تنفيذ جميع المخرجات من بناء معامل الفرز والتسبيخ، إلى تزويد البلديات بآليات جمع ونقل النفايات، إلى تجهيز بعض المعامل بالمعدات الحديثة والمتطورة في معالجة النفايات، إلى الحملة التي أُطلقت للفرز من المصدر وتوعية الأهالي حول مواضيع البيئة ومعالجة النفايات، إلى دعم البلديات بتشغيل وصيانة المعامل لثلاث سنوات ومن الموازنة العامة للدولة بميزانية وقدرها ١٥ مليون دولار وقد تمّ تحديد هذه المهلة لغاية ٢٠١٧ مع زيادة في الميزانية. وتجدر الإشارة أنه ومن خلال المعامل التي بُنيت على مختلف الأراضي اللبنانية، خصوصاً في المدن الكبرى (صور، النبطية، طرابلس، بعلبك، المنية، جبيل) قد باشر هذا المشروع بسد ثغرة كبيرة في عملية التنمية عموماً والبدء بحل معضلة النفايات الصلبة المزمنة في هذه المدن والتي لا شكّ تتطلّب أيضاً المزيد من العمل لإقفال هذه الحلقة عبر تكملة هذه المشاريع بإنشاء المطامر الصحية أو الحرق المضبوط والملائم للبيئة. إنّ المشروع اليوم يعالج ما يقارب ١٠٠٠ طن من النفايات يومياً، أي حوالى ٣٠٪ من كمية النفايات الناتجة في لبنان. ولأن هذه التجربة مشجّعة وبنّاءة فقد تمّ إضافة مشاريع أخرى إلى برنامج معالجة النفايات الصلبة في وزارة التنمية الادارية ومن موازنة الدولة اللبنانية كما أشرنا سابقًا تقدَّر بحوالى ٣٦ مليون دولار. كما بدأ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية بتنفيذ هبتين جديدتين بقيمة إجمالية ٣٥ مليون يورو، كما تمّ تفصيله آنفاً في التقرير.

العقبات والمعوقات
أمّا بالنسبة للعقبات والمعوقات فتتلخّص بالتالي:
- غياب قوانين ومراسيم تنظّم قطاع النفايات الصلبة في لبنان،
- عدم إصدار نهائي لخطة وطنية لإدارة النفايات الصلبة واعتماد تقنية معالجة محدّدة للقطاع مع تقسيم واضح للمناطق الخدماتية وإلزام الادارات المحلية والجهات المانحة باتباعها،
- عدم تحديد الإدارة المسؤولة في الدولة اللبنانية لإدارة قطاع معالجة النفايات الصلبة، خصوصاً في غياب الهيئة الناظمة لإدارة القطاع،
- استدامة تمويل إدارة المعامل التي تمّ إنشاؤها،
- غياب الوعي البيئي عموماً، والفرز من المصدر مع المحافظة على النظافة العامة وتطبيق مبدأ «الملوّث يدفع».

الرؤيا المستقبلية
أن نرى لبنان بلداً نظيفاً من خلال المعالجة الصحيحة للنفايات الصلبة بدءاً من كنس وجمع ونقل النفايات بالآلات الحديثة المخصّصة لذلك إلى مراكز المعالجة، إن كانت تعتمد على الفرز والتسبيخ والطمر الصحي أو الحرق المضبوط للنفايات في المدن الكبرى وفقاً لأحدث التقنيات المعتمدة عالمياً، مع الأخذ بالاعتبار قدرة المكلّف اللبناني على تحمّل كلفة هذه التقنية، ويترافق هذا كلّه مع تنظيم هذا القطاع من خلال إصدار القوانين والمراسيم ووضع خطة وطنية موحّدة للقطاع وتحديد الإدارة المسؤولة عنه.

الشركاء المحليون

- رئاسة مجلس الوزراء
- مجلس النواب
- مجلس الخدمة المدنية
- ديوان المحاسبة
- التفتيش المركزي
- الهيئة العليا للتأديب
- مصرف لبنان
- وزارة الدفاع الوطني
- وزارة الداخلية والبلديات
- المديرية العامة للأمن الداخلي
- المديرية العامة للأمن العام
- المديرية العامة لأمن الدولة
- وزارة الخارجية والمغتربين
- وزارة المالية
- وزارة الطاقة والمياه
- وزارة العدل
- وزارة الصحة العامة
- وزارة الاتصالات
- وزارة الإقتصاد والتجارة
- وزارة الأشغال العامة والنقل
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة الزراعة
- وزارة الشباب والرياضة
- وزارة الإعلام
- وزارة المهجرين
- وزارة العمل
- وزارة السياحة
- وزارة الصناعة
- وزارة البيئة
- وزارة الثقافة
- مجلس الإنماء والإعمار
- الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
- المجلس الأعلى للخصخصة
- المجلس الإقتصادي والإجتماعي
- مرفأ بيروت
- المجلس الوطني للبحوث العلمية
- إدارة الإحصاء المركزي
- إدارة المشروع الأخضر
- المؤسسة العامة للإسكان
- المركز التربوي للبحوث والإنماء
- مؤسسة «أيدال»
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مؤسسة كهرباء لبنان
- مؤسسة مياه الجنوب
- مؤسسة مياه الشمال
- مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان
- مجلس الجنوب
- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية
- مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك
- المعهد الوطني للإدارة
- الجامعة اللبنانية
- المعهد المالي
- الجمعية اللبنانية لصناعة البرمجيات (ALSI)
- الجامعة الأميركية في بيروت
- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
- جمعية المصارف
- جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان

الشركاء الإقليميون والدوليون

- الإتحاد الأوروبي
- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي
- مبادرة سيجما لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والإتحاد الأوروبي
- مؤسسة التمويل الدولية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إدارة شؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية UNDESA
- منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية
- Transfer of knowledge Through Expatriate Nationals (TOKTEN)
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا
- البنك الدولي
- Crisis Management Initiative (CMI)
- National Institute of Public Administration of Malaysia
- Network of Innovators in Governance and Public Administration-UNDESA
- The National School for Public Administration in Italy-La Scuola Nazionale dell'Amministrazione
- Alexios: Administrative Reform in Lebanon - Greece
- معاونية التنمية الإدارية والموارد البشرية في رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران
- وزارة الدولة للتنمية الإدارية – جمهورية مصر العربية
- TAIEX Technical Assistance and Information Exchange instrument
- منظمة التعاون الإسلامي
- مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة UNODC

الفهرس

١ البرنامج الأول

دعم الحكومة والشفافية

ص ٧ >

٢ البرنامج الثاني

بناء قدرات الإدارة العامة

< ص ١٢

٣ البرنامج الثالث

برنامج استحداث آليّة لإدارة التغيير
وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات

< ص ٢٨

٤ البرنامج الرابع

تطوير إدارة الموارد البشريّة وتنميتها

ص٣٠ >

٥ البرنامج الخامس

تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن

ص٤٢ >

٦ البرنامج السادس

تفعيل استخدام تقنيات المعلوماتيّة وإنشاء بوّابة الحكومة الإلكترونيّة

ص٤٦ >

٧ برامج متخصصة ممولة من الإتحاد الأوروبي

ص٦١ >

المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارة والتي تقع ضمن:

www.omsar.gov.lb | www.dawlati.gov.lb
www.e-gov.gov.lb | www.afkar.omsar.gov.lb
www.bgo.omsar.gov.lb | www.studies.gov.lb
www.informs.gov.lb | www.e-gateway.gov.lb
www.charaka.gov.lb | www.webstandards.omsar.gov.lb

تلعب التقارير السنوية الخاصة بالقطاع العام دوراً أساسياً في المساعدة على تطبيق مبدأي الشفافية والمساءلة في الإدارات والمؤسسات العامة؛ إذ إنها تهدف إلى شرح ما يحصل عليه المواطنون من خدمات عامة وما تقوم به الوزارات من مشاريع في مقابل الرسوم والضرائب التي يدفعونها لخزينة الدولة.

من هنا، يأتي هذا التقرير كتعبير عن الجهود التي تبذلها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في سبيل رفع مستوى الإدارة اللبنانية إلى مستويات أعلى من ناحية الاستجابة والفعالية عبر سياسات وبرامج تهدف إلى زيادة قدرات الإدارة العامة ومن خلال أحدث التقنيات المعلوماتية وتنظيم دورات تدريبية متخصصة ومشاريع تقنية لتطوير بنية الإدارة وتشريعاتها، بالإضافة إلى توسيع قاعدة المشاريع الإنمائية المحلية وتلك الداعمة للمجتمع الأهلي.

يأتي هذا التقرير في إطار اعتماد «دليل إعداد التقارير السنوية» الذي سبق أن أعدّته وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية استناداً إلى تعميم دولة رئيس مجلس الوزراء ٢٠٠٣/٢٣ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢.

للاطلاع على هذا الدليل يمكنكم زيارة الموقع التالي:

http://www.omsar.gov.lb/Cultures/ar-LB/Publications/Guides/Pages/Achievements.aspx

شارع عمر الداعوق ‖ بناية ستاركو ‖ الطابق الخامس ‖ ص.ب.: 3313 2020

www.omsar.gov.lb هاتف: 510 371 1 961+ ‖ فاكس: 599 371 1 961+